



الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم المصارف والتأمين

بحث أعد لنيل درجة الماجستير في المصارف والتأمين بعنوان :

دور السياسة المالية في توزيع وإعادة توزيع الدخل القومي

(دراسة في سورية خلال فترة ١٩٩٠-٢٠٠٩)

إعداد

رشا يحيى ابراهيم

إشراف

المشرف المشارك الأستاذ الدكتور

عدنان غانم

المشرف الأستاذ الدكتور

علي كنعان

دمشق (٢٠١١م)

الملخص

تتمثل أهمية السياسة المالية في قدرتها على توريد الموارد المالية للدولة ، والتأثير على المتغيرات الكلية كمعدلات الادخار والاستثمار ومستويات الأسعار ، كما أن التطبيق الجدي لسياسة مالية عامة ملائمة يمكن أن يحفز النمو والادخار الذي يقود بدوره إلى تحقيق معدلات نمو أسرع في إيرادات الدولة ، فمن خلال النفقات العامة وحجم الاقتطاعات الضريبية نستطيع التأثير على حجم النشاط الاقتصادي بالزيادة أو النقصان ، ولكن الكثير من الدول النامية ومنها سورية لم تستطع تحقيق هذه الأهداف بسبب المشكلات التي تعاني منها أدواتها المالية المستخدمة .

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن السياسة المالية في سورية لم تساهم بإعادة توزيع الدخل القومي لصالح الطبقات الفقيرة التي ظلمت عند التوزيع الأولي للدخل القومي ، على اعتبار أن النظام الضريبي السوري يعاني الكثير من المشاكل منها (انخفاض الحصيلة الضريبية ، انخفاض نسب مساهمة الضرائب _ مباشرة وغير مباشرة _ من الناتج المحلي الإجمالي ، عدم جدوى الإعفاءات الضريبية الممنوحة) ، كذلك كانت السياسة الإنفاقية التي انتهجتها الحكومة غير متجانسة ولم تحقق العدالة في إعادة توزيع الدخل القومي ، بل وأكثر من ذلك نجدها عمقت الركود الاقتصادي بفترة التسعينات .

وأظهرت النتائج أن تفعيل دور السياسة المالية لا بد أن يتطلب القيام ببعض الإجراءات التنظيمية لكافة القطاعات الاقتصادية ، والقيام بمشاريع لتنمية القاعدة الهيكلية والبنى التحتية ، وتقديم الخدمات الإنتاجية التي تشجع أصحاب الاستثمارات على الاستثمار والإنتاج ، بالإضافة إلى قيام الدولة بتأمين مصادر التمويل اللازمة عن طريق ضبط الاستهلاك وتعبئة الفائض الاقتصادي ، وتوجيه النفقات العامة بالاتجاه الصحيح ، علاوة عن الضرورة الملحة لإجراء إصلاح ضريبي لهيكلي النظام الضريبي السوري .

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الملخص	ت
قائمة الجداول	ث
قائمة الأشكال	ج
المقدمة	١
أهمية البحث	١
هدف لبحث	٢
مشكلة البحث	٢
فرضيات البحث	٣
حدود الدراسة	٣
الدراسات السابقة	٣
مصادر البيانات الأولية	٧
منهج البحث	٧
الفصل الأول: عناصر الدخل القومي وآليات التوزيع	٩
المبحث الأول : مصادر الدخل القومي	١٠
أولاً: التطور التاريخي لمفهوم الناتج والإنتاج	١٠
ثانياً : المفاهيم المختلفة للدخل القومي	١٥
ثالثاً: أهمية مؤشر الدخل القومي	١٧
رابعاً : مفهوم الناتج المحلي الإجمالي وطرق حسابه	١٩
المبحث الثاني :حصص عناصر الإنتاج من الدخل القومي	٢٧
أولاً: الاعتبارات السياسية	٢٧
ثانياً: الاعتبارات الاجتماعية	٢٨
ثالثاً : الاعتبارات الاقتصادية	٢٩
المبحث الثالث : التوزيع العادل أو غير العادل للدخل القومي	٣٠
أولاً: توزيع الدخل القومي في المجتمع الرأسمالي	٣٠
ثانياً : الأسس النظرية لتوزيع الدخل القومي	٣١
ثالثاً : النظرية الماركسية في توزيع الدخل القومي	٣٥
رابعاً: نظرية الأجور في الرأسمالية	٤٢
خامساً : الربح	٤٥
سادساً: الفائدة	٤٧
سابعاً : الربح العقاري	٤٩
المبحث الرابع : أثر التوزيع على التنمية الاقتصادية	٥٢
أولاً : مفهوم التنمية	٥٢
ثانياً : خصائص التنمية وجوهرها	٥٤
ثالثاً : نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية	٥٧
أ- نظرية التنمية المتوازنة	
ب- نظرية التنمية غير المتوازنة	

	ج- نظرية التنمية القطبية
٦٧	رابعاً : كيفية اختيار سياسة التنمية الملائمة
٦٩	خامساً : تمويل التنمية الاقتصادية
٨٠	الفصل الثاني : دور السياسة المالية في توزيع وإعادة توزيع الدخل القومي
٨١	المبحث الأول : السياسة المالية وأهميتها
٨١	أولاً : تعريف علم المالية
٨٢	ثانياً : تعريف السياسة المالية , أدواتها وأهدافها
٩٧	المبحث الثاني : التوزيع الأولي والثانوي للدخل القومي
٩٧	أولاً : التوزيع الأولي للدخل القومي
٩٩	ثانياً : التوزيع الثانوي للدخل القومي
١٠١	ثالثاً : حجم إعادة توزيع الدخل القومي
١٠٤	المبحث الثالث : أثر الإنفاق العام في إعادة توزيع الدخل القومي
١٠٤	أولاً : ماهية النفقات العامة وتطور مفهومها
١٠٤	ثانياً : تعريف وأركان النفقات العامة
١٠٨	ثالثاً : آثار النفقات العامة في الإنتاج القومي
١١٢	رابعاً : آثار النفقات العامة في المقدرة الإنتاجية القومية
١١٣	خامساً : آثار النفقات العامة في الطلب الفعلي
١١٣	سادساً : آثار النفقات العامة في الاستهلاك القومي
١١٥	سابعاً : آثار النفقات العامة في الاقتصاد القومي (مضاعف الإنفاق العام)
١١٨	ثامناً : آثار النفقات العامة في إعادة توزيع الدخل القومي
١٢٥	المبحث الرابع : أثر الضرائب في إعادة توزيع الدخل القومي
١٢٥	أولاً : النظام الضريبي والدخل (تعريف الضريبة وعناصرها)
١٢٧	ثانياً : أهداف الضريبة
١٣١	ثالثاً : أثر الضرائب على الإنتاج القومي
١٣١	رابعاً : أثر الضرائب على الاستهلاك القومي
١٣١	خامساً : أثر الضرائب على الادخار والاستثمار
١٣٢	سادساً : أثر الضرائب على الاقتصاد القومي (مضاعف الضرائب)
١٣٤	سابعاً : أثر الضرائب المباشرة وغير مباشرة في إعادة توزيع الدخل القومي
١٣٦	الفصل الثالث : دور السياسة المالية في توزيع وإعادة توزيع الدخل القومي في سورية
١٣٧	المبحث الأول : النظام الضريبي السوري
١٣٧	أولاً : تطور النظام الضريبي السوري
١٤٠	ثانياً : السمات العامة للنظام الضريبي السوري
١٤٢	ثالثاً : هيكلية النظام الضريبي السوري
١٤٣	رابعاً : أنواع الضرائب
١٤٥	المبحث الثاني : دور الضرائب في إعادة توزيع الدخل القومي في سورية
١٤٨	أولاً : أثر الضرائب المباشرة على الناتج المحلي الإجمالي
١٥١	ثانياً : أثر الضرائب الغير مباشرة على الناتج المحلي الإجمالي

١٥٥	ثالثاً : اختبار معامل جيني بين الضرائب المباشرة والنتاج المحلي الإجمالي
١٥٦	رابعاً : اختبار معامل جيني بين الضرائب غير المباشرة والنتاج المحلي الإجمالي
١٥٩	المبحث الثالث : دور الإنفاق العام في إعادة توزيع الدخل القومي في سورية
١٥٩	أولاً : أثر الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي
١٦٢	ثانياً : المراحل التي مرَّ بها الإنفاق العام في سورية
١٧١	المبحث الرابع : أثر معدل نمو الإنفاق العام على معدل النمو الاقتصادي
١٧٨	المبحث الخامس : دور الضرائب في تحسين مستويات الادخار والاستثمار في سورية
١٧٨	أولاً: أثر الضرائب المباشرة على الادخار .
١٨٥	ثانياً: أثر الضرائب الغير مباشرة على الادخار .
١٨٧	ثالثاً: أثر الضرائب المباشرة على الاستثمار .
١٩٥	رابعاً:أثر الضرائب الغير مباشرة على الاستثمار .
١٩٨	الاستنتاجات
٢٠٠	التوصيات
٢٠٣	الخاتمة
٢٠٤	قائمة المراجع

قائمة الجداول

اسم الجدول	رقم الجدول	رقم الصفحة
التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والضرائب ومدى مساهمتها في الناتج	١	١٤٦
نتائج اختبار معامل ارتباط بيرسون للعلاقة بين الضرائب المباشرة والناتج المحلي الإجمالي	٢	١٤٩
مدى فعالية معادلة التمثيل للعلاقة بين الضرائب المباشرة والناتج المحلي الإجمالي	٣	١٤٩
قيم معاملات معادلة التمثيل المختارة للعلاقة بين الضرائب المباشرة والناتج المحلي الإجمالي	٤	١٥٠
نتائج اختبار معامل الارتباط بيرسون للعلاقة بين الضرائب الغير مباشرة والناتج المحلي الإجمالي	٥	١٥١
مدى فعالية معادلة التمثيل للعلاقة بين الضرائب الغير مباشرة والناتج المحلي الإجمالي	٦	١٥٢
قيم معاملات معادلة التمثيل المختارة للعلاقة بين الضرائب الغير مباشرة والناتج المحلي الإجمالي	٧	١٥٢
معامل جيني بين الناتج المحلي الإجمالي والضرائب المباشرة .	٨	١٥٥
معامل جيني بين الناتج المحلي الإجمالي والضرائب الغير مباشرة	٩	١٥٦
نتائج اختبار معامل ارتباط بيرسون للعلاقة بين حجم الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي .	١٠	١٥٩
مدى فعالية معادلة التمثيل المختارة للعلاقة بين حجم الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي	١١	١٦٠
قيم معاملات معادلة التمثيل المختارة للعلاقة بين حجم الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي .	١٢	١٦٠
تطور حجم الإنفاق العام الفعلي للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الممتدة بين (١٩٩٠ - ١٩٩٥)	١٣	١٦٣
حجم الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي وفجوة الطلب خلال الفترة الممتدة بين (١٩٩٥ - ٢٠٠٠)	١٤	١٦٥
حجم الإنفاق الاستثماري والجاري في الموازنة السورية خلال الفترة الممتدة بين (٢٠٠٠ - ٢٠٠٩)	١٥	١٦٦
الإنفاق على الخدمات الاجتماعية خلال الفترة الممتدة بين (١٩٩٠ - ٢٠٠٩)	١٦	١٦٨
مساهمة الإنفاق العام بالإنفاق على الخدمات الاجتماعية خلال الفترة الممتدة بين (١٩٩٠ - ٢٠٠٩)	١٧	١٧٠
تطور معدل نمو الإنفاق العام ومعدل النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة الممتدة بين (١٩٩٠ - ٢٠٠٩)	١٨	١٧٢
نتائج اختبار معامل الارتباط بيرسون للعلاقة بين معدل نمو الإنفاق العام ومعدل النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة الممتدة بين (١٩٩٠ - ٢٠٠٩)	١٩	١٧٦

١٧٦	٢٠	مدى فعالية معادلة التمثيل المختارة للعلاقة بين معدل نمو الإنفاق العام ومعدل النمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة بين (١٩٩٠ - ٢٠٠٩)
١٧٧	٢١	قيم معاملات معادلة التمثيل المختارة للعلاقة بين معدل نمو الإنفاق العام ومعدل النمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة بين (١٩٩٠ - ٢٠٠٩)
١٨١	٢٢	العلاقة بين الادخار والضرائب المباشرة والضرائب الغير المباشرة في سورية خلال الفترة الممتدة بين (١٩٩٠-٢٠٠٩)
١٨٣	٢٣	نتائج اختبار معامل الارتباط بيرسون للعلاقة بين الادخار والضرائب المباشرة في سورية خلال الفترة الممتدة بين (١٩٩٠-٢٠٠٩)
١٨٣	٢٤	مدى فعالية معادلة التمثيل المختارة للعلاقة بين الادخار والضرائب المباشرة في سورية خلال الفترة الممتدة بين (١٩٩٠-٢٠٠٩)
١٨٤	٢٥	قيم معاملات معادلة التمثيل المختارة للعلاقة بين الادخار والضرائب المباشرة في سورية خلال الفترة الممتدة بين (١٩٩٠-٢٠٠٩)
١٨٥	٢٦	نتائج اختبار معامل ارتباط بيرسون للعلاقة بين الادخار والضرائب الغير المباشرة في سورية خلال الفترة الممتدة بين (١٩٩٠-٢٠٠٩)
١٨٦	٢٧	مدى فعالية معادلة التمثيل المختارة للعلاقة بين الادخار والضرائب الغير المباشرة في سورية خلال الفترة الممتدة بين (١٩٩٠ - ٢٠٠٩)
١٨٦	٢٨	قيم معاملات معادلة التمثيل المختارة للعلاقة بين الادخار والضرائب الغير المباشرة في سورية خلال الفترة الممتدة بين (١٩٩٠ - ٢٠٠٩)
١٨٩	٢٩	التغيرات في الضرائب والرسوم والاستثمارات في سورية خلال الفترة الممتدة بين (١٩٩٠-٢٠٠٩)
١٩٣	٣٠	نتائج اختبار معامل الارتباط بيرسون للعلاقة بين الضرائب المباشرة والاستثمارات في سورية خلال الفترة الممتدة بين (١٩٩٠-٢٠٠٩)
١٩٤	٣١	مدى فعالية معادلة التمثيل المختارة للعلاقة بين الضرائب المباشرة والاستثمارات في سورية خلال الفترة الممتدة بين (١٩٩٠ - ٢٠٠٩)
١٩٤	٣٢	قيم معاملات معادلة التمثيل المختارة للعلاقة بين الضرائب المباشرة والاستثمارات في سورية خلال الفترة الممتدة بين (١٩٩٠ - ٢٠٠٩)

		(١٩٩٠ - ٢٠٠٩)
١٩٥	٣٣	نتائج اختبار معامل ارتباط بيرسون للعلاقة بين الضرائب الغير مباشرة والاستثمارات في سورية خلال الفترة الممتدة بين (١٩٩٠ - ٢٠٠٩)
١٩٦	٣٤	مدى فعالية معادلة التمثيل المختارة للعلاقة بين الضرائب الغير مباشرة والاستثمارات في سورية خلال الفترة الممتدة بين (١٩٩٠ - ٢٠٠٩)
١٩٦	٣٥	قيم معاملات معادلة التمثيل المختارة للعلاقة بين الضرائب الغير مباشرة والاستثمارات في سورية خلال الفترة الممتدة بين (١٩٩٠ - ٢٠٠٩) .

قائمة الأشكال

اسم الشكل	رقم الشكل	رقم الصفحة
التوزيع الأولي والثانوي للدخل القومي	١	١٠٣
شكل الانتشار للعلاقة بين الضرائب المباشرة والنتاج المحلي الإجمالي في سورية خلال فترة (١٩٩٠ - ٢٠٠٩) .	٢	١٥١
شكل الانتشار للعلاقة بين الضرائب الغير مباشرة والنتاج المحلي الإجمالي في سورية خلال فترة (١٩٩٠ - ٢٠٠٩) .	٣	١٥٣
شكل الانتشار للعلاقة بين الإنفاق العام والنتاج المحلي الإجمالي في سورية خلال فترة (١٩٩٠ - ٢٠٠٩) .	٤	١٦١
شكل الانتشار بين معدل نمو الإنفاق العام ومعدل النمو الاقتصادي في سورية خلال فترة (١٩٩٠ - ٢٠٠٩) .	٥	١٧٨
شكل الانتشار للضرائب المباشرة والادخار في سورية خلال فترة (١٩٩٠ - ٢٠٠٩) .	٦	١٨٥
شكل الانتشار بين الضرائب الغير المباشرة والادخار في سورية خلال فترة (١٩٩٠ - ٢٠٠٩) .	٧	١٨٧
شكل الانتشار بين الضرائب المباشرة والاستثمار في سورية خلال فترة (١٩٩٠ - ٢٠٠٩) .	٨	١٩٥
شكل الانتشار بين الضرائب الغير مباشرة والاستثمار في سورية خلال فترة (١٩٩٠ - ٢٠٠٩) .	٩	١٩٧

المقدمة (Introduction) :

تتجلى أهمية السياسة المالية في ظل ما يشهده العقد الحالي من إصلاحات اقتصادية واسعة النطاق في معظم البلدان النامية ومنها سورية , وذلك بهدف زيادة معدل النمو الاقتصادي وإحداث توازن في الموازنة العامة للدولة من خلال ترشيد الإنفاق العام وزيادة الموارد الضريبية وتنشيط الصادرات وزيادة الاستثمارات وإعطاء دور حيوي وهام للقطاع الخاص للمساهمة في عملية التنمية وإصلاح القطاع العام , كذلك العمل على كبح جماح الاستهلاك من خلال فرض ضرائب على الاستهلاك ومعالجة المشكلات الاجتماعية من فقر وبطالة وتدني مستوى الدخل وسوء توزيعها .

وباعتبار أن الإصلاح المالي نقطة الانطلاق في عملية الإصلاح الاقتصادي _سواء على صعيد الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري أو على صعيد الموارد وفي مقدمتها الموارد الضريبية بشقيها المباشرة وغير المباشرة _ قامت معظم البلدان النامية خلال تنفيذها لبرنامج الإصلاح الاقتصادي بإعادة النظر بأنظمتها الضريبية وسياساتها الإنفاقية بهدف تبسيطها وتطويرها بما يتماشى مع الفكر الحديث الذي يستهدف تخفيض الضرائب على مصادر توليد الدخل _ بهدف تشجيع الإنتاج والاستثمار _ والتركيز على الضرائب المفروضة على أوجه استخدامات الدخل شريطة أن لا يؤثر ذلك على العدالة الضريبية من خلال زيادة الإعفاءات الشخصية والاجتماعية لذوي الدخل المحدود , كذلك لا بد من ترشيد الإنفاق العام ومنع حالات الهدر والإسراف وتوجيهه نحو مشاريع دعم البنى التحتية مع الأخذ بعين الاعتبار أن مبدأ تحقيق العدالة من خلال الإنفاق العام يتطلب زيادة الإنفاق على الخدمات الاجتماعية .

أهمية البحث (The important of research) :

تكمن أهمية البحث في أنّ النظام الضريبي السوري غير قادر على توفير الحصيلة الكافية لتمويل الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري ودعم مشاريع البنى التحتية وتوفير المناخ الاستثماري الملائم القادر على رفع معدل النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية .

هدف البحث(Purpose of the research) :

يهدف البحث إلى محاولة الكشف عن إمكانية تحقيق العدالة عند توزيع وإعادة توزيع الدخل القومي في سورية بالاعتماد على السياسة المالية وما ينبع عن ذلك من ضرورة تطوير للمفاهيم والسياسات والتشريعات والإجراءات الاقتصادية والاجتماعية .

ولا بد من الإشارة إلى أن تحقيق العدالة يجب أن يراعي :

١- مدى تغير الإيرادات العامة الضريبية _ مباشرة وغير مباشرة _ لدى التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي .

٢- حصة الضرائب من الناتج المحلي الإجمالي .

٣- إمكانية السياسة الضريبية من تفعيل وتنشيط المدخرات الوطنية ومن ثم توجيهها نحو المجالات الاستثمارية المنتجة , على اعتبار أن المهمة الأساسية للضرائب في البلدان النامية تتلخص في سحب الفائض الاقتصادي ووضعه في خدمة عملية التنمية .

٤- إمكانية الإنفاق العام من دعم معدل النمو الاقتصادي وتحقيق الرفاه لأبناء المجتمع .

مشكلة البحث (The research problem) :

تتمثل مشكلة البحث في ضعف مستوى الأداء الاقتصادي في سورية , مما دفعنا إلى ضرورة الاعتماد على السياسة المالية _ من خلال الضرائب والإنفاق العام _ كوسيلة لزيادة فعالية الأداء الاقتصادي بما يحقق الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية المتمثلة بتحقيق العدالة في توزيع وإعادة توزيع الدخل القومي .

فروض البحث (Hypotheses of research) :

يقتضي الخوض في دراسة المشكلة المطروحة الاستناد إلى عدد من الفرضيات التي تعتبر أساساً للبدء في البحث :

- ١- لا يساهم النظام الضريبي السوري في إعادة توزيع الدخل القومي.
- ٢- لا يساهم الإنفاق العام في إعادة توزيع الدخل القومي لصالح الطبقات الفقيرة .
- ٣- لا تؤثر عملية إعادة توزيع الدخل القومي على معدلات النمو الاقتصادي في سورية .
- ٤- لا تعد إعادة توزيع الدخل القومي عامل أساسي في تحسين مستويات الادخار والاستثمار .

حدود الدراسة :

الجمهورية العربية السورية خلال الفترة الزمنية الممتدة بين ١٩٩٠ - ٢٠٠٩ .

الدراسات السابقة :

الدراسة الأولى :

بحث أعد لنيل درجة الماجستير في علم الاقتصاد المالي بإشراف الأستاذ الدكتور موسى الضير وإعداد الباحث عفيف عبد الكريم صندوق ، دمشق ، ٢٠٠٠ .

بعنوان دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي مع إشارة خاصة إلى واقع الجمهورية العربية السورية ، حيث تناول الفصل الأول ، المبحث الثالث السياسة المالية (مفهومها ودورها في نظرية الدخل) بالإضافة إلى ملامح السياسة المالية في الجمهورية العربية السورية .

أما في الفصل الثاني تحدث عن دور النفقات العامة في تحقيق التوازن الاقتصادي ، حيث تحدث في المبحث الأول عن دور النفقات الجارية ، التأثير المضاعف للإنفاق العام الاستهلاكي ، وفي المبحث الثاني تحدث عن دور النفقات الاستثمارية .

وتوصل البحث إلى النتائج التالية :

- يفترض التوازن الاقتصادي للإنفاق العام في الجمهورية العربية السورية ، زيادة الإنفاق العام الاستثماري بشكل مدروس ولو على حساب عجز الموازنة الإنمائية لتمويل مشاريع ذات ريعية مالية وجدوى اقتصادية يظهر ضرورتها التحليل الظرفي للاقتصاد .
- يفترض التوازن الاقتصادي في سورية الزيادة السنوية لكتلة الرواتب والأجور لأنها تشكل الطلب الفعال في سورية .
- وجود مشكلات في النظام الضريبي السوري ، حيث أنه لايطبق نظام الضريبة على الإيراد العام ويتضمن إعفاءات غير مبررة ولا يميز في فرض الضريبة بين القطاعين العام والخاص .

الدراسة الثانية :

أطروحة أعدت في عام ٢٠٠٥ لنيل درجة الماجستير في السكان والتنمية ، بعنوان أثر العدالة الضريبية على السكان والتنمية في سورية خلال الفترة بين ١٩٩٠ - ٢٠٠٢ ، من إعداد يحيى محمد ركاج وبإشراف الأستاذ الدكتور محمد الحسين الصطوف والدكتور محمد الخلف .

تحدث الباحث في الفصل الثاني عن تطور النظام الضريبي في سورية متطرقاً إلى المفاهيم التالية الضريبة وأنواعها ، أثر الإيرادات العامة في تحقيق العدالة الضريبية .

وتوصل الباحث إلى النتائج التالية :

- تقوم فلسفة العدالة الضريبية في سورية من وجهة نظر الأفراد على زيادة الإعفاءات الضريبية وبالنسبة للشركات تقوم على تحفيز الاستثمار وتسهيل زيادة العائد.
- لم يظهر أثر التشريعات الضريبية بوضوح على معالم الوضع الديمغرافي في سورية ، بسبب قدم التشريعات المطبقة وضعف كفاءة الجهاز الضريبي القائم على تطبيقها .
- تعتبر الضريبة الموزن الآلي وقد يكون الوحيد الذي يتيح للدولة التحكم بتوازن النشاط الاقتصادي من خلال آلية ضبط الاستهلاك ، الادخار ، الاستثمار ، الناتج المحلي الإجمالي .

الدراسة الثالثة :

رسالة أعدت عام ٢٠٠٢ لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد والتخطيط من إعداد الطالب رامي زيدان وبإشراف الدكتور رضوان العمّار والدكتور محمد صقر , بعنوان رد فعل متحول الواردات العامة العادية على تغيرات الدخل القومي في سورية .

وتوصل البحث إل النتائج التالية :

- النظام الضريبي السوري لم يكن حساساً للتقلبات التي حصلت في الحالة الاقتصادية خلال الفترة المدروسة .
- ارتفاع المعدلات الضريبية دفع المكلفين إلى التهرب من دفع الضريبة مما أدى إلى انخفاض الحصيلة الضريبية من جهة وإثقال العبء الضريبي على القاعدة التي لا تستطيع التهرب والتي تسهل الجباية منها .

الدراسة الرابعة :

دراسة بعنوان "أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي في سورية " وهذا البحث من إعداد نبال محمود قسبة وإشراف الدكتور أديب ميالة وهو بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في عام ٢٠٠٦. تحدثت الباحثة في الفصل الثاني المبحث الرابع عن الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة في إعادة توزيع الدخل القومي والتي توصلت من خلالها إلى أن الضرائب ليست وسيلة فعالة كالنفقات في إعادة توزيع الدخل القومي وذلك من خلال ما تقدمه من تأمينات اجتماعية متضمنة الرعاية الصحية للمتقدمين في السن والعاجزين والناجين من الكوارث أو من خلال المساعدات الحكومية لتأمين التغذية والسكن أو من خلال تعويضات البطالة أو إعانات السكن أي أنه بعد دراسة منحنى لورنز الذي يمثل مدى عدالة توزيع الدخل وجد أن زيادة النفقات لتحقيق العدالة عند إعادة توزيع الدخل القومي أفضل مما لو استخدمت وسيلة تخفيض الضرائب.

الدراسة الخامسة :

رسالة ماجستير حول الاتجاهات الجديدة في النظام الضريبي السوري إعداد عبد الحليم رجال وبإشراف الأستاذ الدكتور إلياس نجمة , حيث يتحدث الباحث في الفصل الثاني حول دور النظام الضريبي في إعادة توزيع الدخل القومي. تناول الباحث في هذا الفصل أدوات النظام الضريبي ودورها في إعادة توزيع الدخل القومي مشيراً إلى خلل التشريع الضريبي الذي لم يحقق العدالة في إعادة توزيع الدخل القومي وإنما أعاد توزيعه فقط لصالح الطبقات الغنية وأن القطاع الخاص لم يتحمل العبء الضريبي كما يجب مما أساء كثيراً في توزيع الدخل القومي , كما أن الإعفاءات الضريبية لم تحقق الغاية الاجتماعية التي وجدت من أجلها وإنما أعادت توزيع الدخل القومي لصالح الطبقات الغنية. كما يؤكد أن فرض النظام الضريبي السوري ضرائب على السلع الأساسية الضرورية يشكل ضرراً على أصحاب الدخل المحدود.

الفرق بين هذه الدراسة والدراسات السابقة :

على الرغم من تناول الدراسات السابقة التي تم استعراضها للنظام الضريبي في سورية وللسياسة الإنفاقية المعتمدة , لكن تميز البحث بعرض الآثار المترتبة للضرائب المباشرة وغير مباشرة على المتغيرات الاقتصادية المتمثلة بالنتائج المحلي الإجمالي والادخار والاستثمار, بالإضافة إلى عرض أثر الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي والمراحل التي مرّ بها ودوره في رفع معدل النمو الاقتصادي وتحقيق الرفاه لأبناء المجتمع. كما ركّز البحث حول إمكانية الضرائب والإنفاق العام تحقيق العدالة عند توزيع وإعادة توزيع الدخل القومي, فضلاً عن الاعتماد على نماذج التحليل الإحصائي القياسي في توضيح العلاقة الارتباطية بين المتغيرات السابقة .

مصادر البيانات الأولية :

تمثلت مصادر البيانات التي اعتمد عليها البحث في الآتي :

١- البيانات النظرية التي تم الحصول عليها من خلال المسح المكتبي للأدبيات المتعلقة بموضوع البحث , في المصادر والمراجع النظرية العربية والأجنبية التي تم توظيفها في بناء الإطار النظري للبحث.

٢- البيانات المنشورة والغير منشورة التي صدرت عن المكتب المركزي للإحصاء في الجمهورية العربية السورية والبيانات الصادرة عن مصرف سورية المركزي خلال سنوات الدراسة .

منهج البحث (Research methodology) :

تم إتباع أسلوب التحليل الوصفي والأسلوب الإحصائي القياسي في عرض المعلومات والبيانات وتحليلها , واستخدمت معادلات التقدير ومعامل التحديد واختبار مستوى المعنوية من خلال الاستعانة بالبرنامج الإحصائي الجاهز spss .

مخطط البحث(The research proposal out line) :

دور السياسة المالية في توزيع وإعادة توزيع الدخل القومي

➤ المقدمة

➤ الفصل الأول : عناصر الدخل القومي وآليات التوزيع

- المبحث الأول : مصادر الدخل القومي
- المبحث الثاني : حصص عناصر الإنتاج من الدخل القومي .
- المبحث الثالث : التوزيع العادل أو غير العادل للدخل القومي .
- المبحث الرابع : أثر التوزيع على التنمية الاقتصادية .

➤ الفصل الثاني : دور السياسة المالية في توزيع وإعادة توزيع الدخل القومي

- المبحث الأول : السياسة المالية وأهميتها
- المبحث الثاني : التوزيع الأولي والثانوي للدخل القومي
- المبحث الثالث : أثر الإنفاق العام في إعادة توزيع الدخل القومي .
- المبحث الرابع : أثر الضرائب في إعادة توزيع الدخل القومي .

➤ الفصل الثالث : دور السياسة المالية في توزيع وإعادة توزيع الدخل القومي في سورية

- المبحث الأول : النظام الضريبي السوري .
- المبحث الثاني : دور الضرائب في إعادة توزيع الدخل القومي في سورية .
- المبحث الثالث : دور الإنفاق العام في إعادة توزيع الدخل القومي في سورية .
- المبحث الرابع : أثر معدل نمو الإنفاق العام على معدل النمو الاقتصادي .
- المبحث الخامس : دور الضرائب في تحسين مستويات الادخار والاستثمار في سورية .

➤ الاستنتاجات .

➤ التوصيات .

➤ الخاتمة .

➤ المراجع المستخدمة .

الفصل الأول

عناصر الدخل القومي وآليات التوزيع

- المبحث الأول : مصادر الدخل القومي .
- المبحث الثاني : حصص عناصر الإنتاج من الدخل القومي.
- المبحث الثالث : التوزيع العادل أو غير العادل للدخل القومي .
- المبحث الرابع : أثر التوزيع على التنمية الاقتصادية .

المبحث الأول: مصادر الدخل القومي

أولاً : التطور التاريخي لمفهوم الناتج والإنتاج

يعرّف دخل الفرد " بأنه القيمة النقدية لما يحصل عليه من الخدمات الإنتاجية التي يقدمها أو ما يملكه من الثروة".^١ إذاً الدخل هو نتيجة أي دورة إنتاجية أو خدمة فكل من يعمل سوف يحصل في نهاية الدورة الاقتصادية على ثمرة جهده , فالعامل يحصل على الأجر والمستثمر على الأرباح , ولكن ليس من الضروري أن يحصل الفرد على دخله بصورة نقدية حتى يسمى دخلاً فقد يحصل عليه بصورة عينية أو ضمنية فمثلاً قيمة إنتاج المزرعة وقيمة إيجار السكن الخاص الذي يقطنه صاحبه يعد دخلاً حتى ولو كان ضمنياً .^٢

أي أن الدخل مفهوم تدفقي يقاس عملياً بتسجيل وجمع مدفوعات دخول الأفراد التي تحققت خلال فترة زمنية معينة .^٣ وبالتالي تعريفه كإيراد يجعله متميزاً عن تعريفه كمتحصلات لأن جزءاً من الدخل قد يستبقى ولا يتم الحصول عليه في فترة معينة , إما بسبب الضرائب أو احتجازه كأرباح غير موزعة مع الأخذ بعين الاعتبار أنه قد يحصل في فترة لاحقة . ومن ناحية أخرى فإن المتحصلات الدخلية الفعلية قد تفوق قيمة الإيرادات إما لسبب تأخير دفع الإيرادات التي تم تحقيقها في فترة سابقة والتي تفوق ما يتم الاحتفاظ به آنياً , أو بسبب المدفوعات التحويلية التي لا تمثل إيرادات من خدمات إنتاجية سابقة أو حالة مثل التحويلات التي تقوم بها الحكومة للضمان الاجتماعي وتحويلات المحاربين القدماء ومعونات

^١ أكلي جاردنر , الاقتصاد الكلي , النظرية والسياسات , الجزء الأول , ترجمة د. عطية مهدي سليمان , الجامعة المستنصرية , بغداد , ١٩٨٠ , ص ٥١-٥٠ .

^٢ أحمد , عبد الرحمن يسري , أسس التحليل الاقتصادي , مؤسسة شباب الجامعة , الإسكندرية , ١٩٧٩ , ص ٦٩ - ٧٠ .

^٣ أكلي جاردنر , المرجع السابق , ص ٥٠ .

البطالة ومدفوعات الرفاهية - والتحويلات التي يقوم بها قطاع الأعمال مثل ما تقدمه الشركات إلى المؤسسات الخيرية وكذلك خصم ديون المستهلكين المدومة من قبل الشركات - والتحويلات الدخلية بين الأفراد مثل اقتسام الأفراد الدخل فيما بينهم والهدايا , ويجب هنا أن نميز بين ما يسمّى دخلاً وعملية تحويل الأصل فمثلاً تعتبر عملية بيع منزل أو سند ليست دخلاً وإنما تحول في شكل الثروة بينما تعد إيرادات خدمات المنزل وفائدة السند دخلاً .

وعلى هذا فقد عرّف ألفريد مارشال الدخل القومي :⁴

"عبارة عن كمية الإنتاج السنوي من السلع المادية وغير المادية بما فيها الخدمات التي يحققها العمل ورأس المال في تفاعله مع الثروة الطبيعية ."

كما عرّفه سامويلسون " بأنه مجموع دخول عوامل الإنتاج التي تمّ تلقيها من العمالة ورأس المال والأرض وتجمع بشكل أساسي بعد طرح اهتلاك الأصول والضرائب الغير مباشرة من الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم يصبح الدخل القومي مجموع الأجور والأرباح والفوائد والإيجارات ."⁵

ولكن عند تعريف الدخل القومي لا بد من التمييز بين الدخل القومي النقدي والدخل القومي الحقيقي حيث يعرف الدخل القومي النقدي بأنه تدفق النقود للعاملين وأصحاب الملكية خلال فترة زمنية معينة في حين أن الدخل الحقيقي يساوي القوة الشرائية للدخل النقدي حيث أن :

الدخل الحقيقي لأحد الأعوام = قيمة وحدة النقد × الدخل النقدي للعام نفسه

قيمة وحدة النقد = ١ / الرقم القياسي للأسعار × ١٠٠

الدخل الحقيقي = الدخل النقدي / الرقم القياسي للأسعار × ١٠٠

من خلال هذين المفهومين نلاحظ أنه قد تزداد أو تنخفض قدرة الفرد في الحصول على السلع والخدمات دون أن يتغير الدخل النقدي فمثلاً إذا ارتفعت الأسعار السوقية دون أن تتوافق مع زيادة الدخل النقدي فإن قدرة الأفراد في الحصول على حاجاتهم من السلع والخدمات سوف تنخفض وبالتالي الدخل الحقيقي

د. الحريري , خالد , التحليل الاقتصادي الكلي , جامعة دمشق , ١٩٩٢ , ص ١٣٤

° سامويلسون , نورد هاوس , الاقتصاد , ترجمة هشام عبد الله , الدار الأهلية , عمان , ١٩٩٥ , ص ٤٤٩

للأفراد سوف ينخفض ، والعكس صحيح عندما تنخفض الأسعار السوقية مع بقاء الدخل النقدي ثابت فإن قدرة الأفراد على إشباع حاجاتهم سوف ترتفع أي أن الدخل الحقيقي للفرد سوف يزداد دون أن يتغير الدخل النقدي .

وبشكل عام عند دراسة الزيادة في الدخل القومي من مدة زمنية لأخرى يجب أن نراعي عاملين أساسيين وهما :^٦

١- نسبة انخفاض قيمة النقد الوطني أو ارتفاعه .

٢- معدل زيادة عدد السكان في البلد .

وفي حال تم إغفال هذين العاملين ستكون الزيادة المحققة في الدخل القومي زيادة اسمية ظاهرية وليست زيادة حقيقية .

كما أن أحد المشاكل التي تعترضنا عند دراسة الدخل القومي مشكلة الأرباح الرأسمالية وهي مشكلة ناتجة عن الزيادة في القيمة النقدية لأصل ما حثى ولو تم بيع هذا الأصل حيث أن هذه الأرباح لا تمثل إلا تحول في الأصل ولا تمثل دخلاً إلا إذا كان الشخص مصدر دخله يتمثل بشراء وبيع الأصل، وبحيث يكون قادر على شراء الأصل بسعر يقل عن سعر المبيع ، وبالتالي نقول أن الأرباح الرأسمالية الاعتيادية -هي الأرباح الناتجة عن إعادة تقييم أصل ما- لا تمثل إيرادات عن خدمات إنتاجية جارية لذا فهي لا تمثل دخلاً .

أي أن الدخل أو الإنتاج القومي يشمل جميع السلع والخدمات الاقتصادية التي يتحقق منها منافع اقتصادية ولها قيمة تبادلية نقدية ، أما الأنشطة غير الاقتصادية مثل حب الوطن والتضحية في سبيله وصلة القربى والعلاقات الاجتماعية كلها عوامل لها أهميتها في تحقيق الرفاه الاجتماعي للمجتمع ولكنها لا تدخل ضمن مفهوم الدخل القومي على اعتبار أنه لا يوجد لها قيمة تبادلية نقدية .^٧ وكذلك يجب الإشارة إلى أن السلع والخدمات التي تدخل في حساب الدخل أو الإنتاج تمثل السلع النهائية المنتجة والمعدة للاستهلاك النهائي العام أو الخاص أو المستخدمة في تكوين الأصول الرأسمالية الثابتة بحيث

^٦ د. نجار ، أحمد منير ، الحسابات الاقتصادية القومية ، جامعة حلب ، ١٩٨٣ ، ص ٧٥

^٧ د. الأخرس ، عبد المالك ، الحسابات القومية ، الأصول النظرية والتطبيقات العملية ، دار طلاس للنشر ، دمشق ، ١٩٨٨ ، ص ٥٤-٥٥ .

تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للمنتجين ، أما السلع الوسيطة التي تتم عليها عملية الإنتاج فلا تحتسب لمنع الازدواجية في حساب الناتج المتوقع .

ويرى بعض الاقتصاديين فيما يخص السلع والخدمات الوسيطة والنهائية أن الخدمات التي تقدمها الحكومة والهيئات العامة مثل خدمات الشرطة والقضاء والأمن والدفاع تعتبر خدمات نهائية حيث تقدر قيمتها بمقدار ما أنفقته الدولة عليها ، والبعض الآخر يرى بأنها مجرد سلع وخدمات وسيطة لازمة لسير العملية الإنتاجية وليست مطلوبة⁸. كذلك الخدمات التي يقوم بها بعض الأفراد بأنفسهم فنستطيع تقدير قيمتها على أساس قيمة ما يماثلها في السوق ولكن غالباً ما تهمل هذه الخدمات عند تقييم الناتج القومي الإجمالي وذلك لصعوبة الحصول على البيانات الإحصائية الخاصة بها .⁹

وهكذا يجب أن نتأكد من أن الدخل القومي يتألف من : ¹⁰

١- الأجور والرواتب والعمولات والمكافآت وأشكال الإيرادات الأخرى التي يحصل عليها المستخدمون (وذلك قبل استقطاع أية ضرائب أو مدفوعات ضمان اجتماعي) .

٢- الدخل الصافية العائدة للملكية، ومن الإيجارات أو ما يدفع مقابل حقوق الامتياز .

٣- دخل الفائدة .

٤- دخول الملكية العامة والمنشآت التابعة للدولة والأرباح سواء كانت أرباح الشركات المساهمة أو شركات الأشخاص أو المنشآت الفردية سواء تم دفعها للمالكين أو احتفظ المشروع بها (كأرباح غير موزعة) قبل خصم أي ضرائب قائمة على الدخل .

وبالتالي تكتب معادلة هيكل الدخل القومي على الشكل التالي :

$$\text{الدخل القومي} = \text{الأجور} + \text{الريوع} + \text{الفوائد} + \text{الأرباح}$$

^٨ د. الحريري ، خالد ، مرجع سابق ، ص ١٣ .

^٩ د. مندور، أحمد محمد ، د. زكي ، إيمان محمد محب ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، مركز الإسكندرية للكتاب ، الإسكندرية ، ١٩٩٥ ، ص ٤٨-٤٩ .

^{١٠} د. صقر ، أحمد صقر ، النظرية الاقتصادية الكلية ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، ١٩٨٨ ، ص ٤٧ .

نستنتج مما سبق أن الدخل القومي يضم عائدات عناصر الإنتاج الوطنية داخل حدود البلد أو خارجه خلال فترة زمنية معينة نتيجة لمساهمتها في الأنشطة الإنتاجية داخل حدود البلد أو خارجه , أي أن الدخل القومي لا يشتمل على العائدات والمستحقات للأجانب داخل البلد نتيجة استخدام ما يملكونه من خدمات عناصر الإنتاج في الأنشطة الإنتاجية بينما يشتمل على الدخول المستحقة للمواطنين في الخارج (تحويلات المواطنين إلى بلدهم نتيجة استخدام خدمات عناصر الإنتاج التي يملكونها في الخارج).

ثانياً: المفاهيم المختلفة للدخل القومي

هناك مصطلحات وتصنيفات عديدة للدخل القومي سواء من حيث الإجمال والتفصيل أو من حيث

الشمول :

١ - الدخل المحلي :

" هو مجموع العائدات التي تستحق لأصحاب خدمات عناصر الإنتاج من المواطنين أو الأجانب خلال فترة سنة جراء استخدامها في الأنشطة الإنتاجية داخل حدود البلد الجغرافية ويسمى الدخل المحلي أيضاً بالدخل الجغرافي لارتباطه ببقعة جغرافية معينة فمثلاً استثمارات شركة أجنبية ضمن أراضي الجمهورية العربية السورية تدخل ضمن الدخل المحلي ولا تدخل ضمن الدخل القومي السوري ، والعكس فإن عائدات المواطنين السوريين في الخارج تدخل ضمن الدخل القومي السوري ولا تدخل ضمن الدخل المحلي السوري ."^{١١}

وقد يكون الدخل القومي أكبر أو أقل من الدخل المحلي فمثلاً إذا كانت عائدات المواطنين السوريين في الخارج أكبر من عائدات الأجانب في سورية ، أي أن الدخل القومي السوري أكبر من الدخل المحلي والعكس صحيح .

وبالتالي تتوضح العلاقة بين الدخل المحلي والدخل القومي وفق المعادلة التالية :

الدخل القومي = الدخل المحلي + العائدات المستحقة للمواطنين في الخارج - العائدات

المستحقة للأجانب في الداخل.

٢ - الدخل الشخصي :

في بعض الحالات قد يحصل الفرد على دخل ولكن ليس مقابل خدمات إنتاجية وفي هذه الحالة يسمى هذا الدخل بالدخل الشخصي. إذاً يعرف "بأنه الدخل الجاري الذي يحصل عليه الفرد من كافة

^{١١} الخصاونة ، يحيى ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار المسيرة ، عمان ، ٢٠٠٥ ، ص ٣٩ .

المصادر سواء تمّ تقديم خدمة إنتاجية أو نتيجة التحويلات التي لم تنشأ نتيجة خدمات إنتاجية".^{١٢} ويدخل في مفهوم الدخل الشخصي الدخل قبل فرض الضرائب المباشرة عليه , ويختلف الدخل القومي عن الدخل الشخصي حيث تدخل الأرباح غير الموزعة والضرائب على الأرباح وأشباه ضرائب الضمان الاجتماعي ضمن الدخل القومي ولا تدخل في حساب الدخل الشخصي .

وكذلك هناك دخول كالمدفوعات التحويلية التي تدفع للأفراد دون خدمات إنتاجية سواء كانت هذه التحويلات من الأفراد أو المؤسسات , وكذلك فوائد الدين العام التي يحصل عليها الأفراد دون مساهمتهم في الإنتاج الجاري وعلى هذا يكون:

الدخل الشخصي = الدخل القومي - (أرباح غير موزعة + الضرائب على الأرباح + أشباه ضرائب الضمان الاجتماعي) + المدفوعات التحويلية .

٣- الدخل الشخصي المتاح (الممكن التصرف به) :

"وهو الدخل الذي يمكن للفرد أن ينفقه متى يشاء سواء على الاستهلاك أو الادخار , ويبين لنا هذا النوع من الدخل مقدار القوة الشرائية المتاحة للفرد"^{١٣} ومن المعلوم أن الحكومة تفرض ضرائب مباشرة على دخول الأفراد , أي لا يستطيع الأفراد إنفاق كامل دخولهم وبالتالي نحصل على الدخل الشخصي المتاح من خلال المعادلة التالية :

الدخل الشخصي المتاح = الدخل الشخصي - الضرائب المباشرة على الدخل

= الإنفاق على الاستهلاك الشخصي + الادخار الشخصي

ويعتبر الدخل الشخصي المتاح من المؤشرات الهامة التي يعتمد عليها في معرفة حجم السوق فمثلاً عندما يأخذ الدخل الشخصي المتاح في الارتفاع يعني زيادة حجم المبيعات وزيادة الإنتاجية في معظم المنشآت والعكس صحيح .

^{١٢} زيدان , رامي , حساسية النظام الضريبي في سورية , دمشق , ٢٠٠٩ , ص ٤٧ .

^{١٣} زيدان , رامي مرجع سابق , ص ٤٨ .

ثالثاً : أهمية مؤشر الدخل القومي

يعتبر الدخل القومي من المؤشرات الهامة التي يعتمد عليها في تحديد مستوى النشاط الاقتصادي ولنتمكن من توضيح أهمية هذا المؤشر لا بد من التعرف على الأسباب التي جعلته ابتكاراً بالغ

الأهمية : ^{١٤}

١ - يعبر الدخل القومي عن المقدرة الإنتاجية للدولة :

يعد الدخل القومي مؤشراً هاماً للتعرف على نمط ونوعية الإنتاج في الدولة, فإذا كان الدخل مرتفعاً فهذا يعني ازدياد حصة الصناعة في هذا الدخل وأن الدولة صناعية متطورة أما إذا انخفض الدخل القومي فهذا يعني اعتماد الدولة على الزراعة مما يعني أنها دولة متخلفة .

٢ - يعد من أهم المقاييس للمقارنة بين الدول :

نستطيع من خلال الدخل القومي أن نقارن بين دولة وأخرى , فالدول المتقدمة يكون دخلها القومي مرتفع في حين أنه يكون منخفض في الدول النامية .
كما تسعى الدول النامية لزيادة دخلها كخطة لتطوير اقتصادها كما فعلت دول جنوب شرق آسيا (دول النمو الآسيوية) .

٣ - يحدد معدل النمو الاقتصادي :

من خلال مقارنة الدخل لهذا العام مع العام السابق نصل إلى معدل النمو الاقتصادي فعندما يزداد الدخل القومي يزداد النمو ويطرأ التحسن على مستوى المعيشة وتحسن أحوال المواطنين .

٤ - يؤثر الدخل القومي على حجم البطالة والتشغيل : ¹⁵

كلما اعتمد النشاط الإنتاجي على الصناعة كلما ازدادت العمالة وانخفضت البطالة وأدى ذلك إلى زيادة الدخل القومي وبالمقابل الاعتماد على الزراعة سوف يزيد من البطالة ويخفض الدخل , كذلك دخل

^{١٤} زيدان , رامي , مفهوم الدخل القومي وأهميته , مقالة نشرت في صحيفة العروبة الصادرة في حمص , العدد ١١٣٦٤ , تاريخ الجمعة ١-٣-٢٠٠٣

^{١٥} زيدان , رامي , مفهوم الدخل القومي وأهميته , المرجع السابق, ص ٥١.

الخدمات يزيد حجم البطالة لأن بعض الخدمات قد تكون موسمية مثل السياحة وهنا ستكون البطالة موسمية مما يؤثر سلباً على الاقتصاد الوطني .

وهكذا نرى أنه على الرغم من تعدد المؤشرات الاقتصادية المستخدمة لمعرفة فعالية عملية التنمية والتعرف على مستوى الرفاه الاقتصادي والحالة الاقتصادية في الدولة إلا أن مؤشر الدخل القومي يعد من المؤشرات الهامة المستخدمة .

كذلك يحدد حجم الدخل القومي وطريقة توزيعه بين الشرائح الاجتماعية , الفقراء والأغنياء من مالكين وغير مالكين, فإذا كانت الأجور مرتفعة تكون حصة الفقراء من الدخل القومي أكبر من حصة الأغنياء وعندها يحقق المجتمع العدالة الاجتماعية , أما إذا كانت الأجور منخفضة تكون حصة الفقراء من الدخل القومي أقل من حصة الأغنياء بالتالي المجتمع لا يحقق العدالة الاجتماعية , كما يحدد الدخل القومي نوعية الاقتصاد فعندما تكون الدخل مرتفعة فهذا يعني أن الاقتصاد صناعي إنتاجي , بينما ينخفض الدخل في الاقتصاد ذو الإنتاج الريعي .

وعندما تكون الدخل مرتفعة فإن حجم الضرائب المفروضة على الدخل سوف يرتفع مما يعني أن الدولة ستحقق العدالة الاجتماعية والتنوع في خدماتها المقدمة بينما نجد معدلات الدخل المنخفضة لا تساعد على رفع نسبة الاقتطاع الضريبي .

يساعد الدخل القومي في تحديد حالة الاقتصاد الوطني حيث نلاحظ في حالات الزواج الاقتصادي يزداد حجم الإنتاج وتزداد دخول الأفراد وتزداد المبيعات والأرباح .

أما في حالة الركود الاقتصادي تنخفض الإنتاجية , وتنخفض دخول الأفراد , فينخفض حجم الطلب وحجم المبيعات ويزداد العوز الاقتصادي وترتفع نسب البطالة .

رابعاً: مفهوم الناتج المحلي الإجمالي وطرق احتسابه

يعرّف الناتج المحلي الإجمالي " بأنه القيمة النقدية السوقية للسلع والخدمات النهائية التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة غالباً ما تكون سنة, وبما أنه يعتبر مقياساً لما ينتجه الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة وبسبب تعدد وتنوع السلع والخدمات المنتجة يتم اعتماد النقود كمقياس للقيمة وبالتالي نحصل على الناتج المحلي الإجمالي من جمع كافة القيم النقدية للسلع والخدمات المنتجة خلال فترة زمنية معينة ^{١٦}.

وبما أن الدخل القومي هو تيار جار يتدفق من الأنشطة الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة . إذاً هو تيار جار من النقود بينما الناتج القومي هو تيار جار من السلع والخدمات المقدرة بالنقود .

ونشير إلى أن الناتج المحلي الإجمالي يقصد به السلع والخدمات النهائية التي تمّ إنتاجها مع استبعاد السلع والخدمات الوسيطة التي ساهمت في العملية الإنتاجية , وعند حساب القيمة النقدية للناتج المحلي الإجمالي يجب مراعاة ما يلي :

- ١- أن يستبعد الإنتاج للسنوات السابقة من السنة المراد حساب الناتج المحلي الإجمالي لها .
- ٢- اهتلاكات رأس المال : "ويقصد بها التخفيض من قيمة إنتاج الأصول الإنتاجية من أجل مواجهة النقص الحاصل في قيمتها نتيجة التقدم التكنولوجي أو انتهاء العمر الإنتاجي أو حالات الحريق والفيضانات..... " ^{١٧}

وهذه الاهتلاكات لا تدخل في الدخل التي يحصل عليها عناصر الإنتاج فنجد :

الناتج المحلي الصافي = الناتج المحلي الإجمالي - اهتلاكات رأس المال

وبالرغم من أن الناتج المحلي الصافي مقياس أكثر دقة من الناتج المحلي الإجمالي إلا أنه لا يعتمد عليه كثيراً بسبب اختلاف المعايير التي تعتمد عليها الدول في احتساب اهتلاكاتها.

^{١٦} جوارثيني جيمس , أستروب , ريجارد , الاقتصاد الكلي , الاختيار العام والخاص , نيويورك , ترجمة د. عبد الفتاح عبد الرحمن - د. عبد العظيم محمد - دار المريخ للنشر , الرياض , السعودية , ١٩٨٨ , ص ١٥٩ .

^{١٧} د. محبك , محمد ظافر , التحليل الاقتصادي الكلي , جامعة حلب , ٢٠٠٠ , ص ٥٢-٥٣ .

٣- الضرائب الغير مباشرة: ومنها الضرائب على المبيعات ورسوم الإنتاج وغيرها من الضرائب التي يدفعها المشتري عندما يقوم بشراء سلعة ما , وهذه الضرائب تقتطع جزءاً من دخول الأفراد عندما يقومون بالاستهلاك بصورة غير مباشرة مسببة ارتفاع سعر السوق عن السعر النهائي الذي يحصل عليه المنتج أو البائع .

ولمعرفة الكلفة الحقيقية التي تحملها المنتج يجب تخفيض الضرائب الغير مباشرة من الناتج المحلي الصافي بسعرالسوق أي :

الناتج المحلي الصافي بسعر الكلفة = الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق - الضرائب الغير مباشرة

٤- الإعانات الإنتاجية الممنوحة من الحكومة : ^{١٨}

قد تقوم الحكومة في بعض الحالات بمنح المنتجين إعانات لتخفيض سعر المنتجات عن سعر السوق الاعتيادي لا سيما إذا كانت هذه السلع ضرورية ويستهلكها ذوي الدخل المحدود, وعلى اعتبار أن هذه الإعانات تساهم في تكلفة الإنتاج يقوم المنتجون بإعادة دفع هذه الإعانات إلى أصحاب عوامل الإنتاج لمساهمتهم في إنتاج هذه السلع المدعومة طبعاً بالإضافة إلى السعر الذي تباع به هذه المنتجات في السوق .

ومن جهة أخرى تميل الإعانة لأن تزيد من الدخل المكتسبة جراء إنتاج السلع والخدمات دون أن تستلزم زيادة في مقدرة الإنفاق الشرائي وهذا من شأنه أن يجعل مستوى الدخل القومي أكبر من مستوى الناتج المحلي الإجمالي .

فمثلاً إذا قام أحد المستهلكين بإنفاق ٢٠٠ ل.س لشراء سلعة ما فإن ذلك يعتبر جزء من الإنفاق الكلي أما لو قامت الحكومة بمنح إعانة إنتاجية بمقدار ٢٠ / ل.س رغبة من الحكومة في تشجيع المستثمرين على إنتاج هذه السلعة أي أن المنتجين استلموا ٢٢٠ / ل.س حيث دفعت إلى أصحاب عناصر الإنتاج وهنا نجد الدخل القومي أكبر من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ٢٠ / ل.س .

وتتوضح العلاقة بين الدخل القومي والناتج المحلي الإجمالي كما يلي :

^{١٨} د. بكري , كامل - د. زكي , إيمان محمد محب , مبادئ الاقتصاد الكلي , مؤسسة شباب الجامعة , الإسكندرية , مصر , ١٩٩٥ , ص ٤٣-٤٤ .

الناتج المحلي الإجمالي الصافي بسعر السوق = الناتج المحلي الإجمالي - اهتلاك رأس المال

الناتج المحلي الصافي بسعر الكلفة = الناتج المحلي الصافي بسعر السوق - الضرائب

الغير مباشرة

الدخل القومي الصافي = الناتج المحلي الصافي بسعر الكلفة + إعانات

الإنتاج

طرق احتساب الناتج المحلي الإجمالي :

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات الهامة في التعرف على حالة الاقتصاد وعلى المستوى المعيشي للسكان ووضع الموارد المحلية والأجنبية وآلية التداخل بينهما لذلك لا بد من التعرف على الطرق المتبعة في قياسه وهي :

١- طريقة المنتج النهائي .

٢- طريقة الدخول المكتسبة .

٣- طريقة الإنفاق النهائي .

١- طريقة المنتج النهائي

من المعلوم أن الناتج المحلي الإجمالي "يعني قيم السلع والخدمات النهائية التي تم إنتاجها أي أنه يستبعد السلع والمواد الأولية التي دخلت وساهمت في العملية الإنتاجية , لأن هذه المواد الأولية تعتبر سلع نهائية بالنسبة لشركات أخرى فتكون قد احتسبت مرتين الأولى عند إنتاجها في شركاتها والثانية عندما تباع"^{١٩} ولهذا السبب اعتمد أسلوب حذف السلع الوسيطة .

^{١٩} سامويلسون , الاقتصاد , مرجع سابق , ص ٣٦٤

ويسمى هذا الأسلوب الجديد بأسلوب القيمة المضافة حيث يعرف بأنه الفرق بين قيمة الإنتاج الكلي للوحدة الإنتاجية وقيمة المستلزمات الوسيطة التي حصلت عليها الوحدة واستخدمتها في عملية الإنتاج خلال فترة سنة .²⁰

وكذلك تعرف بأنها "مقدار ما تضيفه كل وحدة إنتاجية على الناتج المحلي بعد استبعاد قيمة ما حصلت عليه واستخدمته من مستلزمات الإنتاج خلال فترة التقدير سنة".²¹

وعليه فإن القيمة المضافة = القيمة الإجمالية للمنتج - مستلزمات الإنتاج .

ومع اعتماد أسلوب القيمة المضافة نلاحظ أن معيار القيمة المضافة يحدد حالة الاقتصاد فنجدها منخفضة في الاقتصاد الزراعي والريعي والاقتصاد المعتمد على تصدير المواد الأولية بينما ترتفع قيمتها في الاقتصاد الصناعي ذو الحلقات المتعددة فتزداد العمالة ويرتفع مستوى النمو .

كذلك يحدد هذا المعيار حجم الزيادة في الدخول الفردية , أي أن الزيادة الحاصلة في الدخل القومي توضح وتعكس درجة التطور الاقتصادي ومدى مساهمة المنشآت في الناتج المحلي الإجمالي.

فكلما كانت قيمتها مرتفعة يعني ذلك بأن البلد متطور اقتصادياً وأن معظم منشآته الكبيرة تساهم في الناتج المحلي الإجمالي .

٢- طريقة عوائد عناصر الإنتاج

إن كل عملية إنتاجية تحصل من مساهمة ومشاركة العناصر في العملية الإنتاجية و بنهاية هذه العملية لا بد أن يحصل كل عنصر على نصيبه من عوائد هذه العملية الإنتاجية .

وبالتالي الناتج المحلي بطريقة عوائد عوامل الإنتاج =

الأجور + الربوع + الفوائد + الأرباح

²⁰ الدباغ , أسامة بشير -الجورمرد , أثيل , المقدمة في الاقتصاد الكلي , دار المناهج للنشر , عمان , ٢٠٠٣ , ص ٣٨ .

²¹ الخصاونة , يحيى , مبادئ الاقتصاد الكلي , مرجع سابق , ص ٥٥

الأجر :

يعتبر العمل من العناصر الهامة والفعالة في العملية الإنتاجية وكل فرد عمل لا بد أن يحصل على إيراد وهذا الإيراد يسمّى أجراً .

و يعرف العمل " بأنه النشاط الإنساني الهادف والواعي الذي يحرك الإنتاج بالاتجاه المطلوب , بحيث تظهر نواتجه على شكل سلع وخدمات." ²²

و يكون الأجر عبارة عن المكافأة التي يحصل عليها الفرد لقاء العمل والجهد الذي يبذله ولكن قد تختلف الأجور من قطاع إلى آخر لأن هناك قطاعات تحتاج إلى مجهود عقلي وأخرى تحتاج إلى مجهود عضلي .

ويتضمن الأجر كافة الأجور الشهرية والمكافآت العينية والمادية , وكلما زادت حصة الأجور من الدخل القومي فإن هذا يدل على تحسن ظروف العمل وزيادة الاستهلاك في الاقتصاد الوطني على اعتبار أن هذه المبالغ ستوجه للاستهلاك .

الرّيع :

يمثل العائد الناتج عن استثمار الأراضي في العمليات الإنتاجية وهو إما عائد تأجير الأراضي للمستثمرين أو عائد تأجير مباني ومساكن أو عائد استثمار زراعي .

الفائدة :

"الفائدة تعني ثمن استثمار رأس المال أو المبلغ المدفوع على العملية الاقراضية".²³ ويعتبر كينز أن مبدأ الفائدة مرتبط بعملية التفضيل النقدي فمثلاً إذا توجه الأفراد بدافع الاحتفاظ بالنقود لإجراء المعاملات في هذه الحالة سوف يرتفع سعر الفائدة وكلما ارتفع سعر الفائدة توجه الأفراد نحو الادخار للحصول على هذا الارتفاع في الأسعار , بينما الانخفاض في سعر الفائدة يشجع على منح

²² مصطفى فريد أحمد - السيد حسن, سهير محمود , مبادئ علم الاقتصاد , مؤسسة شباب الجامعة, الإسكندرية ١٩٨٩ , ص ١٢٧-١٢٨

²³ د مصطفى , فريد أحمد - السيد حسن , سهير محمود , مبادئ علم الاقتصاد , مرجع سابق , ص ١٣١

القروض و يزيد حجم الاستثمار ولذلك تبقى سياسات تحديد أسعار الفائدة بيد البنك المركزي ليستطيع التوصل إلى تحقيق التوازن بين الاستهلاك والادخار والاستثمار .^{٢٤}

الربح :

" عبارة عن تشغيل الأصول الإنتاجية من الأراضي والعمال والآلات والتجهيزات الفنية اللازمة للإنتاج , ويدخل في عمليات الاستثمار استصلاح الأراضي وزيادة المخزون من المواد الأولية وذلك خلال فترة زمنية معينة . " ^{٢٥}

وهذه العملية الإنتاجية سيتولد عنها عوائد تسمى بالأرباح وهي ناتجة عن توظيف رأس المال .

تعتبر زيادة الاستثمارات عامل هام في توسيع القاعدة الإنتاجية , أي زيادة العمالة ومستويات التوظيف علاوة عن زيادة وتحسين الإمكانات الوطنية المتاحة , فكلما كانت الاستثمارات مربحة كلما زاد حجم التوظيف وزادت مستويات دخول الأفراد , مما يعني أن العوائد التي يحصل عليها المنظمون لهذه العملية الإنتاجية سوف ترتفع بعد حسم كافة نفقات الإنتاج .

ونلاحظ أن أحد المقومات الهامة لنجاح العملية الاستثمارية هي توفر المنظم الفعال القادر على الاستفادة من الإمكانات المتاحة وتقديم أفكار ودراسات متطورة تتماشى مع التقدم التكنولوجي , كما يتمتع بالقدرة على إقامة وتعظيم هذه المنشأة وبناء علاقات سليمة ومنتجة مع المؤسسات الأخرى لذلك فإن معظم الدول الرأسمالية تتوفر لديها الرساميل ولكنها تبحث عن العنصر الفعال القائد للعملية الإنتاجية .

٣ - طريقة الإنفاق

^{٢٤} عزت , محمد غزلان , اقتصاديات النقود والمصاريف , دار النهضة العربية , بيروت , ٢٠٠٢ , ص ١٦ .

^{٢٥} الخصاونة , يحيى , مبادئ الاقتصاد الكلي , مرجع سابق , ص ٥٩ .

للتعرف على آلية عمل هذه الطريقة لا بد من التعرف على أقسام الإنفاق في الاقتصاد الوطني وهو

١- ٣- الإنفاق على الاستهلاك

٢- ٣- الإنفاق على الاستثمار

٣- ٣- الإنفاق الحكومي

٤- ٣- الصادرات والواردات

١- ٣- الإنفاق على الاستهلاك

تتم معظم العمليات الإنتاجية بهدف إشباع الحاجات الإنسانية المتزايدة , وتعتمد هذه الطريقة على تقدير ما ينفقه الأفراد سواء على السلع والخدمات الاستهلاكية أو المعمرة أو على الخدمات والسلع الكمالية .^{٢٦}

٢- ٣- الإنفاق على الاستثمار

وهو "الإنفاق على شراء مكونات العملية الإنتاجية من أراضي ومباني ومعدات وتجهيزات, وزيادة العمالة ومستوى التوظيف وتحسين الموارد والإمكانات الوطنية أي أن هذا النوع من الإنفاق يؤدي إلى خلق قيم إضافية جديدة في الاقتصاد الوطني ."^{٢٧}

٣- ٣- الإنفاق الحكومي

هو "الإنفاق الذي تقوم به الحكومة بشقيه الجاري لإشباع الحاجات الاستهلاكية للأفراد , وآخر استثماري لإقامة مشاريع القاعدة الأساسية والمدارس والمشافي وغيرها وذلك لتشجيع الإنتاج الزراعي والصناعي ."^{٢٨}

٤- ٣- صافي الصادرات والواردات

^{٢٦} الدباغ , أسامة بشير - الجومرد , أثيل , المقدمة في الاقتصاد الكلي , مرجع سابق , ص ٤١

^{٢٧} زيدان , رامي , مفهوم الناتج القومي والإنفاق القومي - مقالة نشرت في صحيفة العروبة الصادرة في حمص , العدد ١١٣٧٠ , تاريخ الجمعة ١٠-١٠-٢٠٠٣

^{٢٨} د. العريبي , عدنان فهد , التحليل الاقتصادي الجزئي , جامعة تشرين , اللاذقية , ١٩٩٦ , ص ٣٦٣ .

يقصد بالصادرات هو " ما تمّ إنفاقه من قبل الأجانب أي غير المقيمين في حدود الدولة لشراء السلع والخدمات المنتجة في بلادنا".^{٢٩}

ويقصد بالواردات هو " ما تمّ إنفاقه من قبل المقيمين داخل حدود البلد أي المواطنين لشراء السلع والخدمات التي تمّ إنتاجها في دول أخرى"³⁰

وفي حال كانت الصادرات أكبر من المستوردات , هذا يعني أن هناك زيادة طلب على السلع والخدمات المنتجة وهذا الأمر يعكس أكثر من جانب , لأن زيادة الإنتاج لمواجهة زيادة الطلب في الصادرات ستؤدي إلى زيادة العمالة ومستويات التوظيف أي حتماً ستزداد الدخول , مؤدية إلى حصول تطور وتحسن اقتصادي ومعاشي للسكان.

أمّا في حال كانت المستوردات أكبر من الصادرات , فهذا سيؤدي إلى زيادة طلبنا على السلع والخدمات المنتجة في الخارج و سيزداد الاستهلاك الخارجي وستتخفض دخول الأفراد مما يؤدي إلى انخفاض في قيمة وحدة النقد محدثة تراجع اقتصادي ومعاشي للسكان .

المبحث الثاني : حصص عناصر الإنتاج من الدخل القومي

^{٢٩} زيدان , رامي , حساسية النظام الضريبي في سورية و مرجع سابق , ص ١٤

^{٣٠} زيدان , رامي , حساسية النظام الضريبي في سورية , مرجع سابق , ص ٤١- ٤٢ .

عندما نحدد حصص العناصر الداخلة في العملية الإنتاجية من الدخل القومي فإننا نقصد الآلية التي يتم فيها توزيع الدخل القومي أي توزيع عوائد الإنتاج لكل من اشترك في العملية الإنتاجية , كما أنه لا يوجد معيار محدد وواضح لتوزيع الدخل القومي حيث يدخل في توزيع الدخل القومي مجموعة من الاعتبارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

وبالتالي يتم توزيع الحصص وفق الاعتبارات التالية:

أولاً: الاعتبارات السياسية التي تحكم آلية توزيع الدخل القومي³¹

١-١ - طبيعة الملكية :

هي التي تحكم التوزيع فالبعض يقول أنها حق مقدس, وآخرون يرون أنها حق طبيعي خاضع للزيادة والنقصان , وقد يترك الأمر للدولة في تحديد حجم الملكية فإذا لم تتدخل الدولة واعتبرت الملكية حق مقدس فلا تحدد حجم الأرباح وتتركه للملاك والرأسماليين , أما الدولة التي تتدخل لإقامة العدالة تحدد حصة كل من رأس المال والأجر من الدخل القومي فالدور السياسي للدولة هنا يعمل على تقليص حجم الصراع وتقييد حصة كل مالك وكل عنصر من العناصر المشاركة في العملية الإنتاجية .

١-٢ - سياسة الدولة :

إذا كانت الدولة اشتراكية أي أن الأحزاب اليسارية هي الأحزاب الحاكمة في الدولة (المتمثلة بالعمال والفلاحين) , سيقوم هذا الحزب بزيادة الضرائب على رأس المال وزيادة حجم الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية أي تحسين ظروف العاملين ودخولهم . وأما إذا كانت الدولة رأسمالية فإن الحزب الحاكم هو الحزب اليميني (المتمثل بالرأسماليين والملاك) عندها سيخفض من الضرائب على رأس المال ويخفض حجم الإنفاق على الخدمات الاجتماعية أي يسعى لزيادة أرباح الرأسماليين , ففي الدول النامية الرساميل تحصل على حصة كبيرة من الدخل القومي مقابل حصول العمال على معدلات متدنية منه , أي الدولة هنا منحازة للأغنياء على حساب الفقراء .

³¹ د. المحجوب , رفعت , الاقتصاد السياسي , الجزء الثاني , دار النهضة العربية , القاهرة , ١٩٧٣ , ص ٢٤٩

ثانياً : الاعتبارات الاجتماعية التي تحكم آلية توزيع الدخل القومي

٢-١ - العدالة في توزيع الدخل :

إن مبدأ العدالة" يعني أن يحصل كل عنصر من عناصر الإنتاج على حصته من العملية الإنتاجية بالقدر الذي يتناسب مع مشاركته"^{٣٢} فالعامل عندما يحصل على الأجر الذي يستحقه سيتولد لديه الحافز لتقديم المزيد وتحسين الإنتاجية , وكذلك الرأسمالي عندما يحصل على الربح العادل سيكون لديه الحافز لإعادة استثمار أمواله وزيادة رفاهيته . فإذا كان اتجاه الدولة لتحقيق العدالة الاجتماعية ستسعى لزيادة أجور العاملين على حساب أرباح الرأسماليين وإذا كان اتجاه الدولة نحو دعم طبقة الرأسماليين ستطلق العنان للأرباح على حساب الأجور .

٢-٢ - قيمة كل طبقة اجتماعية والصراع المتولد بين الشرائح الاجتماعية :

يشير حصول العاملين على أجور متدنية إلى عدم احترام الطبقة العاملة مما يولد صراع اجتماعي سياسي بين العمال والملاك وهذا ما كان في أوروبا قبل الحرب العالمية الثانية حيث بدأت الأجور بالارتفاع حتى وصلت ٦٠% من الناتج للعمال و ٤٠% للأرباح في حين كانت قبل الحرب ٣٠% للعمال و ٧٠% للأرباح .

واليوم الدول النامية تعاني من نفس المشاكل التي كانت تعاني منها أوروبا لأن الدول النامية تعتبر أن عملية التنمية لا تتم إلا من خلال دعم طبقة الرأسماليين, لذلك تسعى لزيادة الأرباح على حساب استغلال العمال .

ثالثاً : الاعتبارات الاقتصادية التي تحكم آلية توزيع الدخل القومي

^{٣٢} د. كنعان , علي , الاقتصاد المالي , منشورات جامعة دمشق , ٢٠٠٩ , ص ٥٦-٥٧

٣-١ - العمل والإنتاجية :

يعتبر الإنتاج عامل مهم في تحديد مستوى الاقتصاد الوطني فإذا زادت الإنتاجية يعني زيادة عائدات المنشأة وأرباحها وهذا سينعكس على أجر العامل بالزيادة . أما إذا زادت الإنتاجية ولم تزد الأجر فهذا يعني استغلال العمال وتشجيع الملاك والرأسماليين وهذا ما يحدث في الدول النامية حيث تزداد الإنتاجية ولا تترافقها الأجر لأنها مرتبطة بسياسة الدولة .

٣-٢ - العرض والطلب :

يحدد قانون العرض والطلب درجة مشاركة العناصر في العملية الإنتاجية ونصيبها من الدخل القومي بغض النظر عن دور الدولة وتدخلها .

المبحث الثالث : التوزيع العادل أو غير العادل للدخل القومي

أولاً : توزيع الدخل القومي في المجتمع الرأسمالي

إن توزيع الدخل القومي في المجتمع الرأسمالي تحدده علاقات الملكية , حيث أن ملكية وسائل الإنتاج تحدد شكل توزيع الدخل القومي , أما آلية العرض والطلب في أسواق عوامل الإنتاج تحدد نصيب كل من عوامل الإنتاج في الدخل القومي .

حيث أن الدخل عبارة عن نتاج تفاعل عناصر الإنتاج المتمثلة بالعمل والأرض ورأس المال , أي هو جزء من عملية إنتاج السلع والخدمات أو نتيجة لها , وبالتالي الناتج القومي ينقسم إلى قسمين :^{٣٣}

الأول تعويضي : وهو عبارة عن قيمة مستلزمات الإنتاج الداخلة في العملية الإنتاجية مثل أقساط الاهتلاك والمواد الأولية وغيرها من المواد المساعدة .

الثاني مضاف : ويتمثل بالقيمة الجديدة التي يضيفها عمل العامل على قيمة مستلزمات الإنتاج وبما أن ملكية وسائل الإنتاج في النظام الرأسمالي تعود للرأسماليين , فهم يمتلكون كامل الإنتاج وهم من يتصرفون بآلية توزيع هذا الإنتاج حيث يوزع على النحو التالي :

١- قسم يعوّض به عمّا تمّ استخدامه في إتمام العملية الإنتاجية .

٢- قسم يدفع للعمّال لقاء قوة العمل التي تمّ بذلها .

٣- القسم الآخر يحتفظون به لأنفسهم كقيمة إضافية زائدة .

إذاً الدخل القومي هو مجموع القيم التي يضيفها العمال على الإنتاج القومي خلال فترة زمنية محددة ويتم توزيعها إلى نوعين من الدخل :

- دخول ناتجة عن العمل وتتمثل بالأجور على مختلف أنواعها من أجور العمل , أجور المستخدمين أجور الموظفين , أجور أصحاب المهن الحرة , أي كل الدخل التي يحصل عليها أصحابها لقاء القيام بعمل ذهني أو عضلي .

^{٣٣} د. ولعو , فتح الله , الاقتصاد السياسي , توزيع المداخل - النقود والائتمان , دار الحداثة , بيروت , لبنان , ١٩٨١ , ص ٩٠-٩١

■ دخول غير ناتجة عن العمل وتسمى بالدخول الطفيلية لأنها تمثل اقتطاعاً من إنتاج العمل لصالح مالكي وسائل الإنتاج .

كما يوجد نوع آخر من الدخول التي يختلط فيها الدخل الناتج عن العمل مع الدخل الغير ناتج عن العمل أي هي حالة الدخل الذي يحصل عليه الحرفي الذي يملك وسائل الإنتاج الخاصة به حيث يقوم بالعمل فيها بنفسه فالدخل الذي يحصل عليه يتكون من شريحتين إحداهما تتمثل بمردود العمل الذي يبذله في الإنتاج والثاني يتمثل بعوائد وسائل الإنتاج التي يستخدمها .

كما أن هناك دخول لبعض الرأسماليين الذين يشاركون في عملية الإنتاج , حيث أن جزء من دخلهم سيمثل تعويضاً عن مشاركتهم في العملية الإنتاجية .

ويميز الاقتصاديون بين دخول ناجمة عن خدمات مساهمة في إنتاج السلع والخدمات ويكون مصدرها الإنتاج بمختلف أنواعه ودخول غير ناتجة عن خدمات مساهمة في عملية الإنتاج وهي تمثل جميع الدخول التي لا تقابلها أية خدمات وتسمى بالربوع .

ثانياً : الأسس النظرية لتوزيع الدخل القومي

يختلف الاقتصاديون فيما بينهم حول الأسس النظرية النازمة لعملية توزيع الدخل القومي في المجتمع الرأسمالي حيث أن عملية توزيع الدخل ليست مجرد عدالة اجتماعية وإنما لها جوانب اقتصادية هامة , لأنه من خلال عملية توزيع الدخل القومي يمكن أن نصل إلى نشاط اقتصادي جيد أو حدوث ركود اقتصادي , ونظراً لما لعملية توزيع الدخل القومي من أهمية لا بد من دراسة المشكلات التي تعترض عملية توزيع الدخل القومي بالإضافة إلى دراسة النظرية الرأسمالية في توزيع الدخل القومي .

٢-١ مشكلات توزيع الدخل :

إن الدخل والعملية الإنتاجية وجهان لعملة واحدة وكل منهما تابع للآخر , حيث أن الدخل هو ناتج عن تفاعل عناصر الإنتاج مع بعضها البعض, وهذه العناصر المساهمة في العملية الإنتاجية إذا لم تحصل على مكافأة سوف تتأثر مساهمتها في العملية الإنتاجية وهذا ما ينعكس سلباً على النمو الاقتصادي .

إذاً هناك العديد من التناقضات التي يعاني منها توزيع الدخل في المجتمع الرأسمالي : ³⁴

أ- التناقض بين القيم الأخلاقية والحاجات .

ب- التناقض بين الإنتاجية والعدالة .

ج- التناقض بين الإنتاج والاستهلاك .

أ- التناقض بين القيم الأخلاقية والحاجات :

إن التوزيع الحر القائم على أساس قوى السوق يؤدي إلى خلق تفاوت كبير بين حصص الأفراد من الدخل , حيث أن بعضهم قد لا يستطيع بالقدر الذي يحصل عليه إشباع حاجاته الأساسية, ولكن أنصار هذا النوع من التوزيع يدّعون أن كل شخص يساهم في إنتاج السلع والخدمات يحصل على دخل يتوافق مع مدى مساهمته , ولكنهم يهملون أنه في المجتمع الرأسمالي القائم على أساس قوى السوق قد لا يجد العامل فرصة للمساهمة في الإنتاج أو قد تتاح له فرصة المساهمة بأقل مما يستطيع وهذه حالة العاطلين عن العمل أو الذين يضطرون للعمل في مجالات ضعيفة الإنتاجية رغم قدرتهم على انجاز مشاريع ذات إنتاجية اكبر , وهؤلاء لا يحصلون على وسائل معيشتهم أو أنهم يحصلون عليها بالحد الأدنى ويضاف إليهم العديد من الناس الذين لا تسمح لهم طبيعتهم بالمساهمة في الإنتاج مثل الأطفال والكهول لذلك يقترح البعض في أن تتدخل السلطات العامة في إعادة توزيع الدخل بحيث تجد حلاً للتناقض بين القيم الأخلاقية والحاجات الأساسية .

ب- التناقض بين الإنتاجية والعدالة :

³⁴ د.دليلة , عارف , الاقتصاد السياسي , منشورات حلب , ١٩٨١ , ص ٥٢١-٥٢٣

تكمّن المشكلة الاقتصادية في فعالية استخدام الموارد الاقتصادية وتسمّى هذه الفعالية بالإنتاجية التي تعرّف بأنها العلاقة بين الوسائل المستخدمة في الإنتاج وبين النتائج التي نحصل عليها وتقاس العلاقة بينهما كالتالي ، إذا تحسّنت فعالية استخدام الموارد الاقتصادية فإن الناتج الحاصل من نفس عوامل الإنتاج سوف يزداد ويتحسن ، كما أن العمل على زيادة الإنتاجية كمحرّك وحيد للنشاط الاقتصادي يقود إلى بعض المشاكل الاجتماعية فعلى سبيل المثال :

في مجال صناعة المفروشات نلاحظ أنه يوجد العديد من التجار الحرفيين الذين يعتمدون على مهارتهم وخبرتهم وأدواتهم البسيطة ولكن هؤلاء التجار قد لا يستطيعون الصمود في وجه المنافسة من قبل مصانع المفروشات ذات التكنولوجيا المتقدّمة، لأن الإنتاج فيها عالي فضرورة زيادة الإنتاجية قد تكون على حساب هؤلاء الحرفيين مؤدية إلى إفلاسهم وإخراجهم أحياناً من سوق العمل وهذا ما يحصل في المصانع الكبيرة التي دخلت إلى سورية في صناعة المفروشات حيث يخرج صغار التجار من السوق ويصبحوا عاطلين عن العمل مقابل الآلات المتطورة ، كذلك الحال في مصانع الألبان والأجبان التي تنافس حرفة التصنيع .

ج- التناقض بين الإنتاج والاستهلاك :

يمتلك الرأسماليون في الاقتصاد الرأسمالي وسائل الإنتاج ، لذلك نجد العامل مضطراً إلى بيع قوّة عمله للحصول على الأجر وكسب عيشه وفي إطار الحرية الاقتصادية يحق للرأسماليين تحديد نصيب العاملين من الأجر لذلك يسعون إلى تخفيض الأجور إلى الحد الأدنى وزيادة إنتاجيتهم والتراكم الرأسمالي للحد الأقصى ، ولكن على اعتبار أن الأجور تشكل القسم الأعظم من الطلب الاستهلاكي في السوق، و مع انخفاض الأجور سينخفض الاستهلاك ويقل الطلب الفعّال تزامناً مع زيادة الإنتاجية وهكذا يبرر التناقض بين الإنتاج والاستهلاك المؤدي إلى حدوث أزمات اقتصادية تعرقل عملية التقدم الاقتصادي .

٢-٢- نظرية التوزيع البرجوازية :

تنطلق النظرية الرأسمالية في توزيع الدخل القومي من فرضية أن ثمان عوامل الإنتاج والتي تقول أن كل من يشترك في الإنتاج يحصل على مكافأة تبعاً لإنتاجيته فمثلاً في مؤسسة رأس مالها ٤٠٠ ألف ليرة سورية وفيها مدير إنتاج و٨ عمّال وتعطي هذه المؤسسة إنتاج قيمته ٥٠ ألف ليرة سورية شهرياً

وبالاعتماد على طريقة الطرح المتتابع فإن قيمة الإنتاج الذي تخسره هذه المؤسسة إذا تخلت عن عامل واحد أو بدأت بتخفيض رأس مالها فمثلاً إذا خُفّضت عدد عمّالها عامل واحد سينخفض إنتاجها إلى ٤٧ ألف ليرة سورية ويكون الإنتاج العائد لهذا العامل هو $50 - 47 = 3$ آلاف ليرة سورية وبهذه الطريقة يمكن حساب مساهمة كل عنصر من عناصر الإنتاج وتفترض هذه النظرية أن كل فرد يختار نشاطه ويحصل على الدخل المتناسب مع منفعة الاجتماعية .^{٣٥}

فروض النظرية :

- ❖ تتطلب هذه النظرية وجود منافسة كاملة في أسواق عناصر الإنتاج .
- ❖ أن تكون عناصر الإنتاج مقسمة إلى وحدات متجانسة تماماً فيما بينها .
- ❖ توفير التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج وأن تكون هذه العناصر التي يريد أصحابها تشغيلها بالأسعار الجارية قادرة على أن تجد استخداماً لها .

مضمون النظرية :

ترى هذه النظرية أن أسعار خدمات عناصر الإنتاج تتحدد بناء على تفاعل قوى العرض والطلب ومن وجهة نظر أصحاب المشاريع فإنهم يحددون أهمية ما يطلبونه من خدمات عنصر إنتاج معين بمقدار إنتاجية هذا العنصر أي بمقدار مساهمته في الناتج النهائي ولهذا فإن أصحاب المشاريع لدى استخدامهم لحجم معين من خدمات العنصر الإنتاجي يوازنون بين ما يضيفه هذا العنصر من خدمات على العنصر الإنتاجي وبين ما يدفعونه ثمناً لهذه الخدمات هذا مع افتراض ثبات حجم الخدمات الإنتاجية للعناصر الأخرى المساهمة في العملية الإنتاجية .

إذاً الطلب على خدمات العنصر الإنتاجي تحدد بالإنتاجية الحدية للعنصر أي الزيادة التي يضيفها استخدام وحدة إضافية من العنصر الإنتاجي إلى الإيراد الكلي مقارنة مع الثمن الذي وقع مقابل هذه الوحدة , ومادام المنتج يسعى إلى تحقيق أكبر كمية ممكنة من الربح فإنه سوف يستمر باستخدام وحدات إضافية من كل عنصر من عناصر الإنتاج حتّى نصل إلى الحد الذي تصبح عنده تكلفة استخدام وحدة إضافية من العنصر الإنتاجي معادلة للإيراد الحدي الذي يضيفه إلى الناتج , فبعد هذا الحد إذا استخدم

^{٣٥} د. دليلة , عارف , الاقتصاد السياسي , المرجع السابق , ص ٣٣٠

صاحب المشروع وحدة إضافية من العنصر الإنتاجي سوف تكون تكلفته أكثر من الإيراد الذي يعطيه للمشروع والنتيجة ستكون تقليل الربح أو زيادة الخسارة .

أي أن أصحاب عناصر الإنتاج في حال توفرت كميات كافية من عوامل الإنتاج سيدفعون ثمناً لخدمة أي عنصر من العناصر بمقدار مساهمته في العملية الإنتاجية .

نستخلص أن الأجور ليست إلا ثمن خدمة العمل وتحدد نسبة مساهمتها في تكوين الناتج النهائي، والفائدة ليست إلا ثمن خدمة رأس المال وتحدد من خلال إنتاجية رأس المال الحدية ، والربح يمثل مكافأة وتتحدد من خلال مساهمة صاحب رأس المال في زيادة الناتج الكلي، كذلك الربح يمثل ثمن خدمة الأرض ويتحدد من خلال إنتاجية الأرض الحدية .

نلاحظ أنّ فروض النظرية غير صحيحة بالإضافة إلى أن طريقة احتساب الإنتاجية الحدية لأي من عناصر الإنتاج غير ممكنة للأسباب التالية :

➤ عوامل الإنتاج تعطي الناتج بتكاملها وتفاعلها مع بعضها البعض وليست كل منها بمفردها على حده

➤ إن كلاً من الإيراد الحدي والإيراد الكلي لا يتعلق فقط بالكميات التي يعطيها بل أيضاً بالأسعار التي تباع بها المنتجات ، وهذه الأسعار تتغير حسب قوى العرض والطلب في السوق فمثلاً إذا ارتفعت أجور العاملين سوف يزداد الطلب على السلع الاستهلاكية وترتفع أسعارها وبالتالي تزداد إنتاجية العمل الحدية .

ثالثاً: النظرية الماركسية في التوزيع

١-٣ توزيع الدخل القومي في المجتمع الاشتراكي :

ينقسم الناتج في الاقتصاد الاشتراكي إلى قسمين :

الأول تعويضي وهو القسم الذي يعوّض فيه المجتمع عما استهلكه في عملية الإنتاج من موارد وآلات وتجهيزات وغيرها ، وبما أن الناتج الصافي يتمثل بالقيمة المضافة التي يخلقها المنتجون خلال عملهم وتحويلهم المواد إلى سلع جاهزة ، وأنّ هذا الناتج الصافي ينقسم إلى ناتج ضروري وناتج زائد حيث أنّ

الناتج الضروري في المجتمع الاشتراكي يستخدم لتجديد قوّة العمل والناتج الزائد يستخدم لتوسيع الإنتاج وإشباع الحاجات الاجتماعية الأخرى .

أي أنّ الناتج الزائد يعود إلى المنتجين بشكل زيادة في رصيد الإنتاج وتحسين إنتاجية العمل وزيادة كتلة الناتج وإشباع حاجات المنتجين المتنامية .^{٣٦}

والناتج الضروري في المجتمع الاشتراكي لا يأخذ شكل الأجر فقط وإنما يأخذ الأشكال التالية :^{٣٧}

أ - دخول في الاقتصاد الاجتماعي متمثلة بالأجور ومكافآت حصص من الصناديق التشجيعية في المؤسسات والمدفوعات لقاء عمل أعضاء مزارع جماعية .

ب - صناديق الاستهلاك الاجتماعية متمثلة بنفقات التعليم والصحة والرواتب التقاعدية , وإعالة العاجزين والشيوخ وتغطية جزء من نفقات تربية الأطفال .

ج - الدخول الناتجة عن الاستثمارات العائلية الصغيرة العائدة إلى أعضاء المزارع الجماعية الموظفين والمستخدمين العاملين في الأرياف .

أي الناتج الزائد والناتج الضروري في المجتمع الاشتراكي غير منفصلين كما في المجتمع الرأسمالي لأنّ قسماً من الناتج الزائد المخصص لإشباع الحاجات الاجتماعية يسهم أيضاً في تجديد قوة العمل .

٢ - ٣ جوهر توزيع الدخل القومي في الاشتراكية :

يعد التوزيع علاقة تابعة للإنتاج وأن ملكية وسائل الإنتاج هي التي تحدد آليات التوزيع , كما أنّ المعايير المعتمدة في التوزيع في النظام الاشتراكي مختلفة عما هو عليه في النظام الرأسمالي حيث أنّ التوزيع في الاشتراكية يهدف إلى تأمين الرفاه لجميع أفراد الشعب .

كما يتم توزيع الخيرات المادية اللازمة لتوسيع وتجديد قوة العمل على أساس نوعية وكمية العمل الذي يساهم به كل العاملين في الإنتاج الاجتماعي , وعلى اعتبار أن مستوى تطور القوى المنتجة وإنتاجية العمل في الاشتراكية لا يحقق غزاه في الخيرات تكفي لتحقيق مبدأ التوزيع حسب الحاجات لهذا يكون

^{٣٦} النابلسي , محمد سعيد , الاقتصاد السياسي , مطبعة الجاحظ , دمشق , ١٩٨٢ , ص ١٧٤

^{٣٧} د. حشمة , علي محمد , الاقتصاد السياسي , جامعة تشرين , مطبعة المدينة , ١٩٩٦ , ص ٤١٤-٤١٦

التوزيع حسب العمل هو الذي يحقق عدالة التوزيع من جهة ويخلق الحافز لتحسين مستوى العمل الاجتماعي وتطوير الإنتاج , لأن ربط الدخل بكمية ونوعية العمل يشكل حافزاً لكل فرد من أفراد المجتمع الاشتراكي لزيادة عمله وتحسين نوعيته مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وتحسين الرفاه الاجتماعي .

ولكن دخل الفرد في المجتمع الاشتراكي ونصيبه من الاستهلاك لا يتحدد فقط بنوعية وكمية عمله وخاصة بالنسبة لفئات الأطفال والعاجزين وذوي الدخل المتدنية, لاسيما عندما يتعلق الأمر بتأمين الحاجات الاجتماعية والثقافية .

كما أنه إلى جانب التوزيع حسب العمل يتم توزيع قسم من وسائل المعيشة الضرورية لتجديد إنتاج قوة العمل بين أفراد المجتمع بصورة مستقلة عن نوعية وكمية عمل كل منهم , وهذا التوزيع يعرف في النظام الاشتراكي بالصناديق الاجتماعية للاستهلاك وهي التي تعبّر عن اهتمام المجتمع ككل بقوة العمل وتحسين نوعيته ورعاية العجزة والشيخوخ .

وبالإضافة لهذين النوعين من الدخل يوجد نوع يسمى بدخول الاستثمارات العائلية الصغيرة , وهي جزء من الناتج الضروري الذي تحصل عليه فئة من أفراد المجتمع الاشتراكي بنتيجة عملها الفردي المباشر .

كذلك فإن العاملين في مجالات غير إنتاجية يحصلون على جزء من الخيرات المادية والروحية حسب نوعية وكمية عملهم وذلك من خلال صناديق الاستهلاك الاجتماعية .

ويجدر بنا الانتباه إلى أنّ قسماً فقط من الناتج في المجتمع الاشتراكي يذهب للاستهلاك الشخصي المباشر, أمّا الجزء الآخر فيوجه لتوسيع الإنتاج وتأمين تطوير القوى المنتجة بشكل مناسب يلبي حاجات الأفراد الاستهلاكية المتنامية , ففي ظل النظام الاشتراكي لا ينتفي التناقض بين الادخار والاستهلاك فحسب بل نصل إلى انسجام بين الاستهلاك الحالي والاستهلاك المستقبلي , وعلى الرغم من عدالة مبادئ التوزيع في النظام الاشتراكي فإنها لا تخلو من بعض المشاكل عند التطبيق .

كذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار المزايا العينية التي يحصل عليها بعض أصحاب المراكز في المجتمع الاشتراكي , وأيضاً الفروق في المؤهلات الفردية التي قد تخلق ريعاً تمتصه الدولة لصالح المجتمع ,

وضرورة معالجة الربوع التي يحصل عليها الفنانون والكتّاب والمهندسون على اعتبار أن إنتاجهم لا يرتبط بكمية العمل المقدّم إلى المجتمع وإنما مرتبط بمؤهلاتهم الفردية .

١-٢-٣ - قانون التوزيع حسب العمل :

يقوم التوزيع الاشتراكي على ضرورة تحديد العلاقة بين كمية الخيرات المادية التي يحصل عليها الفرد العامل وبين مساهمته في الإنتاج الاجتماعي .

يؤثر قانون التوزيع حسب العمل على تطوير الإنتاجية ورفع مستوى إنتاجية العامل وتحفيزه على الاستخدام الكامل والفعال لكل من وقت العمل والتجهيزات المتاحة , كما يخلق الشروط لتشديد الانضباط والالتزام بالعمل , ففي ظل الاشتراكية لا تبلغ القوى المنتجة مستوى عالي من التطور بحيث يكون الإنتاج كاف لإشباع كل الحاجات , ويشكل ربط الأجر بالإنتاج الحافز المادي لتحسين الإنتاج وتطوير القوى المنتجة .

كما أنّه لا يوجد تعارض بين قانون التوزيع حسب العمل وبين الحوافز المعنوية بل حتّى أنّه يشجع على تطور الحوافز إذ يترسخ لدى العامل انطلاقاً من سعيه وراء مصلحته الشخصية أن ينفذ الالتزامات المترتبة عليه بوعي وإخلاص , ويتعلم العامل الإبداع وهكذا يزداد انضباطه في العمل وترتفع إنتاجية عمله , مما يعني أن التوزيع حسب العمل يحقق المساواة النسبية بين العاملين في المجتمع الاشتراكي .

ولقد ظهرت آراء كثيرة تدعو إلى ضرورة المساواة في توزيع الدخل القومي في المجتمع الاشتراكي, إلا أنّ التوزيع المتساوي للخيرات المادية بين أفراد المجتمع من شأنه أن يقضي على المصلحة المادية للعاملين ويعيق تطور الإنتاج ويحد من مستوى معيشة العاملين , فالمساواة في الاشتراكية تعني المساواة في علاقة جميع أفراد المجتمع الاشتراكي بوسائل الإنتاج^{٣٨} وبالتالي تحررهم من الاستغلال , أما المساواة في التوزيع فتكون نسبية متعلقة بنوع وكمية العمل كلّ حسب مساهمته في الإنتاج الاجتماعي كما ويعتبر وجود نظام الحوافز والصناديق التشجيعية التي يخصص تمويلها بنسب معينة من أرباح المؤسسة , شكل من أشكال ربط الأجر بنوعية وكمية العمل .^{٣٩}

^{٣٨} ف, بروس , الاقتصاد الاشتراكي ومشكلاته العامة , ترجمة هشام الدجاني , وزارة الثقافة , دمشق , ١٩٧٣ , ص ٢٩٣

^{٣٩} د, لعلو , فتح الله , توزيع المداخل , مرجع سابق , ص ١٨٢

كما يحقق التطبيق السليم والفعال لقانون التوزيع حسب العمل مصلحة الفرد والمؤسسة والمجتمع لأنه عندما يتحسن عمل كل عامل سيؤدي إلى تحسين عمل المؤسسة كاملاً مما ينعكس إيجاباً على مستوى الرفاه الاقتصادي لكافة أفراد المجتمع ، وأن الإخلال بهذا المبدأ يؤدي إلى أضرار كبيرة بحيث أنه قد يحصل فرد على دخل أكبر من مساهمته في العملية الإنتاجية بينما يتقاضى فرد آخر دخلاً أقل وأدنى من مساهمته في العملية الإنتاجية وهذا يعني استغلال أفراد الفئة الأولى لأفراد الفئة الثانية ويترتب على هذا الاستغلال النتائج السلبية التالية :

- سيتولد لدى الفئة التي حصلت على الجزء الأكبر من الدخل دون أن يرتبط مع تحسن مستوى العمل انعدام الحافز المشجع على تكوين الأداء .
- سيتولد شعور معاكس لدى الفئة التي حصلت على نسب أقل من الدخل بعدم رغبتها بتحسين وتطوير العمل .
- عندما تحصل فئة على مستوى دخل أعلى وعلى حساب فئات أخرى سيتولد تناقض في المجتمع الاشتراكي ويتولد صراع يمنع تطوير قوى الإنتاج . إذاً نلاحظ أن تطبيق مبدأ التوزيع حسب العمل في المجتمع الاشتراكي لا يخلو من المشاكل والتي يجب الانتباه والتعامل معها بحذر كي لا تتفاقم وتتسبب بظهور فئات تستغل وتحتكر فئات أخرى مما يقلص المزايا التي يتمتع بها المجتمع الاشتراكي ويشكل عامل تهديد لتطوره .

٢-٢-٣ - التوزيع في المؤسسات الاشتراكية:

يتخذ التوزيع في المجتمع الاشتراكي شكل الأجور إلى جانب المساعدات والإعانات التي تمنحها الصناديق الاجتماعية المخصصة لتجديد وتحسين قوى العمل ، والأجر في الاشتراكية ليس قيمة قوة العمل وإنما هو جزء من الناتج الصافي يوزع بشكل مخطط بين العاملين حسب كمية ونوعية العمل ، أي يحدد نصيب العامل من الناتج الصافي حسب :

- ❖ حجم الناتج الصافي .
- ❖ الجزء من الناتج الصافي المخصص لتجديد قوى العمل .
- ❖ كمية ونوعية العمل المقدم من قبل العامل .

يختلف الأجر في الاشتراكية عما هو عليه في الرأسمالية فهو غير مقيّد , فكلما ارتفعت الإنتاجية وتحسّن مستوى الدخل القومي فإن متوسط الأجر سوف يرتفع وتزداد معه حصة العامل من الناتج الصافي , أي أنه حتّى يتحسن أجر العامل ليس عليه أن يهتم بنوعية وكمية عمله فقط , وإنما يجب أن يهتم بحجم الدخل القومي وتحسين كمية ونوعية عمل جميع العاملين في الاقتصاد الاشتراكي .

ويتألف الأجر في النظام الاشتراكي من أجر القطعة أو أجر الوقت + مكافآت من صندوق الأجور + مكافآت من صندوق الحوافز + مكافآت خاصة .^{٤٠}

حيث أن المكافآت الخاصة تدفع لقاء أعمال ابتكاريه جديدة أو عند إنتاج مواد للتصدير .

كما تحدد المكافآت من صندوق الأجور وصندوق الحوافز بنسبة مئوية معينة بما يتناسب مع حجم إنتاجية المؤسسة ككل و كمية ونوعية كل عامل منها .

وبالتالي هذا التنظيم للأجور والمكافآت يخلق حافز للعامل على زيادة الإنتاج ورفع مستوى الأداء في العمل .

ويعود اعتماد نظام أجر الوقت أو أجر القطعة إلى الشروط التنظيمية الفنية التي تعتمدها المؤسسة فإذا كانت المؤسسة تهتم بعدد القطع التي تنتجها , أو كان هناك هدف لزيادة إنتاج القطع لتلبية حاجات المجتمع فعندها ستعتمد أسلوب أجر القطع المتصاعد أو المتسارع مع زيادة عدد القطع التي ينتجها العامل .

ولكن في ظل ظروف التكنولوجيا الحديثة والتطورات المعاصرة ستكون عمليات الإنتاج منظمة وسيتم التركيز على نوعية المنتجات وسيعتمد على نظام أجرة الوقت بصوره المختلفة .

إذاً التنظيم الصحيح والدقيق للأجور يلعب دوراً كبيراً في رفع إنتاجية العمل وزيادة الفعالية الاقتصادية في الإنتاج الاجتماعي , ويجب في النهاية أن يتم ربط الأجر بكمية ونوعية العمل الذي يؤديه العامل وبناتج أعمال المؤسسة التي يعمل لديها هذا العامل, لأنه بهذه الطريقة سيتحقق مبدأ التوزيع الاشتراكي حسب العمل وسيحفّز على زيادة الإنتاج وتلبية حاجات أفراد المجتمع المتنامية .

^{٤٠} نيكيتين , أسس الاقتصاد السياسي , دار التقدم , موسكو , ١٩٨٤ , ص ٢٧٢

٣-٢-٣ - صناديق الاستهلاك الاجتماعي:

تعود ملكية وسائل الإنتاج في المجتمع الاشتراكي لجميع أفراد الشعب وعلى اعتبار أن توزيع الدخل حسب العمل ليس إلا حافز لزيادة الإنتاجية وتلبية الحاجات, فقرر أن يخصص جزء من الدخل القومي إلى صناديق الاستهلاك الاجتماعي , على أن تكون مخصصة بصورة أساسية لمواجهة الحاجات الاجتماعية والثقافية .

ولمعرفة الجوهر الرئيسي الذي تتبناه هذه الصناديق لا بدّ من التعرف على الكيفية التي تتوزع بها نفقات هذه الصناديق وهي على الشكل التالي :

- تعليم الأجيال وتهيئة الكوادر لكي تصبح قادرة على الإنتاج بصورة فعّالة .
- العناية بالصّحة .
- الإنفاق على العاجزين عن العمل .
- تأمين الخدمات الثقافية والاجتماعية للسكن .
- تمويل بناء المساكن الحكومية .

وتتقسم الخدمات التي تقدمها صناديق الاستهلاك الاجتماعي حسب أسلوب التوزيع , فقد تكون في بعض الحالات مجّانية ويكون لجميع أفراد الشعب حق الحصول عليها بالتساوي وهي التعليم والصّحة والثقافة والمنشآت الرياضية , وقد يكون البعض من هذه الخدمات مقدّم بأسعار منخفضة حيث أنّ المستفيد منها قد يتحمّل فقط جزء من تكلفتها كحالة المساكن والبيوت التي تبنيها الحكومة وتقدمها بأسعار منخفضة لأفراد المجتمع وكذلك المراكز السياحية ومراكز الاستجمام ومؤسسات الأطفال حيث يذهب جزء من الخيرات المادية والثقافية لإشباع هذه الحاجات .

ومن الضروري الإشارة من خلال ما سبق ذكره أنّ عملية المقارنة بين مستويات الدخل في مجتمع اشتراكي مع مستويات الدخل في مجتمع رأسمالي لا تعتبر سليمة وصحيحة ما لم تأخذ بعين الاعتبار أرصدة الاستهلاك الاجتماعي على اعتبار أنّها تمثل جزء من الدخل الذي يحصل عليه العاملون في المجتمع الاشتراكي .

رابعاً : نظرية الأجور في الرأسمالية⁴¹

١-٤ - نظرية الحد الأدنى من وسائل المعيشة :

يقول أنصار هذه النظرية أنه يجب تخفيض الأجور حتى تصل إلى مستوى الحد الأدنى من المعيشة لأنه إذا كان أجر العامل مرتفعاً هذا سيؤدي إلى تحسن مستوى معيشة العاملين ، وبالتالي سيتزاجون أكثر و سيزداد عدد العمال في سوق العمل ، و سيزداد العرض و عندها ستخفيض الأجور إلى ما دون الحد الأدنى الضروري للمعيشة .

وفي هذه الحالة لن يستطيع مجمل العمال إعالة أسرهم و سيعود معدل الزواج للانخفاض و سينخفض معدل الولادات أيضاً و تنخفض معه قوى العمل في السوق و ينخفض العرض رافعاً بذلك أجور العاملين إلى ما فوق الحد الأدنى اللازم للمعيشة ، إذاً حركة العرض والطلب على الأجور تتراوح حول الحد الأدنى اللازم للمعيشة .

٢-٤ - نظرية إنتاجية العمل :

يعتبر أنصار هذه النظرية أن الأجر هو الثمن لقاء العمل أي أنه مرتبط مباشرة مع إنتاجية العامل ومع بداية القرن العشرين تطورت هذه النظرية لا سيما على يد الاقتصادي الأميركي جون كلارك الذي جاء وحول هذه النظرية إلى ما يسمّى بالنظرية الإنتاجية الحديثة حيث يقول :

أنه في معظم المجالات الإنتاجية يعتمد على ما يسمّى بأسلوب مردود العمل المتناقص أي أن الإنتاج يزداد ولكن بمعدلات أقل بالمقارنة مع تزايد العمل المبذول لزيادة الإنتاج فمثلاً: إذا كان عدد العاملين في مؤسسة ما (٢٠) عامل و ينتجون ١٤٠ وحدة أي وسطياً ٧ وحدات لكل عامل فإن زيادة عامل واحد لن تؤدي إلى مستوى إنتاجية (٧) وحدات وإنما ستكون أقل ولنفرض أنها (٥) وحدات أي أن العامل (٢١) تسبب بإضافة (٥) وحدات على الإنتاج فقط وهذا ما يسمّى بإنتاجية العمل الحديثة أي أنه وفقاً لهذه النظرية الأجر سيتطابق مع الإنتاج الحدي للعمل .

^{٤١} النابلسي ، محمد سعيد ، الاقتصاد السياسي ، مرجع سابق ، ص ٢٤٣-٢٥٥

تعود هذه النظرية أساساً إلى الاقتصادي الروسي طوقان بارانوفسكي الذي نظر إلى الأجور على أنها حصّة الطبقة العاملة من الدخل القومي لقاء ما قدّموه من مساهمة في العملية الإنتاجية .

إذاً مستوى الأجور في أي بلد يتحدد بما يلي :

■ إنتاجية العمل التي تساهم في تحديد حجم الناتج الإجمالي الذي يوزّع بين مختلف الطبقات والشرائح الاجتماعية .

■ القوة والجهد الذي تبذله هذه الطبقة في العمل وذلك لتحديد نصيب كل عامل من الناتج الإجمالي .

وبعدئذٍ تطورت هذه النظرية لتصل إلى نظرية الأجور المنظمة التي تحدد وفق شروط فنية تنظيمية حسب العلاقة بين أصحاب العمل والنقابات التي يعود لها العاملين .

انتقد الماركسيون النظريات التي يتبناها الرأسماليون في تحديد الأجور , فقد اختلف الاثنان حول قانون الأجور الحدية وكذلك حول نظرية الإنتاجية الحدية واعتماد أسلوب المردود المتناقص على اعتبار أنه يوجد لدينا ثلاث حالات للمردود : متزايد , ثابت , متناقص.

إذاً الإنتاجية ليست ساكنة وإنما تتغير , ومن ناحية أخرى فقد يعطينا العامل الإضافي الجديد إنتاج أكبر وأكثر مما يعطيه بقية العاملين الآخرين في المنشأة .

وهنا نطرح السؤال التالي إذا كان أجر العامل سيتساوى مع المردود الذي يحققه دون أن يُحقق منه أي ربح فلماذا سيُدخل إلى المؤسسة؟

كذلك فإن أنصار نظرية الرأسماليين يدّعون مطابقة إنتاجية العمل مع إنتاجية العامل الأخير حسب مبدأ المردود المتناقص فلماذا يعامل جميع العاملين حسب مستوى الإنتاجية الأدنى ؟

لذلك يرى الاشتراكيون أنّ الرأسماليون يخفون وسائلهم الاستغلالية من خلال إقناع العاملين بأسلوب عدالة توزيع الأجر على اعتبار أن الأجر يمثل قيمة عادلة لمساهمة العامل في تحقيق الدخل القومي من خلال مشاركته في العملية الإنتاجية.

^{٤٢} د. النصر , ناصر عبيد , المدخل إلى علم الاقتصاد السياسي , مديرية المطبوعات الجامعية , منشورات جامعة حلب , ١٩٨٧ , ص ١٢٢ - ١٢٣

أيضاً يختلف الاشتراكيون مع الرأسماليون حول مفهوم الأجر هل هو سلعة أم أنه شكل متحول لقيمة قوة العمل , حيث يعتبر الاشتراكيون أن العامل لا يبيع عمله وإنما قوة هذا العمل لأن:

كل سلعة لها قيمة والعمل ليست له قيمة بحد ذاته , كذلك السلعة توجد قبل عملية البيع أمّا العمل فهو غير موجود وقت البيع والشراء لأن العامل عندما يدخل سوق العمل بائعاً لعمله فإن الرأسمالي يشتري قدرته على العمل ثم يبدأ بالعمل والإنتاج , أيضاً عمليات البيع والشراء تتناقض مع مبادئ الرأسماليين فإذا فرضنا جدلاً أن العمل سلعة بالتالي ستدفع قيمة هذه السلعة كاملة وهذا يختلف مع الرأسماليين لأنه في مثل هذه الحالة لن ينتقي ما يسمّى بالقيمة الزائدة أو الإضافية أي مبدأ الربح التراكمي الذي يسعى الرأسماليين للحصول عليه .

نستنتج أن الاشتراكيين لا يعتبرون العمل سلعة وإنما هو شكل متحول لقيمة العمل , وهذا الثمن لقيمة قوة العمل أي الأجر قد يختلف ارتفاعاً أو انخفاضاً حسب قوى العرض والطلب في سوق العمل إلا أنه على المدى البعيد تتساوى كل الانحرافات نحو التناقص مع كل الانحرافات نحو الارتفاع .

أي تساعد هذه الآلية في تحليل خاصية الربح عند الرأسمالي باعتبار أن قوة العمل سلعة خاصة عند استهلاكها قد تعطي قيمة أكبر من قيمتها , وأن الفرق بين قيمتها عند الاستهلاك مع قيمتها الحقيقية يشكّل ما يسمّى القيمة الإضافية التي تجسد مصدر الربح الرأسمالي .

أشكال أخرى للدخل في الرأسمالية

تبين لنا مما سبق أنه يوجد لدينا نوعين من الدخل , النوع الأول الدخل التي يحصل عليها أصحابها لقاء بذلهم لجهد معين وسمّيت بالأجور , أمّا الدخل الغير ناتجة عن العمل فهي الدخل التي يحصل عليها أصحابها دون أن يبذلوا أي جهد أو تعب وذلك نتيجة ملكيتهم لوسائل الإنتاج وتتمثل بالربح والفائدة والريوع العقارية .

خامساً : الربح

يمثل الربح " الفرق الموجب بين تكاليف الإنتاج وبين أسعار مبيع السلع والخدمات المعروضة في السوق " ولابد من التمييز بين الربح وبين الأجر الذي قد يتقاضاه صاحب المشروع إذا كان يعمل به ويحسب على أساس التكلفة البديلة أي بمثابة الأجر الذي كان سيعطى لأي عامل آخر يعمل عمله .⁴³

يعتبر الربح محرك النشاط الاقتصادي للأسباب التالية :

١- ارتفاع معدل السكان وزيادة الطلب على السلع والخدمات وحاجة السوق لإشباع هذه الحاجات المتزايدة دفع بالمؤسسات إلى التوسع لزيادة إنتاجها و زيادة مبيعاتها مما أدى لزيادة أرباحها .

٢- تتكون معادلة الدخل القومي من

$$Y = C + I + G + (X - M)$$

من خلال المعادلة نجد أن زيادة الدخل القومي ستؤدي إلى زيادة الاستهلاك و زيادة الطلب على السلع والخدمات مما سيدفع بالمؤسسات لزيادة إنتاجها وزيادة أرباحها .

٣- زيادة الدخل القومي ستؤثر على هيكل توزيع الدخل وهذه الزيادة ستكون من نصيب شريحة من الأفراد من ذوي الدخل المتدنية التي تتجه الغالبية من دخولهم نحو الاستهلاك , بالتالي ستزداد الإنتاجية والأرباح .

٤- في ظل ظروف التكنولوجيا المتطورة والمتقدمة يتوجب على المنتجين الاستفادة من هذه التقنيات ولكن بتكلفة منخفضة لتحسين نوعية منتجاتهم و تحقيق أرباح أكثر .

إذاً الربح وفقاً للأسباب السابق ذكرها كان نتيجة توسع في النشاط الاقتصادي, وسيساهم استغلال الطاقات والإمكانات الاقتصادية المتاحة في رفع معدل أرباح المؤسسات .

^{٤٣} د. حبيب , مطانيوس , الاقتصاد السياسي , مطبعة الداودي , دمشق , ١٩٨٤ , ص ٢١١-٢١٢ .

١-٥- النظريات البرجوازية في تفسير الربح :

تعود أول محاولات لتفسير الربح إلى التجار الذين كانوا يبيعون بعض السلع في الخارج بأسعار مرتفعة عن أسعار شراءها و يحققون الربح , والبعض الآخر من أنصار المدارس الكلاسيكية يرون أن الربح يحدث عند الإنتاج وليس عند التداول , فعند القيام بالإنتاج جزء من قيمة المواد سيذهب كأجور للعمّال لقاء مساهمتهم والجزء المتبقي يسمى ربحاً لأصحاب العمل .

ومن النظريات التي لا تزال تعتمد ويعترف بها العديد من الاقتصاديين : ⁴⁴

١-٥-١ - نظرية إنتاجية رأس المال :

يعد الاقتصادي الفرنسي جان ساي صاحب نظرية عوامل الإنتاج الثلاثة , والتي ترى في العمل , الأرض , رأس المال العوامل المساهمة في العملية الإنتاجية , حيث أن هذه العوامل تعود أساساً لثلاث مصادر من الدخول وهي العمل مصدر الأجر ورأس المال مصدر الربح والأرض مصدر الريع العقاري وتنتظر هذه النظرية إلى وسائل الإنتاج كرأسمال ومن ثمّ جاء جون كلارك وطوّر هذه النظرية إلى نظرية الإنتاج الحدية على اعتبار أنّ الأجر يتناسب مع الإنتاجية الحدية للعمل فإن الجزء المتبقي سيكون بمثابة إنتاجية لرأس المال .

٢-١-٥ - نظرية الربح لقاء عمل رأسمالي :

يعتبر أنصار هذه النظرية أنّ الرأسماليين يسعون إلى تنظيم الإنتاج وإدارته , ويعتبر الربح الذي يحصل عليه الرأسمالي بمثابة نوع من الأجر لقاء العمل الذي ينفذونه .

٣-١-٥ - الربح بديل عن المخاطرة التي يتحمّلها الرأسمالي :

يرى الاقتصادي نايت أن الربح يعد مكافأة للرأسماليين عن المخاطر التي قد يتعرضون لها في السوق حيث أنه بالإضافة إلى مخاطر السرقة والحريق , هناك مخاطر مرتبطة بحجم الطلب في السوق الذي لا نستطيع التنبؤ به بدقة , وبالتالي تبقى المشاريع تحتل درجات مختلفة من المخاطرة.

⁴⁴ سام ويلسون , بول , الاقتصاد , الطبعة العاشرة , نيويورك , ١٩٧٦ , ص ٦٢٠

٤-١-٥ - الربح ثمن الابتكار :

لقد أيد الاقتصادى جوزيف شومبيتر هذه النظرية حيث يقول أن الربح ثمن لخلق منتج جديد أو تطوير منتج قديم أو حتى فتح أسواق جديدة .

إذاً يعتبر الربح ثماً لهذه الابتكارات التي تسعى إلى تطوير وتحسين الإنتاج ولكنه يدعو إلى ضرورة التمييز بين الرأسماليين التقليديين وهم الذين يحصلون على أرباح بصورة روتينية وتقليدية عندما يستعينون بالوسائل المتطورة التي تم اكتشافها من قبل الغير في العملية الإنتاجية , وبين الاقتصاديين المحدثين وهم من يسعون إلى تقديم منتجات جديدة ومحاولة خلق أسواق جديدة لإشباع أكبر قدر ممكن من السلع والخدمات .

ونستخلص مما سبق عرضه للنظريات بأنها سعت إلى تدبير حصول الرأسماليين على الأرباح دون التركيز حول مصدر هذا الربح أو حتى حول الواقع الاقتصادي في النظام الرأسمالي فكل النظريات السابقة لا تعتبر الربح اقتطاعاً من دخل عمال الإنتاج كما أنها نفت الطابع الاستغلالي للربح في المجتمع الرأسمالي .

لكن الاشتراكيون يختلفون في نظرتهم للأرباح حيث يعتبرون أن الربح هو القيمة التي يحصل عليها الرأسماليون نتيجة استغلالهم للعمال .

سادساً : الفائدة

هناك أنواع مختلفة من الرأسماليين فمنهم الصناع والتجار ومنهم المدخرين الصغار الذين يودعون أموالهم في المؤسسات المالية المختلفة .

وتمثل الفائدة المبلغ الذي يتقاضاه صاحب المال مقابل إقراض ماله للغير , أي وضعه تحت تصرفه مع المحافظة على حق استرداده بعد فترة زمنية معينة.

١-٦- نظريات تفسير الفائدة :

ومن النظريات المتعددة نورد ما يلي :⁴⁵

١-١-٦- الفائدة تعويض عن انخفاض قيمة المال :

حيث أن الفائدة تنشأ عندما يتنازل صاحب رأس المال أي المقرض عن ماله ويضعه تحت تصرف شخص آخر بحاجة إليه , إذاً هي المكافأة عن مبادلة أموال راهنة بقيم مقابلة لها في المستقبل قابلة للانخفاض .

٢-١-٦- الفائدة بدل إنتاجية رأس المال :

قد يستخدم المقرض رأس المال الذي اقترضه لتوسيع أعماله وشراء آلات متطورة وحديثة لزيادة الإنتاجية ورفع الأرباح , وفي هذه الحالة يصبح قادر على دفع مبلغ قد يكون أكبر من قيمة القرض وذلك مقابل المردود المرتفع الذي حصل عليه .

٣-١-٦- الفائدة بديل عن السيولة :

النقد هو نوع من السلع ولكنه يتمتع بخصوصية حيث أننا نتنازل عن النقد لنستطيع بقيمته الحصول على أي سلعة أخرى نريدها , وعندما يتنازل المقرض عن مبلغ معين ليضعه تحت تصرف المقرض فهو بحاجة إلى مكافأة ولكن يجب التمييز بين معدل الفائدة الطبيعي ومعدل الفائدة النقدي حيث أنّ معدل الفائدة الطبيعي يتحدد وفقاً لآلية العرض والطلب على المدخرات في السوق , بينما معدل الفائدة النقدي فهو معدل محدد , أي معدل الفائدة المفروض من قبل المصارف والمؤسسات المالية الأخرى , وفي حال كان معدل الفائدة الطبيعي أكبر من معدل الفائدة النقدي فهذا يعني أن المدخرات الوطنية ستوجه نحو الاستثمارات المختلفة لتوظيفها وزيادة الإنتاجية ورصد الأرباح وتحقيق التطور الاقتصادي .

^{٤٥} :ماركس , كارل , إسهام في نقد الاقتصاد السياسي , وزارة الثقافة , دمشق , ١٩٧٣ , ص ١١٦-١٢٤

وعلى العكس إذا كان معدل الفائدة النقدي أكبر من معدل الفائدة الطبيعي فهذا يعني أن المدخرات الوطنية ستوجه نحو الإيداع في المؤسسات المالية و سينخفض الطلب على الاستثمارات وهذا ما يؤدي إلى ركود اقتصادي .

أما الاشتراكية فتتظر إلى الفائدة على أنها جزء من الربح الذي يحققه الرأسماليين في العملية الإنتاجية والذين يتخلون عنها للمقرضين أصحاب الأموال لقاء إقراضهم المال .

إذا الأرباح التي يحصلون عليها تنقسم إلى قسمين :

أ- الفائدة التي يحصل عليها الرأسماليين المقرضين بصفتهم ملاك رأس المال .

ب- دخل يحتفظ به الرأسمالي المقرض .

كما أن النظريات الماركسية كغيرها من النظريات الرأسمالية لا تختلف في تحديد معدل الفائدة حيث تعوله إلى آلية العرض والطلب في السوق على المدخرات .

يتوضح لنا من خلال وجهة نظر كل من الرأسماليين والاشتراكيين أنّ الرأسماليين يبحثون في شرعية لحصولهم على فوائد عن أموالهم وإلغاء الطابع الاستغلالي عنها , بينما يعد الاشتراكيين الفائدة جزء من الدخل الناتج عن العمل وشكل من أشكال استغلال الطبقة العاملة أي شكل متحول للقيمة الزائدة التي يخلقها عمال الإنتاج .

سابعاً: الربيع العقاري

في المجتمع الرأسمالي يوجد بالإضافة إلى طبقة الرأسماليين الذين يعيشون على حساب الطبقة العاملة , طبقة أخرى تحصل على جزء من القيمة الزائدة وهي طبقة ملاك الأراضي ويسمى الربيع الذي يحصل عليه ملاك الأراضي بالربيع العقاري .

ويختلف مفهوم الربيع العقاري الرأسمالي عن سلفه الربيع العقاري الإقطاعي , حيث أنّ الربيع العقاري الرأسمالي يعبر عن نموذج علاقات الإنتاج الرأسمالية , كما أنّه في المجتمع الرأسمالي في الزراعة توجد ثلاث طبقات وهم ملاك الأراضي, الرأسماليون , العمال الأجراء وليس كما في الإقطاع طبقتين وهم الفلاحون العاملون والإقطاعيون .

يختلف الريع الرأسمالي عن الريع الإقطاعي بما يلي :

من حيث المصدر: يعد مصدر الريع الإقطاعي ، عمل الفلاحين الأفتان ، بينما مصدر الريع الرأسمالي القيمة الزائدة التي ينتجها العمال الزراعيون .

من حيث طريقة التملك : الإقطاعيون يحصلون على الريع العقاري بطريقة الإلزام الغير اقتصادي لأن الفلاحين الأفتان كانوا أتباع للإقطاعيين وملزمين بالعمل في أراضيهم بينما ملاك الأراضي في الرأسمالية يحصلون على الريع من خلال العلاقات السلعية النقدية والتي تتجلى بصورة اتفاق إيجار للأراضي الذي يعقد بين المالكين وبين الرأسماليين المستأجرين .

من حيث الحجم : الريع الإقطاعي يمثل الناتج الإضافي الذي يخلقه الفلاحون الأفتان، أما في الرأسمالية فإن الريع الرأسمالي لا يشمل كامل القيمة الزائدة لأنه لو شملها لما تبقي شيء للرأسمالي الذي يستثمر أمواله في الزراعة . إذاً يعتبر الريع العقاري الرأسمالي هو جزء من القيمة الزائدة المتبقية بعد اقتطاع الربح المتوسط لرأس المال.

ويكون إيجار الأرض في هذه الحالة متضمن :

الأول : ريع الندرة وهو الريع المرتبط بندرة الأرض وعدم قابلية عرضها للزيادة .

الثاني : الريع الفرقي أو التفاضلي وهو الذي ينشأ نتيجة فرق الخصوبة بين قطع الأراضي أو الاختلاف في مواقعها .

الريع الفرقي أو التفاضلي :

ميّز ريكاردو بين الريع الفرقي الناتج عن الخصوبة وبين الريع الفرقي الناتج عن موقع الأرض حيث وضّح كل من ريكاردو وماركس أن الريع الفرقي الأول يمثل بالريع الناتج عن الاختلاف في حالة الأرض ونوعيتها ، وأن الريع الفرقي الثاني يمثل بالريع الناتج عن زيادة الاستثمارات الرأسمالية في الأرض وهو ما يمكن القول بأنه ناتج عن الزراعة الكثيفة .

الريع الفرقي الأول ينقسم إلى :^{٤٦}

- ريع الخصوبة الذي تعطيه الأرض الأكثر خصوبة نسبياً .
- ريع الموقع الذي تعطيه الأرض الأفضل موقع .

الريع الفرقي الثاني :^{٤٧}

يعني تحقيق زيادة في إنتاج المواد الزراعية بأحد الطريقتين :

- التوسع الأفقي والذي يتجلى بتوسيع مساحة الأرض المزروعة .
- التوسع الشاقولي ويتجلى بتكثيف زراعة الأرض المزروعة .

ويعبر عن تكثيف زراعة الأراضي المزروعة بزيادة الاستثمار الرأسمالي في الأرض وذلك من خلال الآلات, الأسمدة الكيماوية, استصلاح التربة .

بعد ما سبق ذكره نلاحظ أن جميع الدخول الغير ناتجة عن العمل (الربح , الفائدة , الريع العقاري) تشكل مجموعة متجانسة فيما بينها , لأنها تعود إلى مصدر واحد وهو القيمة الزائدة التي يخلقها العمال في مجال الإنتاج والتي تمثل القيمة التي لا يدفع الرأسماليون ثمنها أي الفرق بين قيمة قوة العمل التي يدفعونها للعمال على شكل أجور وبين القيمة التي يخلقها هؤلاء العمال أثناء عملهم .

^{٤٦} سذراراسوف , أبالكين , الاقتصاد السياسي, ترجمة سعد رحي , شركة الأمل للطباعة , ١٩٨٠, ص ١٥٠-١٥٣

^{٤٧} أبالكين , المرجع السابق , ص ١٥٧

المبحث الرابع : أثر التوزيع على التنمية الاقتصادية

أولاً: مفهوم التنمية

رغم الاتفاق بين الاقتصاديين على الأسس الموضوعية لأي ظاهرة اقتصادية , فإنهم يضعون تعاريف متقاربة لكل ظاهرة , فالتنمية الاقتصادية كانت ومازالت الشغل الشاغل لعلماء الاقتصاد نظراً لعدم إمكانية تطبيق نموذج معين في جميع الدول . واستناداً لذلك يعرف كولين كلارك التنمية فيقرنها مع التقدم الاقتصادي حيث أنه يعتبر أن التقدم الاقتصادي هو تحسن في الرفاه الاقتصادي وهذا الأخير يعني حسب رأي بيجو توفر جميع السلع والخدمات التي يمكن مبادلتها بالنقد, مما يعني أن التقدم الاقتصادي زيادة في إنتاج السلع والخدمات من خلال إنفاق الحد الأدنى من الجهد والموارد المتاحة سواء كانت الطبيعية منها أم الصناعية. وحقيقة الأمر أن هذا الموضوع ينطبق على الدول المتقدمة لكنه لا ينطبق بأي حال من الأحوال على البلدان النامية المتخلفة.

ويعترض ((بول باران)) على هذا التعريف قائلاً :

لا يجوز المطابقة بين وفرة السلع والخدمات التي يمكن مبادلتها بالنقد (مستوى الرفاه الاقتصادي, النمو الاقتصادي) , كما أننا نستطيع تحقيق مستوى من الرفاه الاقتصادي من خلال العديد من السلع والخدمات التي لا تجري مبادلتها مع النقود وذلك مثل دعم البنى التحتية الأساسية للاقتصاد من طرق وجسور بالإضافة إلى التعليم والصحة في حين أن هناك العديد من السلع والخدمات التي تجري مقابلتها بالنقد ولكنها لا تساهم في تحقيق رفاهية الإنسان مثل المخدرات . ويمكن بالإضافة إلى ما سبق أنه في حال الاتفاق مع كولين كلارك حول تعريف التنمية فإننا نلغي حقيقة اقتصادية اجتماعية تم فيها توجيه قسم كبير من النمو الاقتصادي نحو التراكم وخلق القاعدة المادية الاقتصادية للتقدم الاقتصادي اللاحق دون إعطاء اهتمام كبير لتحسن مستوى معيشة الفرد والدليل على ذلك تجارب التنمية الاقتصادية في البلدان الاشتراكية .

ويعرف بول باران التنمية على أنها :

الزيادة في إنتاج السلع المادية بالنسبة للفرد على مر الزمن , أي أن عملية التنمية تقتضي إيجاد كيان اقتصادي يتنامى ذاتياً قادر على إنتاج السلع المادية, وأن الزيادة المطلقة في إنتاج السلع ليست مؤشراً للتنمية الاقتصادية وإنما يجب أن تحقق زيادة السلع بالنسبة للفرد .^{٤٨}

تعريف الدكتور عجمية :

ينظر الدكتور محمد عبد العزيز عجمية إلى التنمية "على أنها مجموعة المحاولات التي تهدف إلى تغيير الهيكل الاقتصادي للمجتمع بما يترتب عليه تحسين الوضع النسبي لرأس المال وفي نفس الوقت استخدامه بأقصى درجة من الكفاية"^{٤٩} ومن خلال هذا التعريف نلاحظ أن الدكتور عجمية أضاف عنصرين جديدين , حيث أشار إلى ضرورة تغيير الهيكل الاقتصادي أي البنية الاقتصادية للمجتمع لصالح تحقيق تراكم في وسائل الإنتاج , والاستخدام الرشيد لوسائل الإنتاج المتراكمة أي أن التنمية الاقتصادية لا تعني إحداث تغير بنياني فقط وإنما تعتمد على إيجاد سياسة حكيمة تحقق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة .

تعريف الدكتور الشافعي : يعرفها بأنها

" تغير بنياني يكون من شأنه تحقيق معدل مرتفع للزيادة في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة من الزمن ودفعة قوية يتهيا بفضلها التغلب على عوامل المقاومة الداخلية التي يموج بها الاقتصاد المتخلف وإستراتيجية ملائمة يتسنى بمقتضاها توفير أسباب الدفعة القوية اللازمة لتحقيق ذلك التغير البنياني الذي تتطلبه التنمية "^{٥٠} وبهذا يكون قد جمع بين الأداة والطريقة والإستراتيجية , بالإضافة إلى تحديد الهدف النهائي للتنمية .

^{٤٨} باران , بول, الاقتصاد السياسي للتنمية , دار الحقيقة , بيروت , ١٩٧١ , ص ٥٠

^{٤٩} حبيب, مطانيوس, التنمية الاقتصادية , جامعة دمشق , ١٩٨٢ , ص ١٩٠

^{٥٠} الشافعي , محمد زكي , التنمية الاقتصادية , الكتاب الأول والثاني , دار النهضة العربية , القاهرة , ١٩٧٠ , ص ١٣٠

ثانياً: خصائص التنمية وجوهرها

تحدد خصائص التنمية بما يلي :

١- التنمية مجموعة من الإجراءات والتدابير الاقتصادية و الاجتماعية .

٢- بناء آلية وكيان اقتصادي ذاتي .

٣- زيادة حتمية (حقيقية) في الدخل الفردي.

٤- استمرار زيادة الدخل لفترة طويلة من الزمن .

٥ - توزيع هذه الزيادة بين الفئات التي ساهمت بها .

١ - التنمية مجموعة من إجراءات وتدابير اقتصادية واجتماعية :

تعتبر التنمية عملية إرادية مقصودة نسعى من خلالها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المرسومة ولهذا يفترض أن تترافق التنمية الاقتصادية مع تدخل المجتمع المتمثل بالدولة ,ولكننا هنا نقف عند أمر وهو طبيعة النظام الاقتصادي السائد في المجتمع , فإذا كان النظام يقوم على مبدأ الحرية الاقتصادية لاقتصرت الإجراءات المتخذة على استخدام تدابير اقتصادية مثل الحماية الجمركية والإعفاءات الضريبية وغيرها التي من شأنها أن توجه الاستثمارات إلى مجالات معينة تساهم من خلالها في تسريع عملية النمو الاقتصادي , أما في حال كان النظام الاقتصادي قائم على الملكية العامة لوسائل الإنتاج فإن الدولة في هذه الحالة سوف تسعى إلى توجيه الفعاليات الاقتصادية بما يحقق الأهداف المرسومة ضمن خطة اقتصادية واجتماعية متكاملة .

إلا أن التنمية ليست مجرد مجموعة إجراءات اقتصادية وإنما لها جوانب اجتماعية وثقافية حيث أن التقدم الاقتصادي إذا لم يترافق مع تقدم وتحسن اجتماعي مناسب لن يكون التقدم متوازناً وسيكون ذو أثر سلبي وستظهر التناقضات داخل المجتمع التي ستقضي على وحدته , وهذا ما يحدث في بلدان العالم الثالث حيث أنه في بلدان العالم الثالث ينقسم المجتمع إلى قسمين : الأول يعيش نمط حياة حضارية ويتمتع بكافة منجزات الحضارة , في حين يعيش قسم آخر في ظلام العصور الوسطى .

وهذا سبب رئيسي من أسباب التخلف لذلك يعتبر ربط الريف مع المدينة (من خلال فتح الطرقات للمدارس والمستشفيات والرعاية الصحية والمراكز الثقافية ووسائل الإعلام والإذاعة ونشر القيم الاجتماعية الجديدة مثل احترام العمل وتقييم الإنسان) من العوامل الهامة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٢ - بناء آلية اقتصادية ذاتية :

تهدف جميع الإجراءات والتدابير التي يتم اتخاذها إلى تحقيق تفاعل بين عوامل الإنتاج المختلفة مؤدية إلى تغيير في نوعية وكمية عوامل الإنتاج ومن البديهي أنه ما دامت التنمية تسعى لزيادة النمو لا بد أن تحقق تغيير هيكلي في البنيان الاقتصادي علاوة عن التغيرات التي ستطال كل من الطلب على السلع والبضائع والعرض عليها .

سيتأثر الطلب من خلال التغيير في مستوى دخل الفرد وكيفية توزيعه والتغير في حجم السكان وتوزيعهم العمري , ومن جانب العرض قد يتم اكتشاف موارد طبيعة جديدة أو تحدث زيادة في التكوين الرأسمالي وإدخال طرق إنتاج جديدة , لذلك عندما يعرّف البعض التنمية يقول بأنها الزيادة الحقيقية في دخل الفرد ضمن إطار بنيان اقتصادي , ويعنى بالبنيان الاقتصادي مجموعة العلاقات والنسب الموجودة في الاقتصاد ويسمح بتبديل هذه النسب بما يتناسب مع حاجات الاقتصاد القومي , أي إجراء التغيير المناسب سواء في جانب العرض أو في جانب الطلب بما يضمن خلق آلية اقتصادية تضمن النمو المضطرد على أساس محلي .

أي أن التنمية الاقتصادية لا تحقق تغيير كمي يتمثل في ارتفاع مستوى الدخل الحقيقي للفرد , وإنما تتطوي على تغيير نوعي متمثل بتغيير جوهري في البنيان الاقتصادي .

ويتوجب على البنيان الاقتصادي المطلوب إحداثه أن يشكل وحدة سوق داخلية قادرة على سد الحاجات المتزايدة سواء كانت استهلاكية أم إنتاجية , بحيث لا يعقل أن يصل بلد ما إلى سلم التقدم الاقتصادي وهو ما زال تابعاً لأسواق البلدان الأخرى سواء في تأمين الآلات والتجهيزات اللازمة لعملية التنمية أو في خلق وإيجاد أسواق لتصريف القسم الأكبر من المنتجات . وخلاصة القول أنه من أحد أهم عناصر التنمية هو إيجاد آلية اقتصادية داخلية تشكل أساساً للتطور الاقتصادي المستقل , وهذا لا يعني أبداً انعزال اقتصاد البلد عن السوق العالمية وإنما فقط محاولة لجعل السوق الداخلية كيان متكامل وعامل حاسم في التطور .

٣ - ضمان زيادة حقيقية في دخل الفرد :

يرتبط الدخل الفردي بمتغيرين أساسيين وهما الناتج القومي وعدد السكان

ويعرّف الناتج القومي : بأنه مجموع قيم السلع والخدمات المنتجة نهائياً والمتحصلة من عناصر الإنتاج والتي تعود للمقيمين في بلد معين خلال فترة محددة وعادة تحدد بسنة معبراً عنها بالنقود ومقومة بسعر السوق .

وبما أن الناتج القومي مرتبط بسعر السوق فهو يحدد بعاملين هامين وهما :

العامل الأول : تغير حجم السلع والخدمات زيادة أو نقصان وهو ما يسمى بالتغير الحقيقي .

العامل الثاني : تغيير الأسعار زيادة أو نقصان وهو ما يسمى بالتغير الظاهري أو الوهمي .

وعادة يساهم كلا العاملين في زيادة الناتج القومي لذا نرى أنه من الضروري أن يعاد تقييم الإنتاج وفقاً لتغيرات الأسعار من أجل التوصل إلى الزيادة الحقيقية , علماً أن دخل الفرد الحقيقي مرتبط بزيادة أو نقص مجموع السلع والخدمات .

وتعتبر معرفة الزيادة الحقيقية في الناتج القومي أمر مهم , لأن كمية السلع والخدمات المتاحة وجودتها الأهم وليست قيمتها النقدية المتغيرة , كما أنه ليست كل زيادة في الناتج القومي هي زيادة حقيقية لأن الزيادة الحقيقية يجب ربطها مع دخل الفرد الواحد من السكان . كما أن المقياس الصحيح للنمو الاقتصادي ليس في الزيادة الحقيقية للناتج الإجمالي وإنما في زيادة دخل الفرد الحقيقي والتي نحصل عليها من خلال تقييم هذه الزيادة الحقيقية في الناتج مع معدل الزيادة السكانية فمثلاً: إذا فرضنا أن معدل نمو الناتج القومي الحقيقي بلغ في سنة ما ٥٪/ في حين كان معدل الزيادة السكانية ٢٪/ فإن الزيادة المحققة للفرد حتماً ستكون أقل من ٥٪/ ولكنها لا تكون نتيجة الفرق بين الزيادة في الناتج القومي وهي ٥٪/ وبين الزيادة السكانية وهي ٢٪/ ولكنها عبارة عن هذا الفرق معدلاً بالنسبة للقيمة المطلقة لزيادة الناتج القومي وبين عدد السكان .

٤ - توزيع الزيادة بين الفئات التي ساهمت بها :

نلاحظ في معظم البلدان المتخلفة أن ذوي الدخل المرتفعة لا يوجهون دخولهم للاستثمار أو حتى للإنفاق داخل حدود البلد , حيث أن هذه الشرائح تتجه لإنفاق دخلها إما خارج حدود البلد أو تتجه نحو السلع الكمالية مما يجعل القسم الأكبر من الزيادة يتسرب نحو الخارج , وبالتالي فإن توزيع هذه الزيادة بين الفئات المنتجة التي ساهمت بتحقيق هذه الزيادة سيخلق طلباً جديداً على السلع المنتجة محلياً و ستغير عوامل الطلب وهذا ما يساهم في إيجاد الآلية الاقتصادية الملائمة لعملية التنمية , مما يجعل عملية التوزيع مهمة و ضرورية .

ثالثاً : نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية

يسعى الاقتصاديون إلى إيجاد نظرية موحدة للتنمية الاقتصادية ولكن بسبب كثرة التحولات الاقتصادية ومدى شدة تعقيدها واختلاف معايير التنمية في الدول الرأسمالية عنها في الدول الاشتراكية أدى إلى وجود ثلاث نظريات في التنمية الاقتصادية وهي :

❖ نظرية التنمية المتوازنة.

❖ نظرية التنمية غير المتوازنة.

❖ نظرية التنمية القطبية .

نظرية التنمية المتوازنة:

تعالج هذه النظرية مسألتين رئيسيتين تعاني منها الدول المتخلفة :

المسألة الأولى:

الحلقة المفرغة للفقر والتي نقول لا يتحقق التراكم الرأسمالي دون أن يتوفر له حد معين من الدخل مما يستوجب التركيز على تحسين مستوى دخول الأفراد في سبيل تحقيق التنمية .

المسألة الثانية :

تتمثل بضيق السوق الداخلية حيث أن أغلب الاستثمارات تواجه صعوبة في أسواق التصريف لأن الطلب غير مرن عند مستويات الدخل المتدنية، أي أن تحقيق تنمية مستمرة لا يتحقق إلا إذا ازداد حجم الطلب ، ومن ثم تكون مشكلة الدول النامية في أن الطلب أكثر من العرض لذلك يرى أنصار هذه النظرية أن الدول المتخلفة لديها أحد الحلول التالية :

❖ إما تقوية خطوط الإنتاج والتوجه نحو التصدير مما يزيد التبعية للعالم الخارجي و يترتب عليه استمرار تنمية غير متوازنة.

❖ تطوير عدد كبير من وحدات الإنتاج الصناعي دفعة واحدة بحيث أن كل وحدة من هذه الوحدات ستكون بمثابة سوق تصريف لمنتجات أخرى لضرورة تبادلية .

❖ زيادة حجم الطلب الداخلي عن طريق زيادة الأجور .

ولكن تتميز منتجات هذه البلدان بضعف مرونة الدخل , والطلب الدولي عليها يميل نحو التناقص فعملية التوسع الاقتصادي في هذه الحالة تتجلى باعتماد سياسة تتيح إقامة عدد كبير من الصناعات الاستهلاكية المتممة لبعضها أفقياً والتي تستطيع من خلال العرض إيجاد طلب على منتجاتها.

أشكال التنمية المتوازنة :

يختلف أنصار هذه النظرية في تحديد أشكالها ومن ثم يحددونها على أساس الشمولية فتقسم إلى ثلاث مستويات :

١ - التنمية المتوازنة للصناعات الخفيفة فقط :

طرح هذا الشكل الأستاذ روزنشتاين - رودان في السنوات الأربعين بالنسبة لأقطار أوروبا الشرقية التي كانت تعاني من فائض القوة الزراعية , حيث أن تقليد النمط الاشتراكي يستوجب إتباع التقشف وتركيز رؤوس الأموال الكبيرة على الصناعات الثقيلة في حين تستوجب التنمية المتوازنة للصناعات الخفيفة فقط إنتاج سلع الاستهلاك التي تجد لنفسها منافذ وتخلق مجالات استخدام لقوة العمل الزراعية الفائضة كونها تعتمد على تكنولوجيا ذات كثافة عمل عالية , لكن هذا الشكل أهمل الاستثمار في مجال القاعدة الهيكلية .

٢ - التنمية المتوازنة في صناعات سلع الاستهلاك والقاعدة الهيكلية :

يتضمن هذا الشكل من أشكال التنمية برامج للاستثمار أكثر ملائمة للبلدان النامية على اعتبار أن القاعدة الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية في هذه البلدان غير قادرة على تأمين نواة سليمة لعملية التنمية أي يساعد هذا الشكل على تأمين التوازن بين الطاقة النظرية وبين الطاقة الإنتاجية لسلع الاستهلاك وذلك للقضاء على الاختناقات بينها ومنع هدر أي طاقات إضافية .^{٥١}

⁵¹ Lewis , A. The Theory of economic growth , Agarwala & Singh, Oxford university press, London , 1995, Pp 274-283

كما أن القاعدة الهيكلية ليست فقط غير قادرة على الانقسام والتجزئة من الناحية الفنية وإنما أيضاً معامل رأس المال مرتفع مما يستوجب توظيف رؤوس أموال في برامج للتنمية من هذا النوع أكثر من برامج النوع الأول.

٣- التنمية المتوازنة في كافة مجالات الاقتصاد :

يستدعي الاعتماد على هذه الصيغة الحصول على وفورات داخلية متأنية من خلال زيادة كمية المنتجات بالإضافة إلى الحصول على الوفورات الخارجية من خلال إقامة صناعات مترابطة فيما بينها تقنياً .

ويرى أنصار هذه النظرية بأن التوافق التقني لا يتحقق فقط بإقامة مجموعة من الصناعات الاستهلاكية المتوافقة أفقياً وإنما لا بد من وجود صناعات متكاملة رأسياً في مراحل الإنتاج المختلفة و يضيف أنصار هذه النظرية قطاع الصناعات المنتجة لوسائل الإنتاج إلى برنامج التنمية المتوازنة وهذا ما يضمن تحقيق ثلاث توازنات وهي:^{٥٢}

- توازن أفقي: بين مختلف النشاطات التي تنتج سلع الاستهلاك والتي تتحدد من خلال نمو الطلب الاستهلاكي على هذه المنتجات.
 - توازن رأسي: يتحدد من خلال الترابط ما بين الصناعات المنتجة لوسائل الإنتاج وبين صناعة مواد الاستهلاك .
 - توازن بين القاعدة الهيكلية والأنشطة الإنتاجية المباشرة في مجال إنتاج وسائل الإنتاج والسلع الاستهلاكية
 - ويرى اقتصاديون آخرون ضرورة التمييز بين أشكال ثلاثة للتنمية المتوازنة على أساس معدلات النمو في قطاعات الاقتصاد المختلفة .
 - كما يرى البعض ضرورة تطوير القطاعات الاقتصادية بمعدلات غير موحدة (بمعدلات مختلفة) حسب القدرة التنافسية لكل منها وبالشكل الذي يحقق حصيلة أكبر للتنمية .
- أخيراً نجد أن أساس هذه النظرية يقوم على الترابط والتكامل بين الصناعات المختلفة بحيث أن إقامة أو تطوير أي فرع من الفروع الصناعية سوف يحفز الطلب لدى الفروع الأخرى وسيقدم لها مستلزمات الإنتاج.

^{٥٢} د. الرداوي , تيسير , التنمية الاقتصادية , مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية , منشورات جامعة حلب , ١٩٩٤ , ص ١٨٨-١٨٩

مزايا التنمية المتوازنة:

تواجه التنمية المتوازنة مشكلتين أساسيتين وهما ضعف المدخرات وضيق السوق الداخلية

وبالتالي من المزايا التي ممكن أن تحققها هذه النظرية :

➤ تؤدي إقامة فروع صناعية معقدة إلى توزيع قوة شرائية تحفز الطلب على منتجات هذه الفروع ومنتجات الفروع الأخرى.

➤ إمكانية الحصول على وفورات خارجية والتي يتم الحصول عليها عندما لا يتم استخدام عناصر الإنتاج التابعة للفرع نفسه، مثلاً من خلال استفادة بعض المشاريع من تجارب المشاريع الأخرى أو الاستفادة من وفورات نقدية ناتجة عن تخفيض أسعار مستلزمات الإنتاج بسبب التوسع في الإنتاج في المؤسسات الأخرى مما يترتب عليه تخفيض في الأسعار ، ووفورات تنتج عن تلقي المؤسسات بعض الخدمات الغير موجودة من مؤسسات أخرى.

➤ إمكانية الحصول على الوفورات الداخلية وهي ما يسمى بوفورات الحجم الكبير لأن إقامة مؤسسات متعددة دفعة واحدة تؤدي إلى توسيع سوق كل منهما .

نظرية التنمية غير المتوازنة :

يرى بعض الاقتصاديين رداً على نظرية التنمية المتوازنة ضرورة طرح نظرية أخرى تعد أكثر انسجاماً وواقعية مع إمكانيات البلدان المتخلفة وانطلق مؤيدوا هذه النظرية من الوضع الذي مرت به دول أوروبا الغربية التي اعتمدت على المبادرات الفردية في استثمار الأموال في مجالات معينة الأمر الذي يؤدي إلى خلق قوة شرائية معينة تجعل الاستثمارات في هذا المجال مربحة ، و كل استثمار جديد نقوم به سيحدث اختلالاً في الاقتصاد وعدم توازن ، ومن ثم يعد ضعف المدخرات من العوامل التي تمنع إقامة الاستثمارات في جميع القطاعات كما أنه قد تتركز الأرباح في قطاع ومجال معين لاسيما القطاع الصناعي الأمر الذي يدفع بالكثير من المستثمرين إلى الاستثمار في هذا المجال مما يؤدي إلى ظهور نوع من التنمية غير المتوازنة .^{٥٣}

الأسس التي تعتمد عليها نظرية التنمية غير المتوازنة:

أ- جذب الاستثمارات :

^{٥٣} الشافعي , محمد زكي , التنمية الاقتصادية , مرجع سابق , ص ١٣٧-١٣٨

يخلق توجيه الاستثمارات نحو قطاع معين فجوة في الاقتصاد وهذا يتوقف على نوع الاستثمار فقد يكون الاستثمار في البنية الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية والذي يعد من أنواع الاستثمارات التي تحقق التنمية وغالباً ما يحتاج هذا النوع إلى رؤوس أموال ضخمة لذلك تتولى الدولة هذا النوع من الاستثمارات والنوع الآخر يعتمد نوع من أنواع نشاط الوحدات الإنتاجية ويعتمد عامل الربح وهو المعيار في الحكم واختيار مثل هذه الاستثمارات .

أيضاً تعتبر ظاهرة التكامل بين مختلف القطاعات الاقتصادية من العوامل الهامة التي تؤثر على جذب الاستثمار حيث أن الاستثمارات التي تزيد الإنتاج في قطاع (أ) مثلاً ستعمل على تخفيض التكاليف في القطاع (ب) لا سيما إذا كانت منتجات القطاع (أ) تعد بمثابة مدخلات في القطاع (ب) . أي أن الاستثمارات في قطاع ما تزيد الطلب على القطاع الآخر أي أنه قد تعتبر بعض الاستثمارات في قطاع ما أدوات تحريضية لإنتاجية القطاعات الأخرى وفي حال كانت فرص الاستثمار نادرة تعطى الأولوية للاستثمارات ذات الآثار التحريضية .

ب- العلاقة بين القطاعات :

يعتبر أنصار هذه النظرية أن التنمية الاقتصادية تحدث نتيجة اختلالات في القطاعات المختلفة حيث أن هذا النوع من التطور غير المتوازن والمتكافئ يدفع القطاعات المتخلفة إلى اللحاق بركب القطاعات المتقدمة حيث أن التطور في قطاع قد يخلق فرصة استثمارية في قطاع آخر لذلك أصبح من المهم دراسة الفرص والمجالات الاستثمارية واختيار أكثرها تحريضاً للقطاعات الأخرى، وهذه القطاعات المحفزة والمحركة تجعل علاقة المدخلات والمخرجات أكثر متانة بحيث تشتري هذه القطاعات القسم الأعظم من منتجاتها من قطاعات ما وتبيع القسم الأكبر من منتجاتها لقطاعات أخرى.

ج- اختيار القطاعات المحركة :

تعتمد نظرية التنمية غير المتوازنة على اختيار القطاعات المحفزة والمحركة وتحديد أولويات العمليات الاستثمارية لدعم العلاقات التشابكية بين مختلف القطاعات. و يرى أنصار هذه النظرية أن الاستثمارات المباشرة أفضل وتحقق نتائج أكبر من الاستثمار في البنى التحتية وعلى مستوى الاستثمار المباشر مَيَز هيرشمان بين الأثرين التاليين الأول أثر التمويل والآخر أثر السوق حيث يسمى أثر التمويل بالترابط الخلفي ويسمى أثر السوق بالترابط الأمامي .

إذا فرضنا أن الأثر الإنتاجي التحريضي في قطاع ما هو (س) واحتمال حدوث أنشطة إنتاجية بفضل الاستثمار الأولي (ع) , علاقة الجذب والدفع (التبادل) بين القطاعين هي (س.ع) المترتبة على استثماراتها.^{٥٤}

$$\frac{\text{المشتريات بين القطاعات}}{\text{الإنتاج الإجمالي}} = \text{أثر الجذب (الترباط الخلفي)}$$

$$\frac{\text{المبيعات بين القطاعات}}{\text{الطلب الإجمالي}} = \text{أثر الدفع (الترباط الأمامي)}$$

ويقصد بالترباط الخلفي : "زيادة طلب هذه الصناعات على منتجات أخرى الأمر الذي يؤدي إلى اتساع سوقها أو جعل صناعة خاصة بها , أو توسيع هذه الصناعة وكل هذه الأمور تعد مربحة."^{٥٥}

بينما يقصد بالترباط الأمامي : "عرض منتجات هذه الصناعة أي وفرة المنتجات مع انخفاض في أسعارها مما يدفع إلى إقامة صناعات جديدة تستخدم هذه المنتجات كمستلزمات إنتاج أو توسيع الصناعات القائمة منها فإذا ما تم الاعتماد على الترباط الخلفي فهذا يعني تشجيع لمواد الاستهلاك النهائي^{٥٦} , أما إذا ما تم الاعتماد على الترباط الأمامي وجب تشجيع ما يسمى بصناعات الأساس وهي صناعات تنتج مستلزمات الإنتاج لصناعات أخرى, وعملية الاختيار بين هذين النوعين من الترباط تتوقف على الظروف الاقتصادية فمثلاً: إذا كان الاقتصاد اشتراكي موجه فسوف يعتمد على الترباط الأمامي على اعتبار أن الدولة تتحكم بقرارات الاستثمار وأفضلية اتخاذ هذه القرارات بينما في اقتصاد السوق تعطى الأولوية للترباط الخلفي لأنه يتمتع بالقدرة على جذب الاستثمارات الجديدة من جهة و إحلال

^{٥٤} يسري, أحمد عبد الرحمن , دراسات في التنمية الاقتصادية , معهد البحوث والدراسات العربية التابعة للجامعة العربية ١٩٧٣ , ص ٢٠٤-١٩٧

^{٥٥} الرداوي , تيسير , التنمية الاقتصادية , مرجع سابق , ص ٢١٠

^{٥٦} الرداوي , تيسير , التنمية الاقتصادية , المرجع السابق ذكره , ص ٢١١

الإنتاج المحلي محل الواردات بصورة تلقائية، وهذا يمكن الجمع بين الترابطين معاً من خلال ما يسمى بأثر الكماشة حيث أن زيادة الطلب في الفرع (أ) الذي يبيع منتجاته إلى المستهلك النهائي سيزيد من الطلب على منتجات الفرع (ب) ولكن زيادة الطلب على منتجات الفرع (ب) ستزيد من الطلب على منتجات الفرع (د) وبالتالي فإن منتجات الفرع (ب) تجمع بين الترابطين معاً إذاً الأفضلية في الاستثمارات تعطى للفروع التي تشتري منتجاتها من فروع وتبيع مخرجاتها لفروع أخرى .

النواحي الإيجابية لنظرية التنمية غير المتوازنة :

- تركز هذه النظرية جهودها على عدد محدد من القطاعات التي تتميز بالقدرة على تحقيق الصناعات الأخرى والتحريض على الاستثمار وهذا ما يتناسب مع وضع البلدان النامية التي تتميز بموارد تمويل محدودة.
- تقبل عملية التطور والتقدم التدريجي لنقل المجتمعات المتخلفة إلى المجتمعات الأكثر تقدماً لا سيما أن التخلف ليس فقط اقتصادياً وإنما سياسياً واجتماعياً وعملية النقل في هكذا مجتمعات لا تتم دفعة واحدة.
- لا تستبعد هذه النظرية حدوث توازن في المدى البعيد ولكن لا تنظر إلى عملية التنمية المتوازنة كأداة محفزة لخلق استثمارات جديدة وتحقيق مستويات عالية من التطور .
- تساعد هذه النظرية البلدان المتخلفة فبدلاً من توزيع الموارد المالية المتاحة للدولة على مجالات وقطاعات متعددة _ الأمر الذي يدفع بالدولة إلى ضرورة إيجاد طاقات إنتاجية متعددة وهذا من شأنه أن يزيد من التكاليف _ نجد أن الدولة توجه مواردها المالية نحو قطاع محدد يتميز بالكفاءة وعندئذ ستمكن من استخدام التقنيات الحديثة والمتطورة والاستفادة من وفورات الحجم.
- إذاً سهلت هذه النظرية عملية التنمية وساعدت في رفع معدل النمو الاقتصادي مع تخفيض التكاليف ورفع مستوى التقدم التقني .

نظرية التنمية القطبية :

يرى الاقتصاديون من خلال تحليل تاريخ البلدان المتقدمة ومنهم فرانسوا بيرو أن عملية التنمية الاقتصادية لا تتحقق من توزيع الصناعات خلال المرحلة الأولى في كل البلاد لأن ذلك من شأنه أن يزيد من تكاليف بناء القواعد الهيكلية ومشاريع البنى التحتية التي تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة كما أنه ستظهر مشكلة نقل مستلزمات الإنتاج بين المؤسسات المتوزعة في كل أنحاء البلاد ، وسنجد صعوبة

في تأهيل وتدريب العاملين, لذلك يرى هؤلاء الاقتصاديون ضرورة إيجاد قطب واحد أو مجموعة أقطاب للتنمية من أجل تحقيق الهدف المراد .

ولتحديد مفهوم هذه النظرية وأساسها لا بد من التعرف على مكوناتها :

١ - مفهوم قطب التنمية :^{٥٧}

يتجلى هذا المفهوم بوجود صناعات مستقطبة حول صناعة أساسية تتميز بوجود أسواق مهمة لها وقادرة على توزيع دخول عالية وتطبيق أسعار مغرية وتتمتع بأثر تحريضي مهم ويطلق على هذه الصناعة الأساسية اسم الصناعة المصنعة وهي "الصناعات التي تحقق الترابط بين فروع الاقتصاد الوطني وتسهم في تحقيق تنمية مستقلة ذاتياً".

إذاً تعتبر من الصناعات المحرصة للتنمية الاقتصادية

٢ - دور قطب التنمية :

يتجلى دور هذه النظرية من خلال خلقها لفرص عمل جديدة وتشجيع اليد العاملة للعمل في الصناعة مما يؤدي إلى زيادة الدخل الموزعة , فتتغير تركيبة الاقتصاد ويزداد الطلب مما يستدعي الحاجة إلى إقامة صناعات استهلاكية جديدة , وهذه الصناعات الاستهلاكية تحتاج إلى زيادة الاستثمارات الإنتاجية المباشرة بدلاً من الاتجاه نحو الاستثمار في القاعدة الهيكلية وبالتالي تساعد هذه النظرية على دفع الاقتصاد نحو الأمام .

٣ - اختيار الأنشطة المحركة :

يقصد بالنشاط المحرك تلك الوحدة أو الوحدات الإنتاجية التي تتمتع بالقدرة على التأثير المحرض للمحيط الاجتماعي والاقتصادي وكذلك التأثير على الوحدات الموردة لمستلزمات الإنتاج أو المستهلكة لمنتجات الوحدات .

وبما أن نظرية التنمية القطبية تهدف إلى إحداث تحولات هيكلية في القطاعات الاقتصادية المختلفة من خلال التأثير على إنتاجية العمل في هذه القطاعات وعلى القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني , يأتي دور النشاط المحرك بالقدرة على التأثير في مختلف القطاعات ويفضل أن يكون تأثيره على الصناعات

^{٥٧} الرداوي , تيسير , التنمية الاقتصادية , مرجع سابق , ص ٢١٢

المنتجة لوسائل الإنتاج على اعتبار أن الصناعات المحركة تشكل مركزاً يؤمن تدفق المنتجات والدخول .

بينما يرى البعض إلى أن اختيار الصناعة المحركة يتعلق بالعوامل التالية :

❖ توفر الموارد الطبيعية واليد العاملة .

❖ حجم وحدات الإنتاج الواجب إقامتها .

❖ حجم الطلب المحلي والخارجي .

أي أنهم لا يشترطون أن تكون الصناعة المحركة في مجال وسائل الإنتاج .

ولكن مهما اختلفت الأطراف حول كيفية اختيار الصناعة المحركة لا بد أن يكون مجموع الترابط الأمامي والخلفي لهذه الصناعة كبيراً وأن تكون مستلزمات الإنتاج لهذه الصناعة متوفرة محلياً كما يجب التأكيد على ضرورة مراعاة مستوى توفر عناصر الإنتاج عند اختيار الصناعة المحركة لقطب التنمية.

٤ - جاذبية قطب التنمية وتوطن الأنشطة :

ترتبط قدرة الجذب لقطب التنمية على حجم القطب وشكله فكلما كانا كبيرين كلما كانت قدرة الجذب عنده كبيرة كما يؤثر حجم وشكل القطب على توطن آثاره الجغرافية فقد تكون آثار الجذب المترتبة على القطب على مستوى المنطقة أو الإقليم أو حتى على مستوى العالم كما أنه يجب ألا تتجاوز طاقات القطب لحاجات السوق المحلية لأنه عند ذلك سيفقد أثره المحرض على الوسط المحلي كذلك تتوقف قدرة الجذب في القطب على العوامل الموجودة في الوسط الذي سيقام فيه القطب مثل السلوك الاجتماعي ,شكل الملكية,المؤسسات العائلية وكذلك ضعف مستوى التصنيع الذي يحد من العلاقات بين القطاعات حيث في حال عدم وجود علاقات بين القطاعات سيتحول أثر القطب نحو العالم الخارجي الأمر الذي سينعكس على توليد التنمية في الاقتصاد الوطني .

٥ - شروط ممارسة القطب لدوره التنموي :

لا تكفي إقامة قطب للتنمية حتى يمارس دوره في عملية انطلاق التنمية الاقتصادية إذ لا بد من توفر مجموعة من الشروط حتى يحقق القطب تأثيره على التنمية وهذه الشروط مرتبطة بقدرة البنى الهيكلية في الاقتصاد بالتكثيف مع متطلبات القطب وهي :

- ❖ تكيف الهياكل البشرية : وتتمثل بحركة اليد العاملة وانتقالها من مكان لآخر .
 - ❖ تكيف التقنيات : وتتجلى باعتماد تقنيات ووسائل إنتاج جديدة لا سيما في مجال الزراعة .
 - ❖ تكيف البنى الحقوقية : ويظهر من خلال إقرار الإصلاحات الزراعية وتنشيط الحركة التعاونية .
 - ❖ تكيف الهياكل الإدارية والمالية بما ينسجم مع حركة التنمية الاقتصادية .
- ويرى أنصار هذه النظرية أنها لا تحقق الأهداف المرجوة منها إلا بعد الانتقال من حالة الركود الاقتصادي , وبعد ذلك سيقع على عاتق الزراعة والصناعات الصغيرة أن تهيئ الشروط الملائمة لعملية التنمية التي تساعد الاقتصاد فيما بعد على تحقيق مستوى مقبول من النمو الاقتصادي .

والسؤال الذي يطرح نفسه هو كيف تتم آلية الاستقطاب بين القطاعات المختلفة في الاقتصاد؟

تظهر عملية الاستقطاب من خلال تدفق الاستثمارات التي تحقق زيادة في مستويات الدخل فيزداد الطلب الذي يشكل بدوره الحافز لزيادة الاستثمارات, وبالقدر الذي تكون فيه علاقات الترابط الأمامي والخلفي للصناعات المحركة كبيرة بقدر ما يكون تسرب القوة الشرائية ضعيفاً , مما يمكن من تحقيق تنمية مدعمة ذاتياً أي أن قطب التنمية يستطيع تحقيق المزيد من وفورات الحجم والوفورات الخارجية التي تقوي العلاقات بين القطاعات وتدعم التنمية الاقتصادية . ورغم هذه الإيجابيات التي تتمتع بها سياسة الأقطاب إلا أنها تساعد في حدوث اختلال في التوازن البشري من خلال نزوح السكان من بعض المناطق ولا سيما هجرة سكان الريف إلى مكان تركز القطب والتفاوت في مستويات النمو في المناطق المختلفة وكذلك التفاوت بين إنتاجية العمل في الصناعة المتوطنة في مركز أقطاب التنمية وبين إنتاجية العمل في القطاع الحرفي.

رابعاً: كيفية اختيار سياسة التنمية الملائمة

لا يمكن إيجاد سياسة تنمية واحدة تنطبق على جميع البلدان والدول وإنما يجب أن تخلق سياسة تنمية خاصة لكل بلد تتشأ من ظروف وواقع هذا البلد , كذلك لا يستطيع أي بلد سائر على طريق التنمية أن يتجاهل تجارب البلدان والدول الأخرى في هذا المجال كما يجب أن يكون برنامج التنمية المختار متناسب مع حاجات هذا البلد ويحقق متطلباته وفق الموارد المتاحة لديه, أي لا يجوز أن تكون برامج التنمية طموحة وتسعى للخروج سريعاً من حالة التخلف الاقتصادي وتحقيق حالة رفيدة جداً من الرخاء

والرفاهية ,لأن هذا من شأنه أن يؤدي إلى رسم أهداف غير واقعية تضر بعملية التنمية .

لذلك لا بد لسياسة التنمية الملائمة أن تأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

١-٤ حجم الموارد المتاحة :

تحدد سياسة التنمية وأهدافها وفق الموارد والادخارات المتوفرة بالعملة المحلية والأجنبية. ولكن يجب التركيز ليس فقط على حجم هذه الموارد المتاحة لأنه لا يشكل معيار صحيح لرسم إستراتيجية التنمية , وإنما يجب أن نأخذ بعين الاعتبار ضرورة توزيع هذه الموارد بين الاستهلاك النهائي والادخار وذلك في ضوء أثر زيادة الاستهلاك على رفع إنتاجية العمل .

٢-٤ حجم السوق الداخلية :

تتحدد السوق الداخلية بالقدرة على تصريف وبيع المنتجات ويتأثر حجم السوق بعاملين أساسيين وهما حجم السكان من جهة والقوة الشرائية المتوفرة لدى السكان من جهة أخرى ,وبالتالي صغر حجم السوق الداخلية من شأنه أن يدفع إلى إقامة مؤسسات تستغل كامل طاقتها الإنتاجية فترتفع تكاليفها الإنتاجية وتصبح غير قادرة على المنافسة .

٣-٤ الموارد الطبيعية المتوفرة :

قد تتيح الخدمات المتوفرة في بلد من البلدان إمكانية إقامة فرع صناعة ما أكثر ربحية وأقوى على المنافسة من غيرها من الصناعات إذ لا يكفي أن توجه الموارد المتاحة نحو المجالات المربحة وإنما يجب البحث عن المجالات الأكثر ربحية وهذا ما يفعله المشرفون على عملية التنمية والتخطيط الاقتصادي حيث يقررون مشاريع في الخطة لمجرد أنها اقتصادية دون أن يبحثوا عن مجالات بديلة للاستثمار ذات فعالية أكبر وهنا تلعب الموارد الطبيعية وسهولة الحصول عليها الدور الأكبر .

٤-٤ توفر التقنيات الفنية واليد العاملة الماهرة :

لا تعد الموارد الطبيعية والموارد اللازمة لعملية الاستثمار أو حتى السوق القادر على امتصاص الإنتاج كافياً بدون توفر التقنيات الفنية والخبرات البشرية القادرة على الاستفادة من هذه الموارد المتاحة وتوجيهها بما يخدم أهداف ومتطلبات عملية التنمية الاقتصادية.

٥-٤ البطالة والمشكلة السكانية :

تتأثر عملية اختيار سياسة التنمية المناسبة بعملية اختيار التقنيات فإما أن تكون التقنية ذات كثافة عالية لرأس المال ولا تحتاج إلى طاقة كبيرة من العمل، أو على العكس فقد تكون تقنية موفرة لرأس المال وتتطلب كمية كبيرة من العمل ولا سيما توفر هذه الطاقات المؤهلة والمدرّبة حسب حاجة العملية الإنتاجية حتى أنه في كثير من البلدان يعتبر حجم قوة العمل التي يمكن لمشروع ما أن يستوعبها معياراً لإدخاله في الخطة .

وعادة ما يتوجب على الدول ذات الكثافة السكانية الاعتماد على الأنشطة الإنتاجية كثيفة العمل بهدف تشغيل العمالة الفائضة .

٦-٤ وضع البلد في التقسيم الدولي للعمل :

يلعب التقسيم الدولي للعمل والتخصص بإنتاج مادة واحدة أو عدة مواد أهمية في اختيار السياسة الملائمة لعملية التنمية وخاصة أن التبعية الاقتصادية للسوق الأجنبية تتناسب طردياً مع التخصص في إنتاج مادة واحدة وبناء على هذا يعتمد بناء اقتصاد متعدد الجوانب على اختيار سياسة التنمية المناسبة. أي ليست فقط العوامل الاقتصادية هي التي تحدد الأسس التي يتم بناءً عليها اختيار سياسة التنمية المناسبة وإنما أيضاً هناك عوامل إستراتيجية وسياسية مختلفة.

خامساً : تمويل التنمية الاقتصادية

تعتبر عملية تمويل التنمية من العمليات الهامة والأساسية التي تعاني منها معظم البلدان وذلك من أجل توفير الموارد الحقيقية اللازمة لتمويل الاستثمارات المختلفة.

ولا يخفى علينا أن تمويل التنمية يأتي من مصدرين :

المصدر الأول :

يتمثل بالادخارات الوطنية وتتمثل بادخارات القطاع العام والقطاع العائلي وكذلك قطاع الأعمال .

المصدر الثاني:

يتمثل بمصادر التمويل الخارجية سواء كانت قروض خارجية حكومية ثنائية أو متعددة الأطراف بالإضافة إلى رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة مباشرة في الاقتصاد الوطني ولا يخفى علينا أن عملية التمويل الخارجي تحمّل الاقتصاد الوطني أعباء كبيرة، الأمر الذي يجعل من آلية الاعتماد على مصادر التمويل المحلية الركيزة الأساسية في تمويل عملية التنمية .

١-٥ - مصادر التمويل الداخلي :

تأتي مصادر التمويل الداخلي إما من قطاع الأعمال أو القطاع العائلي أو من القطاع العام وفي هذه الحالة ستكون الاقتطاعات إجبارية متمثلة بالضرائب والقروض الإلزامية أو التمويل بالعجز . كما تقسم المدخرات الوطنية إلى نوعين ادخار عام وادخار خاص ، وتختلف الأهمية النسبية لكل من الادخار العام والادخار الخاص باختلاف السياسة الاقتصادية المتبعة وكذلك باختلاف طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي والدور الذي تقوم به الدولة تجاه عملية التنمية .^{٥٨}

ويلاحظ أن مستويات الادخار في بلدان العالم الثالث (البلدان النامية) متدنية لضعف مستوى الدخل في هذه البلدان واتجاه سلوك الأفراد فيها نحو الإنفاق على السلع الكمالية والرفاهية ولكن من الممكن الاستفادة من وضع البلدان النامية لرفع معدلات الادخار الوطني وتوجيه الفائض في الدخل نحو الادخار دون أن يؤدي ذلك إلى تخفيض مستوى الاستهلاك.

^{٥٨} باران ، بول ، الاقتصاد السياسي للتنمية ، مرجع سابق ، ص ٧٨

يختلف الاقتصاديون فيما بينهم حول دور الادخار العام في عملية التنمية الاقتصادية فالبعض يرى أن تتولى الحكومة أمر توفير الموارد المالية وذلك بفرض ضرائب جديدة وزيادة الواردات الحكومية وذلك للأسباب التالية :

- ضعف الجهات المصرفية ومؤسسات التأمين وعدم قدرتها على تجميع المدخرات الوطنية.
- سيطرة الدولة على تعبئة الموارد المتاحة تتيح لها إمكانية السيطرة على الموارد الاقتصادية النادرة وتوجيهها بما يخدم عملية التنمية .
- عدم قدرة أي جهة غير الدولة على القيام بالاستثمار بمشاريع البنى التحتية التي تعد أساساً لعملية التنمية
- إمكانية تحويل جزء من الدخل المرتفعة الموجهة نحو السلع الكمالية لتمويل التنمية الاقتصادية وإعادة توزيع الدخل بشكل أكثر عدالة .

بينما يرى فريق آخر من الاقتصاديين أن تعبئة الموارد المالية من قبل الدولة لا تقود إلى زيادة مناسبة للاستثمار بل تؤدي إلى زيادة النفقات الحكومية، وتحويل الفوائض الاقتصادية من يد قطاع الأعمال إلى الدولة مما يعني تقليص الادخارات الفعلية الموجهة للاستثمار.

ويعتبر أنصار هذه النظرية أن الإنفاق الحكومي الموجه لخدمة عملية التنمية يتحول في بلدان العالم الثالث إذا لم يوجه بدقة لتلبية حاجات الاقتصاد الوطني ، مثلاً عدم توجيه الإنفاق على التربية والتعليم سيؤدي إلى تخريج كوادر لا تخدم الاقتصاد الوطني ، أو زيادة الإنفاق على الصحة في الوقت الذي لا تتأمن لأعداد كبيرة من قوة العمل مقاعد للعمل بسبب الضعف في الاستثمارات الإنتاجية .

أي أن تجميع المدخرات في بلدان العالم الثالث يقتضي ضرورة تعبئة الحد الأدنى من الادخارات للانطلاق في مشاريع تنموية كبيرة من جهة ومراعاة الأولويات في الاستثمار من الجهة الأخرى ولكن هذا لا يعني أنه ليس من الضروري مراقبة تطور الإنفاق العام وحصره في حده الأدنى الضروري بحيث يتم توجيه أعلى نسبة ممكنة من الادخارات الوطنية للاستثمار المنتج اقتصادياً.

مكونات الادخار العام :

أ- فائض الميزانية العامة :

تقوم الدولة بنفقات جارية لتسيير شؤون البلد وهذه النفقات ليس لها دور كبير في عملية التنمية الاقتصادية . والمقصود بفائض الميزانية العامة كجزء من الادخار تلك المبالغ التي تزيد عن حاجة الدولة لتمويل نفقاتها الجارية , بالتالي نستطيع توجيهها نحو الاستثمارات المنتجة ومن هنا يعتبر ترشيد الإنفاق العام وضغط النفقات الحكومية إلى الحد الأدنى الضروري إحدى الوسائل الهامة في زيادة الادخار العام وتمويل التنمية الاقتصادية .

ب- فوائض مشاريع القطاع العام :

يعتبر القطاع العام أداة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وعلى الرغم من أن معظم المشاريع الاقتصادية العامة لا تهدف إلى تحقيق الربح المباشر إلا أنه لا بد أن تكون نتائج المشاريع الإنتاجية الحكومية رابحة حتى تستطيع الدولة توجيه الفوائض الاقتصادية نحو تمويل إقامة مشاريع جديدة تدفع بعملية التنمية نحو الأمام, لذلك لابد من تلافي أسباب ضعف المدخرات في القطاع العام وعدم قدرتها على دعم عملية التنمية ومعالجتها وفق مبدأ الحساب الاقتصادي الذي يضمن أن كل مشروع من المشاريع يغطي نفقاته على حساب إيراداته مع تحقيق حد أدنى معقول من الأرباح , ولذلك يعتبر رفع الكفاءة الإنتاجية في مؤسسات القطاع العام ضرورة موضوعية لتمويل التنمية الاقتصادية .

ج- القروض الحكومية :

تلجأ الدولة لعدم كفاية الموارد الضريبية وفوائض المشاريع الاقتصادية العامة لتغطية الاستثمارات من خلال القروض, وهي على نوعين إما أن تكون قروض اختيارية تصدرها الدولة بشكل سندات قابلة للتداول وهذا النوع من القروض غير مرغوب فيه من قبل المدخرين ولذلك تعطي عليه الدولة جوائز يانصيب أو مزايا كالمكافآت وتعتبر شهادات الاستثمار في سورية نوع من القرض الحكومي الاختياري .

والنوع الآخر هو إجبار بعض المكلفين على دفع مبالغ إضافية أو إجبار الجهاز المصرفي إيداع جزء من أمواله لدى الخزينة أو البنك المركزي الذي يقدم لأصحابه مزايا وحوافز متعددة , ولا تعتبر القروض

الحكومية ادخاراً حقيقياً على مستوى الاقتصاد الوطني وإنما هي ادخار تحويلي لتوجيه جزء من الادخار الوطني نحو الأولويات التي تراها الدولة ضرورية .

وتتمتع القروض الحكومية بالعديد من المزايا منها :

١-ج - تسهم القروض الحكومية الداخلية إذا وجهت نحو المشاريع الاستثمارية إلى زيادة معدلات النمو دون زيادة المديونية الخارجية , كما أن الفوائد على هذه القروض تبقى ضمن حدود الاقتصاد الوطني .

٢-ج - تساعد القروض الحكومية على تقليص الاستهلاك وزيادة الاستثمار وتكوين رأس المال العامل القادر على زيادة معدل النمو .

٣-ج- يساعد هذا النوع من القروض على توجيه الأموال المكتنزة بأيدي أصحابها وإدخالها إلى الدورة الإنتاجية بدلاً من بقاءها معطلة لا سيما إذا كانت الادخارات مشتتة بأيدي أفراد كثر لا يستطيع أي منهم القيام بالاستثمار بمفرده .

٢- ١- ٥ - التمويل بالعجز :

تضطر الدولة أحياناً اللجوء إلى الإصدار النقدي أو إلى سحب الأموال من المصرف المركزي على المكشوف وذلك عندما لا تكفي موارد الخزينة والقروض الحكومية لتغطية النفقات الحكومية وتمويل المشاريع الاستثمارية .

وقد كان للاقتصاديين آراء مختلفة حول طريقة التمويل هذه فالبعض منهم يرى أن هناك العديد من المزايا التي يتمتع بها التمويل بالعجز منها :

- يشجع الاستثمار ويساعد على دفع عملية النمو الاقتصادي نحو الأمام .
 - تشجيع الاستثمار يعني تشجيع الإنتاج , مما يساعد على خلق كتلة سلعية قادرة على امتصاص الزيادة في الكتلة النقدية مستقبلاً.
 - يولد دخول جديدة مما يؤدي لزيادة الطلب على السلع والخدمات .
- بينما يرى البعض الآخر من الاقتصاديين أنه يؤدي إلى تضخم مفرط لأن معظم الدول التي لجأت إلى هذه الطريقة كانت تعاني من ضعف القدرات الإنتاجية والميل الاستهلاكي لديها مرتفع .

لكن تتميز هذه الوسيلة بمجموعة من السلبيات منها :

- يؤدي التمويل بالعجز إلى تآكل الادخارات مما يضعف الادخار الاختياري.
 - يشجع عمليات المضاربة بالعقارات والمباني والمجوهرات النفيسة ويبعد أصحاب الأموال عن الاستثمارات المنتجة .
 - تشجيع تهريب الأموال نحو الخارج.
 - يساعد على تحقيق تدمير سياسي اجتماعي , من خلال إلحاقه الضرر بذوي الدخل المحدود من أصحاب الرواتب والأجور وزيادة التفاوت بين الطبقات الاجتماعية .
- لذلك وبعد ورود مثل هذه السلبيات يجب عند الاعتماد على هذه الطريقة أن توجه هذه الأموال نحو مشاريع ذات مردود سريع وذات إنتاجية عالية أو لمشاريع البنى التحتية ,حتى تستطيع امتصاص الكتلة النقدية الزائدة .

٣- ١- ٥- الادخار الخاص :

يتكون الادخار الخاص من مدخرات القطاع العائلي ومدخرات قطاع الأعمال ومن الملاحظ أن معظم البلدان النامية (بلدان العالم الثالث) معدلات الادخار فيها منخفضة ,وهذا يعود إلى انخفاض مستوى الدخل في هذه البلدان مترافقاً مع ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك بالإضافة إلى ضعف الأرباح الناتج عن عدم الاهتمام بأهمية القطاع الرأسمالي واتجاه الطبقات الغنية إلى الإسراف والتبذير ,كما أن بلدان العالم الثالث لا تعاني فقط من ضعف المدخرات وإنما أيضاً سوء توجيه هذه المدخرات نحو القنوات المناسبة لها حيث توجد عادة سيئة في هذه البلدان وهي الاتجاه نحو اقتناء الذهب والمجوهرات وتجميد المبالغ المدخرة في العقارات , لذلك تعتبر عملية زيادة المدخرات ومن ثم تعبئتها عن طريق المؤسسات الادخارية المناسبة لها وتوجيهها مباشرة للاستثمارات أهم الخطوات في معالجة الادخارات الخاصة .

وسائل زيادة المدخرات :

توجد علاقة طردية بين الدخل والادخار وبفرض أن الميل الحدي للاستهلاك بقي ثابتاً فإنه كل زيادة في الدخل ستؤدي إلى زيادة في الادخار.

ومن العوامل التي تعمل على زيادة حجم المدخرات :

- ❖ زيادة الدخل من خلال الوسائل الإنتاجية الفعالة وتقليص حجم الهدر في الموارد المتاحة .
 - ❖ الاستخدام الأمثل للطاقات الإنتاجية المتاحة .
 - ❖ إعادة توزيع الدخل بالشكل الذي يحقق العدالة ويمكن غالبية السكان من تحقيق الادخار .
 - ❖ رفع الوعي الادخاري للسكان وتشجيعهم على الادخار من خلال تعريفهم بأهميته ودوره في تحسين مستوى المعيشة ورفع معدلات النمو الاقتصادي الوطني .
 - ❖ العمل على نشر خدمة التأمين وتوسيع تطبيق أنظمة التأمين والمعاشات والتأمينات الاجتماعية على أكبر عدد من المواطنين حيث يعتبر مجال التأمين والتوسع فيه إحدى صور الادخار الإلزامي .
 - ❖ التحكم بحجم كل من الاستهلاك والادخار وذلك من خلال التحكم بالتركيب السلعي للإنتاج الوطني وتوزيع هذا الإنتاج بين سلع التكوين الرأسمالي وبين سلع الاستهلاك بالإضافة إلى التحكم بتركيب كل من الصادرات والواردات .
- وسائل تعبئة المدخرات :

لا تعتبر عملية تحقيق المدخرات وحدها كافية في تحقيق التنمية الاقتصادية وإنما يجب توجيه هذه المدخرات إلى الوسائل الفعالة التي تعمد توجيهها إلى الاستثمار مباشرة وإلا تحولت هذه المدخرات إلى أموال بأيدي أصحابها يوجهونها نحو الاكتناز أو المضاربة في العقارات والمباني والعملات . إذاً معرفة الوسائل الادخارية تعتبر العملية المكملة لتوظيف هذه المدخرات ونذكر من هذه الوسائل ما يلي :

أ- تحسين وتطوير المؤسسات المالية المتمثلة بالمصارف وصناديق الادخار التي تعمل على جمع المدخرات الصغيرة بالإضافة إلى ضرورة مراقبة هذه المؤسسات لضمان توظيف هذه الأموال في المجالات التي تحقق التنمية خوفاً من المضاربة بها .

ب- يجب أن تكون معدلات الفائدة مقبولة بحيث تكون أكبر من معدلات التضخم .

ج- اعتماد سياسات ضريبية تشجع المدخرين على الادخار وتحفزهم على توجيهها نحو الاستثمار في المشاريع المنتجة اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية ، وذلك من خلال تخفيض الضرائب على الدخل الناتجة عن العمليات الإنتاجية وزيادة الضرائب على الدخل الناتجة عن المضاربة

د- ضرورة اعتماد سياسة اقتصادية واضحة ومستقرة تجاه الاستثمارات بحيث يستطيع المدخرون تحديد اختياراتهم على ضوء هذه السياسة .

هـ - تشجيع إنشاء الشركات المساهمة وإصدار الأسهم بقيم مختلفة لتسهيل شراءها من قبل صغار المدخرين وهذا الأمر مهم جداً بالنسبة للمجتمعات الإسلامية التي تحرم الربا , والتي تشكل عامل مهم في امتناع الناس من التعامل مع المصارف .

نلاحظ أن قسماً كبيراً من الادخارات الداخلية لا يساهم في عملية التنمية الاقتصادية بسبب تهريب هذه الأموال تحت ضغوط معينة خارج الحدود , مما يتطلب وقبل اعتماد أي سياسة دراسة الواقع الاقتصادي والتعرف على الأسباب والعوامل التي تعيق تعبئة هذه المدخرات والعمل على معالجتها للحول دون الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية التي تحمّل الاقتصاد الوطني أعباء كبيرة .

٢-٥ - مصادر التمويل الخارجية :

لا تعد الموارد الداخلية المتاحة في معظم الدول النامية كافية لتغطية ما تحتاجه هذه البلدان لتحقيق التنمية الاقتصادية المطلوبة, هذا بالإضافة إلى أن توفر الادخارات المحلية بالعملة الوطنية لا يعتبر وحده كافياً بل نحن بحاجة إلى مدخرات بالقطع الأجنبي لاستيراد السلع الرأسمالية الضرورية للتنمية والتي لا تنتجها هذه البلدان .

هذا ويعتبر التمويل الخارجي ضرورة في معظم البلدان السائرة بطريق التنمية لسد فجوة الموارد المحلية أي الفرق بين الاستثمار والادخار المحلي , وتتحدد الحاجة إلى مصادر التمويل الخارجي في ضوء عجز الادخار المحلي عن تغطية حاجة التنمية في الاقتصاد .

وحتى نحدد ما هو مدى حاجتنا إلى مصادر تمويل خارجية يجب تقدير الاستثمارات المطلوبة وتقدير المدخرات المحلية من أجل تحديد كتلة رأس المال الأجنبي اللازم توفرها لتمويل التنمية الاقتصادية .

كيفية تقدير المدخرات المحلية:

لتقدير حجم المدخرات المحلية لا بد من توفر بيانات كافية حول مصادر هذه المدخرات والتي تأتي من مدخرات القطاع الحكومي ومدخرات قطاع الأعمال والقطاع العائلي, وتختلف أهمية هذه المدخرات حسب الوزن النسبي للقطاع الذي حصلنا منه على هذه المدخرات ولكن بصورة عامة يتأثر

المستوى العام للادخار بمستوى الدخل القومي المتحقق لذلك تذهب معظم الدراسات الاقتصادية إلى اعتبار الادخار المحلي تابع لمستوى الدخل .

$$S = 8.Y$$

حيث :

S : المدخرات المحلية .

8 : الميل المتوسط للادخار .

Y : الدخل .

ولكن عند تقدير المدخرات المحلية لا بد من حساب معدل الادخار الحدي أي ما يمثل نسبة الزيادة في الادخار إلى الزيادة في الدخل :

$$\Delta S = S(Y_0 - Y_t) = b$$

حيث:

ΔS : الزيادة في الادخار المحلي .

S : الميل الحدي للادخار .

Y_0 : الدخل في بداية الفترة .

Y_t : الدخل في السنة t .

يعتبر معدل الادخار الحدي مهماً في تقدير مستوى العجز في الموارد المحلية, وذلك لأنه يوضح لنا الزيادة التي حققها المجتمع لزيادة مقدرته على النمو فإذا كان معدل الادخار الحدي أكبر من معدل الادخار المتوسط فإن هذا يعني اتجاه معدل الادخار إلى التزايد في ظل عملية التنمية .

ولتقدير المدخرات المحلية للفترة القادمة ولتكن عن السنة (T) فإن هذه المدخرات ستحدد بالادخارات المحلية في بداية الفترة (S_0) مضافاً إليها الزيادة التي ستحقق في الادخار نتيجة الزيادة في الدخل خلال نفس الفترة .

$$S_t = S_o + \Delta S$$

$$S_t = S_o + S(Y_1 - Y_o)$$

وعند مقارنة المدخرات المحلية المقدرة بالفترة (t) مع الحجم المطلوب للاستثمارات اللازمة لتحقيق

معدل النمو المطلوب نحصل على ما يسمى بفجوة الموارد المحلية أو العجز بالادخار المحلي (G_t)

$$G_t = I_t - [S_o - S(Y_t - Y_o)]$$

قام البروفيسور (روز نيشتين رودان) في إحدى دراساته بقياس حجم هذه الفجوة لعدد من الدول المتخلفة من خلال عدة متغيرات وهي :

- معدل النمو المطلوب .
- معامل رأس المال .
- معدل الادخار المتوسط .
- معدل الادخار الحدي .
- فنتوصل إلى ما يلي :

$$F = (mr - b) \sum Y + 5Y_o(b - \frac{S_o}{Y_o})$$

ومن هذه الصيغة يتبين أن فجوة الموارد المحلية التي يجب أن تغطي تدفق رأس مال أجنبي (F) حتى يتمكن الاقتصاد القومي من تحقيق معدل النمو المطلوب يتأثر بشدة بالدخل في بداية الفترة (Y_o) وبقيمة معامل رأس المال (m) وبمعدل الادخار المتوسط في بداية الفترة وسيكون لمعدل الادخار الحدي تأثير ضئيل في الأجل المتوسط بينما سيكون دوره كبير في الأجل الطويل. وأخيراً نجد أن فجوة الموارد المحلية تنعكس في فجوة التجارة الخارجية أي تتطابق مع العجز في الحساب الجاري للبلد مع العالم الخارجي (رصيد ميزان المدفوعات) والذي يغطي عن طريق الحصول على موارد أجنبية إضافية أي مصادر تمويل خارجية .

التمويل الخارجي وأعباؤه

تتميز البلدان النامية بضعف الادخارات المحلية الأمر الذي يدفع لحدوث فجوة في الموارد المحلية والتي لا بد من تغطيتها عن طريق التمويل الخارجي لتعجيل النمو الاقتصادي في البلدان النامية , هذا بالإضافة إلى أن التمويل الخارجي ليس ضروري فقط لسد فجوة الموارد المحلية بل هو وسيلة لتمويل الاحتياجات المتزايدة من سلع التكوين الرأسمالي اللازمة لعملية التنمية ولذلك يجب تقسيم مصادر التمويل الخارجي إلى ثلاث أقسام وهي :

- المنح أو الهبات .

- القروض .

- الاستثمارات المباشرة .

١ - ٢ - ٥ - المنح أو الهبات :

تعني المنح والهبات تدفق الأموال الأجنبية التي لا يترتب عليها أي التزام بالوفاء لاحقاً وهذا مع العلم أن نسبتها متدنية جداً في مجمل رؤوس الأموال التي تحصل عليها بلدان العالم الثالث. وبالنسبة لمفهوم المنظمة الأوروبية للتنمية والتعاون فإن القروض تتضمن عنصر الهبة عندما تمنح دولة متقدمة دولة متخلفة قرض بفائدة أدنى من المعدل السائد أي يتضمن هذا القرض شروط شديدة وفقاً لمعايير المنظمة الأوروبية للتنمية التي تعتبر عنصر الهبة مكسب كامل للبلدان المقترضة وهذا مع الأخذ بعين الاعتبار أنه قلما تعطى دولة منحة أو هبة ما لم تكن مرتبطة سياسياً بالدولة المانحة أو تحصل منها على تسهيلات أخرى مقابل القرض.

٢ - ٢ - ٥ - القروض :

تتمثل بالقروض الخارجية التي تحصل عليها الدولة من جهات متعددة سواء كانت دولية أم وطنية عامة كانت أم خاصة, ويتميز هذا النوع من التمويل في أن ملكية الأصول المختلفة التي مؤل إنشاؤها بهذه القروض تصبح ملكية وطنية وتمارس عليها حقوق السيادة ولا يترتب على هذا القرض تكوين حقوق ملكية مباشرة للأجانب أو أي جهات إقراض أجنبية على هذه الأصول ولكن تترتب أعباء يتحملها البلد المقترض وهي عبارة عن مدفوعات تؤدي إلى الجهات المقرضة وهي :

➤ الفوائد التي تدفع على القرض .

➤ أقساط القرض.

وبالتالي قبل الاعتماد على هذه القروض لا بد من التأكد من توفر الإمكانات في الدولة للوفاء بأعباء هذه القروض , وأيضاً التأكد من أن أرباح هذه المشاريع الممولة من هذه القروض ستكون أكبر من الأعباء التي سيتحملها الاقتصاد الوطني .

٣-٢-٥ - الاستثمارات المباشرة :

تتمثل في جذب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار المباشر في المشاريع الوطنية وفي هذه الحالة سيمتلك الأجانب الأصول الإنتاجية لهذه المشاريع وستترتب لهم حقوق ملكية معينة على هذه الأصول. وهناك العديد من الاقتصاديين ممن يفضلون الاعتماد على الاستثمارات المباشرة أكثر من القروض على اعتبار أن الاستثمارات تنفذ بفعالية كبيرة نظراً لاتجاهها نحو تحقيق الربح الخاص , كما أنها تعتبر وسيلة في إدخال التقنيات الحديثة وخلق فرص عمل وتدريب للعمال المحليين, ولكن رغم أهمية هذه المزايا إلا أنها في أغلب الأحيان لا تمتع بالواقعية وذلك للأسباب التالية :

١-٣-٢-٥ - تؤثر هذه الاستثمارات على ميزان المدفوعات وذلك من خلال الفوائد على رأس المال المستثمر , الأرباح التي تحول للخارج , نفقات استعادة رأس المال, رواتب وأجور الأجانب التي تحول لهم , المدفوعات التي تسدد للخارج لقاء خدمات نقل التكنولوجيا من براءات الاختراع والتراخيص.

٢-٣-٢-٥ - ستعمل هذه الاستثمارات الموجهة إلى قطاع التصدير على تقوية تخصص البلدان بإنتاج المواد الأولية وبالتالي تعمق تبعية هذه البلدان للسوق الدولية .

٣-٣-٢-٥ - تساعد على تفكك الاقتصاد الوطني بدلاً من اندماجه وذلك لأنها عبارة عن جزر معزولة عن الاقتصاد الوطني سواء من خلال تشغيل العاملين فيها أو من حيث سوق تصريف منتجاتها.

الفصل الثاني

دور السياسة المالية في توزيع وإعادة توزيع الدخل القومي

➤ المبحث الأول : السياسة المالية وأهميتها

➤ المبحث الثاني : التوزيع الأولي والثانوي
للدخل القومي

➤ المبحث الثالث : دور الإنفاق العام في إعادة
توزيع الدخل القومي

➤ المبحث الرابع : دور الضرائب في إعادة توزيع
الدخل القومي

المبحث الأول : السياسة المالية وأهميتها

أولاً : تعريف علم المالية العامة:

عرّف التقليديون علم المالية العامة على أنه "العلم الذي يبحث في جملة الوسائل التي تحصل بها الدولة على الإيرادات العامة اللازمة لتغطية النفقات العامة وتوزيع العبء الناتج عن ذلك على الأفراد".⁵⁹

يستند هذا التعريف إلى طبيعة كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة في المفهوم التقليدي الذي يقتصر على أن تغطي الإيرادات العامة النفقات العامة ومؤكداً على ضرورة تحقيق التوازن بينهما، ويترجم هذا التوازن من خلال الموازنة العامة وتوزيع العبء الناتج على الأفراد بالشكل الذي يحقق المساواة بينهم وبما يتوافق مع ما قدّم كل منهم في تحقيق هذا الإيراد، وهذا يتوافق وينسجم مع النظرية التقليدية التي تقول بأن العرض يخلق الطلب المساوي له ، ومعدل الفائدة يحقق المساواة بين الأفراد والاستثمار ، وأن حرية الانتقال لعوامل الإنتاج والأسعار تحقق التوازن بين العرض والطلب. أي أنه حسب النظام التقليدي لا يحق للدولة بأن تتدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وذلك لأن قوانين السوق ونظام المنافسة الكاملة يحققان التوازن في الاقتصاد القومي ، بالتالي يؤكد هذا النوع من النظام على دور الدولة الحيادي.

لكن لم يستطع هذا النظام الاستمرار كثيراً بسبب التطورات التي لحقت بالحياة الاقتصادية وعدم قدرة النظام التقليدي على إيجاد حلول وعلاج للأزمات والمشاكل الاقتصادية التي تعرّض لها الاقتصاد القومي

⁵⁹ د. صدقي , عاطف , المالية العامة , دار النهضة العربية , القاهرة , ١٩٧٢ , ص ٢٣-٢٥

وعدم قدرة الإيرادات العامة على إشباع الحاجات المتزايدة والمتطورة . كل هذه العوامل ساهمت في تفعيل دور الدولة التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وظهر منحى جديد في الاقتصاد يؤكد على دور وأهمية الدولة الأمر الذي انعكس على الدولة والمجتمع, مما جعل التعريف السابق غير متناسب مع الأهداف والوسائل الجديدة التي تسعى الدولة لتحقيقها, لذلك عرّف علم المالية العامة في ظل الدولة المتدخلة على أنه:

"العلم الذي يدرس الإيرادات العامة والنفقات العامة والموازنة العامة وتوجيهها واستخدامها في تحقيق الأهداف المنبثقة عن الفلسفة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تتبناها الدولة"^{٦٠} .

يتضح لنا من خلال التعريف أن الإيرادات العامة لم تعد تقتصر على أن تغطي النفقات العامة وإنما أصبح لها العديد من الوظائف كمحاربة التضخم, وتكوين احتياطي لمواجهة أعباء غير متوقعة أو حتى مساهمتها في إعادة توزيع الدخل القومي بما يحقق العدالة بين كافة الفئات والشرائح الاجتماعية , كما وتساهم في الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة من خلال التوظيف والتشغيل الكامل لها بما يحقق التوازن الاقتصادي والاجتماعي ويضمن تحقيق مستوى مقبول من النمو والتقدم الاقتصادي.

ثانياً: أدوات السياسة المالية وأهدافها

تعريف السياسة المالية :

يرى الدكتور كمال غالي أن السياسة المالية هي " كافة الوسائل التي تتدخل بها الحكومة للتأثير في حجم الطلب الإجمالي والتأثير في مستوى الاستخدام القومي وحجم الدخل القومي "^{٦١}. وعرف الدكتور عبد المنعم فوزي السياسة المالية أنها " دراسة تحليلية للنشاط المالي للقطاع العام وما يستتبع هذا النشاط من آثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد القومي , وهي تتضمن تكييفاً كمياً لحجم الإنفاق العام والإيرادات العامة بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية بالاقتصاد القومي . "^{٦٢} وأيضاً الدكتور خضير عباس المهر الذي ركّز في تعريفه على التوازن المالي بين الإيرادات والنفقات معرّفاً السياسة المالية على أنها " عملية تغيير حجم الإنفاق الحكومي أو الإيراد للدولة في حال عدم

^{٦٠} د. المحجوب , رفعت , المالية العامة , دار النهضة العربية , القاهرة , ١٩٩٠ , ص ٢١-٢٣ .

^{٦١} غالي , كمال , الاقتصاد المالي , مطبعة جامعة دمشق , دمشق , ١٩٦٨ , ص ٢٢٢

^{٦٢} فوزي , عبد المنعم , المالية العامة والسياسة المالية , دار النهضة العربية , بيروت , ١٩٧٢ , ص ٢١

التوازن بين جانبي الميزانية العامة للدولة أو بالأحرى عند وجود تباين بين حجم النفقات العامة وحصيلة إيرادات الدولة , (تقوم السلطة المالية المختصة بتغيير أحد جانبي الميزانية لغرض خلق التوازن بينهما).^{٦٣}

بالإضافة إلى أن الدكتور عبد المطلب عبد المجيد عرّف السياسة المالية على أنها " مجموعة من القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة معينة . "^{٦٤}

بعد كل ما سبق نستطيع أن نعرف السياسة المالية بما يلي : " أنها مجموعة من الوسائل والتدابير التي تتخذها الدولة استناداً لحالة النشاط الاقتصادي مستخدمة كافة الوسائل المالية الهامة للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية بهدف زيادة معدل النمو الاقتصادي " ومن خلال هذا التعريف نلاحظ خصائص السياسة المالية:

- ١- تعتبر السياسة المالية مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تصدرها الدولة على شكل قوانين ومراسيم وقرارات حكومية مالية في إطار ما يخدم مصلحة الدولة المالية.
- ٢- الدولة هي صاحبة الحق والسلطة في استخدام نفوذها لاتخاذ الإجراءات المالية المناسبة التي ستفرض على كلا القطاعين العام والخاص.
- ٣- يجب على الدولة أن تضع سياستها بما يتناسب مع وضعها الاقتصادي فمثلاً في أوقات الرواج تزداد الضرائب وفي أوقات الركود يزداد الإنفاق العام.
- ٤ تستطيع السياسة المالية من خلال العديد من الأدوات ومنها الضرائب والرسوم والإنفاق العام والقروض والإعانات معالجة مشكلة ما, كما أن كل فترة ومرحلة لها أدواتها التي تناسبها .
- ٥ . تؤثر أدوات السياسة المالية على المتغيرات الاقتصادية كافة حيث نجد أن الضرائب تخفض الدخل بينما الإنفاق العام يولد دخول جديدة.

^{٦٣} المهر , خضير عباس , التقلبات الاقتصادية , عمادة شؤون الكتابات, الرياض, ١٩٨١ , ص ١١٧

^{٦٤} عبد المجيد , عبد المطلب , السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي , مجموعة النيل , القاهرة , ٢٠٠٢ , ص ٤٣

٦. تهدف السياسات إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي لأن كل سياسة أو إجراء لا يسعى لتحقيق هدف ما هو عبارة عن مجرد أفكار , أي أن كل قرار وإجراء مالي يجب أن يحقق الهدف المرجو حتى نصل إلى تحقيق أهداف الاقتصاد عامة وهي زيادة معدل النمو وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين .

أدوات السياسة المالية :

تعتبر هذه الأدوات من الوسائل التي تستخدمها الدولة في التأثير على حركة المتغيرات الاقتصادية محققة الأهداف المنشودة. كما أن هذه الأدوات المالية كثيرة ومتنوعة وتختلف من بلد لآخر حسب درجة النمو والتقدم التكنولوجي , فلا توجد أداة محددة لمعالجة ظاهرة معينة لأننا نضطر أحياناً لاستخدام أكثر من أداة لتحقيق الهدف المراد .

تتألف أدوات السياسة المالية من الأدوات التالية :

١. الضرائب والرسوم :

تعد هذه الأداة من الأدوات السيادية لأنها تعبر عن الدولة ووجودها وسلطانها لذلك سميت بالإيرادات السيادية , كما أنها توفر للخرينة العامة ما يقارب حوالي ٩٠٪ من الإيرادات العامة ولا يستطيع الأفراد تجنبها أو الاعتراض عليها فهي إلزامية كما أنها لا تعد وسيلة مالية فقط وإنما عدّها كينز أداة هامة للتدخل وتوجيه النشاط الاقتصادي ^{٦٥} .

فمثلاً إذا أرادت الدولة تشجيع الإنتاج في قطاع معين فإنها تقوم بتخفيض الضرائب عليه والعكس صحيح .

إذا تعد الضريبة أداة هامة في إعادة توزيع الدخل وتحقيق العدالة الاجتماعية , وتختلف الضرائب تبعاً لنوع النظام الضريبي القائم فقد تكون مباشرة أو غير مباشرة حسب السياسة العامة للدولة وتوجهاتها .

٢. القروض العامة :

^{٦٥} زيدان , رامي , النظام الضريبي السوري , تشريع قديم وقوانين متقدمة , مجلة الاقتصاد العالمي , العدد السادس , ٢٠٠٦ .

بسبب ما تعاني منه أغلب ميزانيات دول العالم من العجز المالي أصبحت هذه الوسيلة الاستثنائية وسيلة عادية حيث تقوم وزارة المالية في كل دولة بتنظيم عملية إصدار السندات العامة وتسويقها ودفع فوائدها وتختلف القروض العامة عن الضرائب من حيث آلية التدخل حيث لا تُحدث القروض العامة نفس الآثار⁶⁶ التي تحدثها الضرائب , فتستخدم القروض في تمويل المشاريع العامة مثل مشاريع البنى التحتية أو إقامة مصانع حكومية لا تتوفر لها اعتمادات كافية أي أن القروض تشجع المستثمرين وتساهم في تطوير القطاعات الاقتصادية كما وقد تستخدم في تخفيض معدلات التضخم حيث نستطيع من خلال هذه السندات سحب السيولة الفائضة في السوق و تخفيض معدلات التضخم.

٣. الإعانات:

«هي مبالغ تخصصها الدولة لمساعدة بعض القطاعات الاجتماعية أو الاقتصادية وتهدف لإحداث تغييرات هامة في تلك القطاعات».⁶⁷

حيث أن الحكومة تقدم نوعين من الإعانات:

أ. الإعانات الاجتماعية: وهي مبالغ تخصص لمساعدة الفقراء أو العاطلين عن العمل أو للضمان الصحي والاجتماعي فقد تصل مبالغ هذه الإعانات في الدول المتقدمة إلى ٤٠٪ من حجم الموازنة العامة للدولة.

ب . الإعانات الاقتصادية: وهي المساعدات المخصصة لدعم المنتجين المستثمرين وذلك لزيادة الإنتاج وزيادة حجم الأرباح في هذا القطاع أو ذاك , أو أنها قد تمنح لدعم قدرة الصناعة الوطنية على المنافسة في الأسواق الدولية أو تمنح للمساهمة في توطيد الصناعة , كما تساهم إعانات التصدير في تخفيض التكلفة وترفع من قدرة السلع الوطنية على المنافسة وغزو الأسواق الأجنبية. إذاً تساعد الإعانات على دعم وتطوير قطاع الصناعة وزيادة حجم الناتج الصناعي الوطني .

^{٦٦} الصباحي , حمدي , دراسة في الاقتصاد العام والسياسة المالية , الدار المغربية , الدارة البيضاء , ١٩٩٢ , ص ١٧٠ .

^{٦٧} النجار , عبد الهادي , اقتصاديات النشاط الحكومي , مطبعة ذات السلاسل , الكويت ١٩٨٢ , ص ١٢١-١٢٣ .

٤. الإنفاق العام :

يمثل إحدى الوسائل التي تستطيع الدولة من خلالها التأثير على حجم الطلب الكلي في الاقتصاد فمثلاً إذا ازداد حجم الإنفاق الحكومي يزداد الطلب الكلي والعكس صحيح , ففي حالات الركود الاقتصادي تعمل الدولة على زيادة حجم الإنفاق الحكومي لتحفيز الطلب الكلي الذي يشجع على زيادة الإنتاج , والعكس في حالات التضخم نلاحظ أن الحكومة تعمل على تخفيض الإنفاق العام لخفض الطلب الكلي مما يخفض معدل التضخم.

٥. عجز الموازنة :

تنخفض الإيرادات العامة للدولة أحياناً , ولا تستطيع تغطية نفقاتها العامة فيظهر في هذه الحالة عجز في الموازنة العامة للدولة مما قد يستدعي عملية الاقتراض لمعالجة هذا العجز .

ويكون الاقتراض من ثلاث مصادر وهي:^{٦٨}

الأولى: الاقتراض من المصرف المركزي من خلال عملية إصدار النقد الجديد وهو دون تكلفة, لكنه يحدث أثراً تضخمية في الاقتصاد.

الثانية: الاقتراض من الجمهور أو من السوق النقدي وذلك عن طريق سندات الدين العام وهي قروض ذات فوائد عالية ولها فترة زمنية محددة للسداد لكنها تتمتع بمزايا إيجابية في حال استخدمتها الدولة لتمويل مشاريع البنى التحتية أو القطاعات المنتجة.

الثالثة: الاقتراض من الخارج وتتمتع هذه الطريقة بارتفاع تكلفتها كما قد تدخل الدولة في شرك التبعية السياسية والاقتصادية للدولة المقرضة لاسيما وأنها في أغلب الأحيان توجه لتمويل القطاعات الخدمية التي لا تساعد على زيادة الإنتاجية.

أهداف السياسة المالية :

^{٦٨} زكي , رمزي , عجز الموازنة العامة , دار ابن سينا للنشر , القاهرة , ١٩٩٢ , ص ٣٩ .

كما وأسلفنا الذكر بأن السياسة المالية تؤثر على حركة المتغيرات الاقتصادية وعلى مختلف الطبقات والشرائح الاجتماعية لهذا السبب تتعدد أهداف السياسة المالية وتتشابك في إطار المجتمع الاقتصادي.

١- تحقيق العدالة الاجتماعية:

تعني العدالة في المفهوم السياسي والاقتصادي والاجتماعي المساواة أمام القانون والاستفادة من الخيرات العامة وتحقيق التكافل بين الأغنياء والفقراء وإزالة جميع مظاهر التمييز بين الأفراد سواء باللون أو الشكل أو الجنس إذاً هي التمتع بالحقوق والحريات دون تمييز⁶⁹.

والآن في وقتنا الحالي ارتبط مفهوم العدالة الاجتماعية بالديمقراطية ,لأن سلطة الحاكم المنتخب أصبحت مقرونة بصناديق الاقتراع لذلك أصبحت الحكومات تخاف من الظلم وكما يرى (آلان تورين) المفكر الفرنسي أن المواطنة والتلاحم الاجتماعي والانتماء للدولة والارتباط بثقافة معينة وتاريخ مشترك قد يستثمرها الحاكم لتحقيق مصالح البعض على حساب البعض الآخر وبذلك تزول العدالة لذلك ركّز على الديمقراطية أكثر من تركيزه على العدالة الاجتماعية التي قد يختفي وراءها الحكام لتحقيق بعض المصالح الخاصة⁷⁰.

ومن خلال ما طرحه (آلان تورين) نجد أن الديمقراطية تستطيع أن تحقق العدالة الاجتماعية في المجال المالي والضريبي , لأن الضرائب تفرض على كافة المواطنين بصورة إجبارية ,ومنح إعفاء لأي مواطن يعني أنها غير ديمقراطية أي أنّ فرضها على جميع المواطنين يحقق العدالة الضريبية لكن مع اختلاف معدلات الضريبة المفروضة ونوع الضريبة ,فمثلاً تعد الضرائب الغير مباشرة من الضرائب الغير عادلة لأنها تفرض على السلع الاستهلاكية دون أن تأخذ بعين الاعتبار المقدرة التكاليفية للمستهلك , على

⁶⁹ الخزرجي , ثائر محمد , النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة , دار مجدلاوي للنشر , عمان , ٢٠٠٤ , ص ١٩٧-١٩٨

⁷⁰ تورين , آلان , ما الديمقراطية ؟ , منشورات وزارة الثقافة , دمشق ٢٠٠٠ , ص ٤٨-٥٠

العكس من الضرائب المباشرة التي تعد من الضرائب العادلة لأنها تفرض على الدخل وبناء على المقدرة التكاليفية للفرد، هذا بالنسبة لنوع الضريبة المفروضة أما بالنسبة للمعدل الضريبي فمثلاً معدل ١٠٪ ضريبة مفروضة على دخل موظف لا تقارن بمعدل ضريبة ١٠٪ مفروضة على دخل تاجر لأن هذا التاجر يكون قد أشبع حاجاته الأساسية⁷¹ على العكس من الموظف الذي لم يستطع إشباع حاجاته الأساسية وهو في حالة عجز مالي مستمر نظراً لارتفاع الأسعار مقابل ثبات الأجور.

واستناداً لما سبق يمكن تعريف العدالة الضريبية بأنها:

«وجوب اشتراك كل أفراد الدولة في أداء الضرائب المقررة بصورة تتناسب مع مقدرتهم المالية»⁷². أي أنه من خلال التعريف نجد أن الضرائب مفروضة على جميع المواطنين دون أي استثناء بشرط مراعاة الظروف المالية لكل مكلف على حده أي الغني سيدفع أكثر من الفقير.

أما الدكتور حامد دراز فإنه يذهب بعيداً في تعريف العدالة الضريبية حيث يقول:

«العدالة الضريبية معيار ذاتي غامض ونسبي قابل للتغيير والتعديل وفقاً لآراء الكاتب والمكان الذي يكتب فيه وتعريف العدالة يشبه تعريف الحق أو الخير أو الجمال»⁷³

إذاً: «النظام الضريبي العادل هو ذلك النظام الذي يترتب عليه معاملة ضريبية يؤمن غالبية أفراد المجتمع بعدالتها»⁷⁴.

إذاً الدكتور دراز يؤكد على ضرورة تحقيق العدالة الأفقية التي تقتضي بفرض ضرائب متماثلة على الممولين المتماثلين بالظروف الاقتصادية، أما العدالة الرأسية فتعني فرض ضرائب غير متماثلة على المكلفين الغير متماثلين في الدخل.

^{٧٢} شهاب، مجدي محمود، الاقتصاد المالي، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٨٥، ص ١٦٠

^{٧٣} دراز، حامد عبد المجيد، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، بيروت ١٩٨٨، ص ٢٦٢-٢٦٤

^{٧٤} فوزي، عبد المنعم، المالية العامة والسياسات المالية، دار النهضة العربية، مرجع سابق، ص ٩٥

كما أن الكاتب والعالم الاقتصادي آدم سميث تحدث عن العدالة الضريبية في كتابه ثروة الأمم للعام ١٧٧٦ حيث قال :

«العدالة تعني أن يساهم رعايا الدولة في النفقات الحكومية حسب مقدرتهم النسبية بقدر الإمكان أي بنسبة الدخل الذي يتمتعون به في حماية الدولة».

واستناداً لكل التعاريف التي سبق إيرادها نجد أن العدالة الضريبية تعني :

«فرض ضرائب أو معدلات ضريبية متساوية على جميع المكلفين والأموال الخاضعة للضريبة ولا يجوز إعفاء بعض الأفراد أو الشرائح أو القطاعات الاقتصادية دون مبررات موضوعية تستند لسياسة الدولة أو حالة الاقتصاد الوطني».

ومن هذا التعريف نستخلص خصائص العدالة الضريبية التي تتمثل بما يلي:

- تساوي المعدلات الضريبية أو الضرائب المفروضة فلا يجوز مثلاً فرض معدل مرتفع لصناعة الغزل ومعدل منخفض لصناعة النسيج.
- معاملة العاملين في قطاع معين نفس المعاملة الضريبية وإخضاعهم لمعدل ضريبي واحد.
- إعفاء ذوي الدخل المحدود وخاصة العمال المتقاعدين والعاطلين عن العمل وذوي الدخل دون حد الكفاف.
- إن الاختلاف في المعدلات الضريبية يجب أن يعتمد على مبررات اقتصادية مثل تحفيز الإنتاج في قطاع معين ،أو تنشيط الاستثمار وتشجيع التصدير في قطاع آخر وفي بعض الأحيان فرض ضرائب مرتفعة على الصناعات المضرة بالصحة مثل الكحول والتبغ.
- إذاً يعد تحقيق العدالة الضريبية هاماً جداً فهو يدفع الأفراد ويحفزهم على المساهمة في الأعباء العامة ويحاول مكافحة التهرب الضريبي الذي يساعد بعض الأفراد على تحقيق ثروات خاصة على حساب الآخرين ويدفعهم إلى عدم الاكتراث بالشؤون العامة.

. الآلية التي تؤثر بها السياسة المالية على حالة الاقتصاد الوطني:

تعد السياسة المالية من خلال الأدوات التي تمتلكها وعلى رأسها الضرائب والإنفاق العام عاملاً هاماً في

التأثير على حالة الاقتصاد الوطني من خلال تشجيع الإنتاج والتصدير , أو تخفيض الاستيراد , أو زيادة الدخل أو تخفيضها وهذه الأمور تتجلى من خلال ما يلي :

❖ قد تستخدم الدولة الضرائب في تشجيع الإنتاج في قطاع ما فتخفض من المعدلات الضريبية المفروضة عليه فيزداد الإنتاج ويرتفع معدل الاستثمار في هذا القطاع , والعكس صحيح إذا أرادت تخفيض الإنتاج في قطاع ما لا جدوى منه فإنها تزيد من المعدلات الضريبية المفروضة عليه.

❖ تعتمد الدولة في حالات الركود الاقتصادي إلى تخفيض الضرائب والاعتماد على الإصدار النقدي والقروض في تمويل الإنفاق العام الأمر الذي يزيد من الدخل في أيدي المواطنين وهذه الزيادة ستوجه نحو الاستهلاك الذي يشجع الطلب الفعلي الكلي فيزداد الإنتاج وعندها سيبدأ الاقتصاد بالخروج من حالة الركود.

❖ تعتمد الدولة في حالات التضخم على رفع معدل الضرائب وتخفيض الاعتماد على الإصدار النقدي والقروض وذلك من أجل سحب السيولة الفائضة في أيدي المواطنين الأمر الذي يدفع بمعدل التضخم للانخفاض لأن الاستهلاك ينخفض وبالتالي الطلب الكلي والإنتاج أيضاً ينخفضان. كما يعد تحقيق العدالة الضريبية بصورتها النسبية عاملاً مهماً لتحقيق العدالة الاجتماعية فمعظم الأحزاب العمالية اليسارية تسعى إلى تخفيض معدلات الضرائب على الرواتب والأجور وتزيد من معدلات الضرائب على رأس المال , وعلى العكس تسعى الأحزاب اليمينية إلى تخفيض معدلات الضريبة على الرساميل والأرباح رغبة منها في تشجيع ودعم الاستثمارات بينما تزيد معدلات الضريبة المفروضة على الرواتب والأجور زعماً منها أن المستثمر هو المحرك الأساسي في النظام الرأسمالي .

وبأي شكل من الأشكال ومهما اختلفت الأنظمة السياسية فهذا لا يقلل من أهمية المعدلات الضريبية كمفهوم سياسي واقتصادي واجتماعي, بحيث يسعى كل نظام لاستخدام الضرائب بالشكل الذي تتحقق فيه سياسته الاقتصادية والاجتماعية.

٢- تحقيق التوازن الاقتصادي:

يرى الاقتصادي الأميركي سامويلسون أن التوازن الاقتصادي الكلي هو:

« تركيبة من الأسعار والكميات الإجمالية والتي لا يرغب عندها البائعون أو المشترون أن يغيروا مشترياتهم أو مبيعاتهم أو أسعارهم».^{٧٥}

كما ويرى الدكتور سامي خليل في التوازن الاقتصادي:

"التوازن الاقتصادي الشامل يعني أن يتحقق التوازن في سوق السلع والخدمات مع تحقيق التوازن في سوق النقد".⁷⁶

أي أن كلا سامويلسون وسامي خليل أكدا على أنه:

عندما تزداد الأسعار عن المستوى التوازني فإن الإنفاق الكلي ينخفض الأمر الذي يؤدي إلى ظهور فائض في العرض (ركود)، وبالمقابل عند تنخفض الأسعار عن المستوى التوازني فإن الإنفاق الكلي يزداد ويظهر فائض في الطلب (تضخم) وهكذا ينتقل الاقتصاد من حالة التوازن إلى حالة أخرى. وتستطيع السياسة المالية من خلال الإنفاق العام الذي تؤثر فيه على العرض ومن خلال الضرائب التي تؤثر بها على الطلب أن تؤثر في الحالة الاقتصادية وتغييرها وذلك كما يلي :

ينقسم الإنفاق العام إلى قسمين :

أ _ إنفاق جاري .

ب _ إنفاق استثماري .

فعندما يزداد الإنفاق بشكل عام يزداد معه الإنفاق الكلي والطلب الكلي , وفي حال زيادة الإنفاق الجاري ستزداد دخول الأفراد وبالتالي إذا كان العرض منخفض سوف يحصل تضخم وإذا كان العرض أكبر من الطلب سيعمل الإنفاق الجاري إلى تحريك الطلب وبذلك يحصل التوازن.

^{٧٥} سامويلسون - نوردهاوس , الاقتصاد , ترجمة هشام عبد الله , مرجع سابق, ص ٢٩٤

^{٧٦} خليل , سامي , نظرية الاقتصاد الكلي , الكتاب الثاني , مطابع الأهرام , القاهرة , ١٩٩٤ , ص ٧٣٤

كما تعتمد الدولة إلى زيادة الإنفاق الاستثماري _ المتضمن شراء السلع والمواد وإقامة المصانع _ عندما يكون العرض منخفض وذلك لتشجيع القطاع الخاص على زيادة الإنتاج مما يؤدي لحدوث توازن .

وبذلك تقرر الدولة بناء على حالة الاقتصاد الاعتماد إما على الإنفاق الجاري أو على الإنفاق الاستثماري بالشكل الذي يحقق لها أهدافها.

أما بالنسبة للضرائب التي تعد من الأدوات المالية الهامة في تحقيق العدالة الضريبية والعدالة الاجتماعية من خلال إعادة توزيع الدخل القومي لصالح الطبقات الفقيرة وذلك في حال اعتمدت على الضرائب المباشرة , أما إذا اعتمدت على الضرائب الغير مباشرة فإنها ستعيد توزيع الدخل القومي لصالح الطبقات الغنية لذلك يجب أن نركز في الاعتماد على الضرائب المباشرة عند إعادة توزيع الدخل , أي السعي لتشجيع الطلب مما يؤدي لزيادة الإنتاج وحصول رواج اقتصادي. إذاً: في حال كان العرض أكبر من الطلب فإن الاقتصاد أمام حالة ركود مما يستوجب على الدولة تحفيز وتشجيع الطلب وذلك من خلال:

. زيادة حجم الإنفاق العام الجاري الذي يتضمن زيادة الأجور للعاملين والصيانة وشراء السلع والمواد.

. تخفيض الضرائب لأنها تؤثر على الدخل فتزداد الدخل بمقدار هذا الانخفاض فيزداد الطلب الكلي.

إذاً: زيادة الإنفاق العام وتخفيض الضرائب سوف تحفز الطلب الكلي.

وفي حال كان الطلب أكبر من العرض فإن الاقتصاد يكون في حال رواج وتضخم وهنا يتوجب على الدولة :

. تخفيض حجم الإنفاق العام وخاصة الجاري بحيث يؤدي ذلك إلى تراجع الطلب على السلع والخدمات وأعمال الصيانة.

. زيادة الضرائب لتخفض حجم الأرباح والمداخيل فيؤدي ذلك إلى تخفيض الطلب الكلي.

أي زيادة الضرائب وتخفيض الإنفاق العام يؤثران على الدخل فينخفض الطلب مقابل العرض ويحصل التوازن الاقتصادي الكلي.

٣- تخفيض عجز الموازنة :

يعرّف رمزي زكي العجز على أنه " التباين الشديد الحاصل بين نمو النفقات العامة للدولة ونمو الإيرادات العامة " ^{٧٧}

أي بطريقة أخرى أنه «نقص الإيرادات العامة عن مواجهة النفقات العامة».

وتعني عملية التمويل بالعجز السياسة المالية التي تستخدمها الدول النامية حتى تمويل عجز الموازنة حيث تعتمد في أغلب الأحيان على الإصدار النقدي مما يؤدي لحدوث تضخم اقتصادي . وتوضح أسباب العجز المالي بما يلي: ^{٧٨}

٣-١ . زيادة وتطور حجم الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة أو التي ينبغي تقديمها للمواطنين لتحسين ظروف المعيشة.

٣-٢ . زيادة الإنفاق على مشاريع القاعدة الأساسية من طرق وجسور ومرافق عامة ومطارات ومرافئ.

٣-٣ . زيادة حجم التوظيف الحكومي بهدف زيادة حجم العمالة.

٣-٤ . تدني مستوى الخبرات الضريبية مما يؤدي إلى زيادة حجم التهرب الضريبي.

^{٧٧} زكي , رمزي , عجز الموازنة العامة , القاهرة, ١٩٩٢ , مرجع سابق , ص ٣٩

^{٧٨} د. كنعان , علي , عجز الموازنة العامة وأسبابه وآلياته وطرق المعالجة , جمعية العلوم الاقتصادية , دمشق ١٩٩٤ , ندوة الثلاثاء الاقتصادي , ص ٣-٤

٣-٥ . الخلل الهيكلي بين قطاعات الاقتصاد الوطني حيث أن التجارة والخدمات تنمو وتتطور بمعدلات أكثر من القطاعات الإنتاجية.

إذاً: من خلال ما سبق نلاحظ أن النفقات تتزايد والإيرادات تتناقص الأمر الذي يؤدي إلى زيادة عجز الموازنة , كما أنه لا يوجد معيار محدد لتحديد نسبة العجز إلا أن الخبرات الأوروبية حددت نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (٣٪) للدول التي ستتنضم للاتحاد الأوروبي وإذا أخذنا الدول النامية في مواجهة هذه الدول تكون نسبة العجز في الدول النامية بين (١٠.٨)٪ فإذا كانت النسبة أقل من ١٠٪ فهذا يعني أن هذه الدولة تتجه نحو التطور ضمن حالة من الاستقرار المالي والنقدي.

. الآلية التي تمول فيها الدول عجز الموازنة:

هنا نقف لنفرق ونميز في حال كانت الدولة متقدمة أو نامية حيث أن الدول المتقدمة تمول العجز من خلال الاقتراض من السوق النقدية وذلك عن طريق سندات الدين العام التي تطرحها الحكومة للتداول والتي لا تكلفها سوى نفقات التسويق والفوائد المترتبة عليها .

أما الدول النامية فإنها تعتمد على الإصدار النقدي الجديد الأمر الذي يؤدي لحدوث آثار تضخمية في الاقتصاد , ولكن حالياً بسبب وجود أسواق مالية في معظم البلدان النامية أصبحت الحكومة تتجه نحو الاقتراض من الجمهور وذلك لتخفيض هذه الآثار التضخمية.

. كيف يتجلى دور السياسة المالية في تخفيض عجز الموازنة؟

من المعلوم أن المالية العامة للدولة تتكون من الإيراد العام والإنفاق العام , ففي حال كان الإيراد العام أكبر من الإنفاق العام سيتحقق الفائض أما إذا كان الإنفاق العام أكبر من الإيراد العام فسيتحقق العجز.

وبالتالي دور السياسة المالية ليس تحقيق التوازن , وإنما تمارس دورها تبعاً لحالة الاقتصاد الوطني ففي حالة الركود يتوجب على الدولة زيادة الإنفاق العام وتخفيض الضرائب وهنا سيحدث عجز مالي ولكن تكون قد ساهمت بإخراج الاقتصاد من حالة الركود إلى حالة الراج . وبالعكس في أوقات الراج تخفض الدولة الإنفاق العام وتزيد من الضرائب لكي تخفض من الضغوط التضخمية, ويتشكل عندئذ فائض لدى الدولة يستخدم في حالات الركود الاقتصادي.

إذاً لا يعتبر العجز المالي عيباً مالياً لأن أكثر ميزانيات دول العالم تعاني من العجز، ولو أنه يعتبر عيباً اقتصادياً لما ظهر في دول متقدمة قطعت أشواطاً في النمو الاقتصادي.

أي أن المشكلة ليست في العجز بل في مصادر تمويله و الحالات التي ينبغي التدخل فيها لكي يتم تطوير الاقتصاد الوطني.

٤ - تحفيز النمو الاقتصادي :

يرى بعض الكتاب الاقتصاديين أن النمو الاقتصادي هو: «زيادة في كمية عناصر الإنتاج المستخدمة ورفع كفاءتها الإنتاجية بهدف زيادة الناتج القومي».⁷⁹

أما المفهوم الثاني للنمو الاقتصادي فهو:

«الزيادة المضطربة في إمكانيات الاقتصاد على إنتاج السلع والخدمات التي يرغبها المجتمع».⁸⁰ ونقصد بالطاقة الإنتاجية جميع الموارد المتاحة كمّاً ونوعاً , لأن عملية النمو تعتمد أساساً على الزيادة في هذه الموارد والتحسين في نوعيتها .

يتضمن التعريف السابق معيارين أساسيين وهما:

- مدى الزيادة في طاقة الاقتصاد على الإنتاج.
- مدى الزيادة في الإنتاج من السلع والخدمات.

ويعد الدخل القومي من أهم المؤشرات التي تدل على النمو الاقتصادي , فإذا حدث نمو اقتصادي ولم تظهر نتائجه بزيادة دخول المواطنين يكون هذا التحسن في النمو اتجه في مجالات غير صحيحة وهنا يأتي دور السياسة المالية في توزيع وإعادة توزيع الدخل بما يحقق العدالة الاجتماعية.

. دور السياسة المالية في تحفيز النمو الاقتصادي:

أولاً: في الدول النامية السائرة على طريق النمو والتطور الاقتصادي تعد السياسة المالية ذات فعالية وأهمية كبيرة وذلك من خلال قيامها بما يلي:

^{٧٩} الدباغ , أسامة , الجومرد, أثيل , الاقتصاد الكلي , مرجع سابق , ص ٣٩٩

^{٨٠} المرجع السابق ذكره, ص ٣٩٩

١-١ . زيادة الإنفاق العام على مشاريع القاعدة الأساسية لكي يكون عاملاً مساعداً في تخفيض تكاليف الإنتاج.

١-٢ . إقامة المشاريع التي لا يقدم عليها القطاع الخاص لارتفاع تكلفتها , والقيام بمشاريع عامة لتشجيع وتحفيز القطاع الخاص.

١-٣ . تقديم الإعانات الإنتاجية لتحفيز الاستثمار والمستثمرين في فترات التأسيس وذلك لدعم الإنتاج الوطني.

١-٤ . تخفيض الضرائب أو منح إعفاءات للمنشآت الصناعية خلال فترات التأسيس وذلك لزيادة حجم التراكم الرأسمالي , وابتاع الإجراءات السابقة سيقدم المستثمرون على إقامة المنشآت , فيزداد الإنتاج ومعدل النمو الاقتصادي وتحقق الدولة أهدافها في تصنيع المواد الأولية وتشغيل العمالة الوطنية وزيادة الدخل الوطني .

ثانياً: في الدول المتقدمة تختلف الإجراءات التي تقوم بها السياسة المالية في تحفيز النمو الاقتصادي

٢-١ . تقديم الإعانات الاجتماعية للعاطلين عن العمل لتحفيز الطلب فيتشجع العرض على الزيادة. ٢-٢ . زيادة حجم الإنفاق على المعارف والتقنيات الحديثة بحيث يؤدي ذلك لزيادة حجم التوظيف والاستثمار في هذا المجال.

٢-٣ . زيادة حجم الإنفاق على خدمات الرفاهية مما يشجع الاستثمار في قطاع السياحة والرفاهية .

من خلال ما سبق نجد أنَّ الإنفاق في الدول المتقدمة يختلف عن الإنفاق في الدول النامية من حيث الجوهر والشكل , كما يختلف في النتائج لأن تحفيز النمو الاقتصادي في الدول النامية يتجه لزيادة الإنتاج من السلع والخدمات والإنتاجية بينما يتجه تحفيز النمو في الدول المتقدمة نحو زيادة الرفاهية.

المبحث الثاني: التوزيع الأولي والثانوي للدخل القومي

أولاً: التوزيع الأولي للدخل القومي

يمثل الدخل القومي عوائد عناصر الإنتاج الذين اشتركوا في العملية الإنتاجية خلال سنة فهو يتكون من الأجور والربح والفوائد والعمولات والأرباح.

كما ويعد الدخل القومي من أهم المؤشرات الاقتصادية نظراً لأنه يعبر عن حالة الاقتصاد من جهة ويرشد السلطات المالية إلى حجم الاقتطاعات المطلوبة لكي تقوم الدولة بالإنفاق العام .

وبما أنه لا يوجد قانون محدد ولا نظرية اقتصادية محددة لتوزيع الدخل القومي فالنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي القائم هو الذي يقرر حصة كل عنصر من عناصر الإنتاج فبينما النظرية الاشتراكية تقوم بتوزيع الدخل القومي لصالح طبقة العمال , نجد النظرية الرأسمالية تسعى إلى زيادة حصة الرأسماليين من الأرباح , أي أنها تطلق العنان للأرباح لذلك نجد أن هناك عدة معايير تحدد آلية توزيع الدخل القومي سبق ذكرها في المبحث الأول ولكني سأعيد إيرادها بإيجاز وهي:

- العدالة الاجتماعية التي تقضي بأن يحصل كل عنصر من عناصر الإنتاج على ما أنتجه خلال العملية الإنتاجية وبما يتناسب مع الجهد الذي بذله, فالعامل يحصل على الأجر الذي يناسب قوة عمله المبذولة والمستثمر يحصل على الربح الذي يتناسب مع حجم رأس المال العامل, ولكن تحقيق هذه العدالة يتوقف على رغبة الدولة فإن كانت تسعى للمساواة وتحقيق العدالة ستزيد حصة الأجور من الدخل القومي , أما إذا تركت العنان للأرباح فعندها ستزيد حصة الأرباح من الدخل القومي

81 .

- الظروف الاقتصادية التي تحكم آلية توزيع الدخل القومي, حيث تختلف الأنظمة الاقتصادية في نظرتها للملكية ويترك للدولة وحدها أمر تحديد الملكية على اعتبار أنها صاحبة الحق. فإذا أطلقت العنان للملكية فإنها تكون أطلقت معها العنان للأرباح والرأسماليين والملاك أما إذا أخذت الدولة

^{٨١} د. المحجوب , رفعت , الاقتصاد السياسي , الجزء الثاني , مرجع سابق , ص ٢٤٩

صفة المتدخلة وسعت لتحقيق العدالة فإنها ستحدد حصة كل من الربح والأجر من الدخل القومي بصورة عادلة.

. تعتبر عملية توزيع الدخل القومي عملية تقدير لكل طبقة اجتماعية حسب العمل الذي قدمته لأنه عندما يحصل العامل على أجر متدني فهذا يعني عدم الاحترام لطبقة العمال مما يساعد على نشوء صراع طبقي. ففي البلدان النامية يحصل الملاكين على ٧٠٪ من الأرباح بينما يحصل العمال على ٣٠٪ فقط كأجور على اعتبار أن هذه الدول تسعى لتحقيق وتنمية التراكم الرأسمالي من أجل تنفيذ برامج ومشاريع التنمية.

. تعد الإنتاجية من أهم المؤشرات الاقتصادية فكلما ازدادت الإنتاجية انعكست إيجاباً على الوضع الاقتصادي بحيث تزداد أجور العاملين و تزداد أرباح المشاريع , ولكن في حال زادت الإنتاجية ولم تزداد معها الأجور فهذا يعني استغلال للعمال ودعم للأرباح وطبقة الرأسماليين الملاك على حساب الأجور وطبقة العمال .

. يلعب العرض والطلب دوراً في تحديد درجة مشاركة أي عنصر في العملية الإنتاجية ونصيبه من الدخل القومي بغض النظر عن دور الدولة وتدخلها , لذلك في كثير من الأحيان قد تدفع الشركات والمؤسسات أجور مرتفعة على الخبرات والكفاءات النادرة في حين تدفع أجور منخفضة على الكفاءات العادية .

. كما أن الدولة والأحزاب الموجودة فيها لها دور كبير في تحديد حصة كل عنصر من الناتج القومي ففي ظل الأحزاب اليسارية التي تؤمن بضرورة زيادة الأجر للعمال وتخفيض الأرباح وضرورة فرض ضرائب عالية على الأرباح مقابل فرض ضرائب منخفضة على الأجور , وعلى العكس نجد الأحزاب اليمينية تسعى لزيادة حصة الأرباح من الدخل القومي وتؤمن بضرورة فرض ضرائب مرتفعة على الدخل مقابل إعفاء الأرباح من الضرائب لأهمية الربح في تشكيل التراكم الرأسمالي اللازم لعملية التنمية الاقتصادية.

من خلال ما سبق نجد أن المعايير والأسس التي تحدد حصة كل عنصر من الناتج القومي مختلفة ولكنها تصب في نقطة واحدة ألا وهي أن الدولة إذا أرادت تعظيم الأرباح على حساب الأجور ستسعى إلى أن تكون حصتها من الدخل القومي تقارب ٧٠٪ مقابل ٣٠٪ للأجور .

بينما إذا أرادت الدولة تحقيق العدالة الاجتماعية وتحقيق مبدأ الأهمية الفردية ودور هذا الفرد بجدارته وكفاءاته في بناء المجتمع وتطوره جعلت حصة الأجور من الدخل القومي تقارب ٧٠٪ مقابل ٣٠٪ مخصصة للأرباح من الدخل القومي.

ثانياً : التوزيع الثانوي للدخل القومي

بعد أن تتم عملية توزيع الدخل القومي بين عناصر الإنتاج ويحصل كل من ساهم في العملية الإنتاجية على حصته قد يلاحظ وجود بعض المظالم الاجتماعية مما يدفع الدولة لإزالة هذه المظالم من خلال قيامها بإعادة توزيع للدخل القومي.

حيث أن الدولة تقوم بإعادة التوزيع للدخل القومي وفقاً للأسباب والاعتبارات التالية :⁸²

١. من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية لا بد من فرض ضرائب على الأرباح والأجور فلا نستطيع المقارنة بين شخص مستثمر حصل على ربح قدره ٥ مليون ل.س مع عامل حصل على أجر سنوي وقدره ٢٠٠.٠٠٠ ل.س ولذلك تضطر الدولة إلى فرض ضريبة مرتفعة على دخل المستثمر لاقتطاع مبالغ كبيرة منه و إعادة توزيعها على هؤلاء العمال الذين حصلوا على أجور منخفضة. كما يجب إعفاء دخول العمال من الحد الأدنى اللازم للمعيشة وهو في سورية بالنسبة لضريبة الدخل (٥٠٠٠) ل.س، ولضريبة الأرباح (٥٠٠٠٠) ل.س والسعي لتطبيق مبدأ الضرائب التصاعدية لأنها الأقدر على الاقتطاع من الدخل المرتفعة بما يحقق العدالة الاجتماعية.

٢. توجد في الدولة قطاعات متعددة غير منتجة مثل قطاع التعليم والصحة والرياضة والخدمات لا تدر دخلاً وبنفس الوقت يجب على الدولة أن تتفق عليها، لذلك لا بد للدولة أن تفرض الضرائب لتحصل على الحصيلة التي يمكنها من خلالها تمويل هذه القطاعات حيث تجد الدولة في هذه القطاعات المبرر الاجتماعي والاقتصادي لفرض الضريبة وإعادة توزيع الدخل القومي.

⁸² د. كنعان , علي , الاقتصاد المالي , مرجع سابق, ص ٥٨-٦٠

٣ . وجود عدة أنواع من الملكيات (الخاصة والعامة والتعاونية) يؤدي إلى تباين حصة كل عنصر من عناصر الإنتاج ، ففي بعض الحالات قد تحابي الدولة القطاع الخاص على حساب القطاعين العام والتعاوني لذلك تلجأ الدولة إلى الضرائب لإنصاف القطاعات التي ظلمت من خلال اقتطاع جزء كبير من القطاعات التي زادت حصتها من العملية الإنتاجية في التوزيع الأولي للدخل القومي .

٤ . من الملاحظ من خلال حياتنا العملية أن مستوى التطور بين محافظة وأخرى وبين فرع إنتاجي وآخر متباين فإذا كانت الضرائب متساوية يعني زيادة الظلم الاجتماعي وعدم تحقق العدالة بينما في الواقع نجد أنه لا بد من أن تكون معدلات الضرائب المفروضة على القطاعات والفروع الإنتاجية المتطورة التي ترتفع دخولها أكبر من تلك المعدلات المفروضة على القطاعات ذات الدخل المنخفضة فمثلاً عند مقارنة محافظة دمشق مع محافظة دير الزور نجد أن الدخل في محافظة دمشق مرتفعة مقارنة بما هي عليه في دير الزور لذلك من العدالة أن يرتفع حجم الاقتطاع الضريبي في محافظة دمشق مقابل تخفيض هذا الاقتطاع أو حتى إعفاء الدخل في محافظة دير الزور ، كذلك بالنظر إلى القطاعات المنتجة نجد أن أرباح قطاع التجارة أكبر من أرباح قطاع الصناعة لذلك يجب على الضرائب التصاعدية أن تقتطع مبالغ كبيرة من أرباح قطاع تجارة لتعيد توزيعها بما يحقق العدالة على قطاع الصناعة.

٥ . يختلف دور الدولة في الاقتصاد من مجتمع لآخر فعندما تكون الدولة تدخلية ينبغي عليها زيادة حجم الاقتطاع الضريبي حتى تستطيع القيام بأعمالها وتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمالية، بينما يخفض حجم الاقتطاع الضريبي في ظل الدولة غير المتدخلة نظراً لعدم وجود برامج اقتصادية واجتماعية وسياسية كبيرة حيث أن القطاع الخاص هو من يقوم بهذه المشاريع ، ولكن اليوم مع التطورات الاقتصادية التي حدثت والأزمات الاقتصادية التي تلاحقت فرضت ضرورة أن تكون الدولة متدخلة لتستطيع تمويل برامجها الاقتصادية والاجتماعية ، فلذلك لا بد من فرض ضرائب جديدة لزيادة الحصيلة التي تستطيع مواجهة الأعباء العامة المتزايدة وبذلك نجد أن الدولة تلعب دوراً مميزاً في إعادة توزيع الدخل القومي.

ثالثاً : حجم إعادة توزيع الدخل القومي

تختلف النظريات حول مفهوم إعادة توزيع الدخل القومي فمنها من يؤمن بدور القطاع الخاص في إحداث التوازن الاقتصادي دون تدخل الدولة بينما يرى البعض الآخر ضرورة تدخل الدولة ليس فقط من أجل تحقيق التوازن وإنما أيضاً من أجل تحقيق العدالة.

وبناء على هذا نجد أن هناك العديد من العوامل التي تحدد حجم إعادة التوزيع أي حجم الاقتطاعات التي ستحصل عليها الدولة لكي تحقق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية:

٣-١

- متطلبات التطور التقني والمادي للاقتصاد :

إن انخفاض حجم التطور وحاجة الدولة إلى التوسع في بناء مشاريع البنى التحتية الأساسية ودعم إنتاج التقانات دفع الدولة إلى ضرورة زيادة حجم الاقتطاعات الضريبية حتى تستطيع أن تغطي هذه النفقات وهذا ما يتوجب على البلدان النامية _التي تعاني من ضعف هذه المشاريع وتحتاج لتأسيس قاعدة مادية تقنية_ القيام به لدفع التطور نحو الأمام . أما الدول المتقدمة فقد استكملت بناء مشاريعها فهي لا تحتاج إلى زيادة حجم الاقتطاع.

٢-٣- تحسين مستوى الحياة والرفاه الاجتماعي :

هناك الكثير من القطاعات الغير منتجة في الاقتصاد منها الثقافة والصحة والرياضة وهي بحاجة للإنفاق عليها الأمر الذي يدفع الدولة إلى زيادة حجم الاقتطاع الضريبي لتمويل النفقات العامة على هذه القطاعات, وهذا الأمر سواء في الدول المتقدمة أو في الدول النامية حيث أن الموازنة الاجتماعية قد تصل إلى ٥٠٪ من حجم الإنفاق العام في الدول المتقدمة في حين أنها لا تصل هذه النسبة إلى (٢٠ . ٣٠ ٪) في الدول النامية إذاً نحن بحاجة لزيادة الاقتطاع من أجل تمويل النفقات الاجتماعية .

٣-٣- العلاقات الاقتصادية الخارجية:

قبل ظهور اتفاقية التجارة العالمية في ١٩٩٥/١/١ كانت الحكومات تدخل في اتفاقيات فيما بينها فالدول التي توقع بينها اتفاقية تهدف إلى التخلي عن بعض ضرائبها ورسومها والدول التي لا توقع اتفاقيات تبقى ضرائبها على حالها . أما بعد توقيع اتفاقية منظمة التجارة التزمت جميع الدول الداخلة في هذه الاتفاقية بكافة معاييرها واضطرت إلى التخلي عن بعض الرسوم الجمركية الأمر الذي حبا بها أن

تفرض ما يسمى بضريبة القيمة المضافة على حركة السلع في الاقتصاد الوطني لتعويض النقص الحاصل في حصيللة الرسوم الجمركية .

٤-٣ - سياسة الدولة الاقتصادية وحجم الدعم والإعفاءات للقطاعات المهمة في الاقتصاد :

دفعت رغبة الدولة في جذب الاستثمارات وتشجيع بعض القطاعات , إلى دعم هذه القطاعات و إعفاءها من الضرائب وهنا تقع الدولة في أمرين , بأنها من جهة أعفت هذه القطاعات من الضرائب ومن جهة أخرى هي بحاجة إلى الموارد الضريبية لتمويل نفقاتها العامة المتزايدة مما يدفع بها إلى الاتجاه نحو الضرائب الغير مباشرة على سلع الاستهلاك لتستطيع أن تعوض النقص الحاصل في الضرائب المفروضة على الدخل.

ويعد قطاع الزراعة من القطاعات التي تحصل على الإعفاء الضريبي و تقدم له الإعانات لكي يزيد إنتاجه لما لهذا القطاع من دور في تقديم الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي وهو ضروري لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

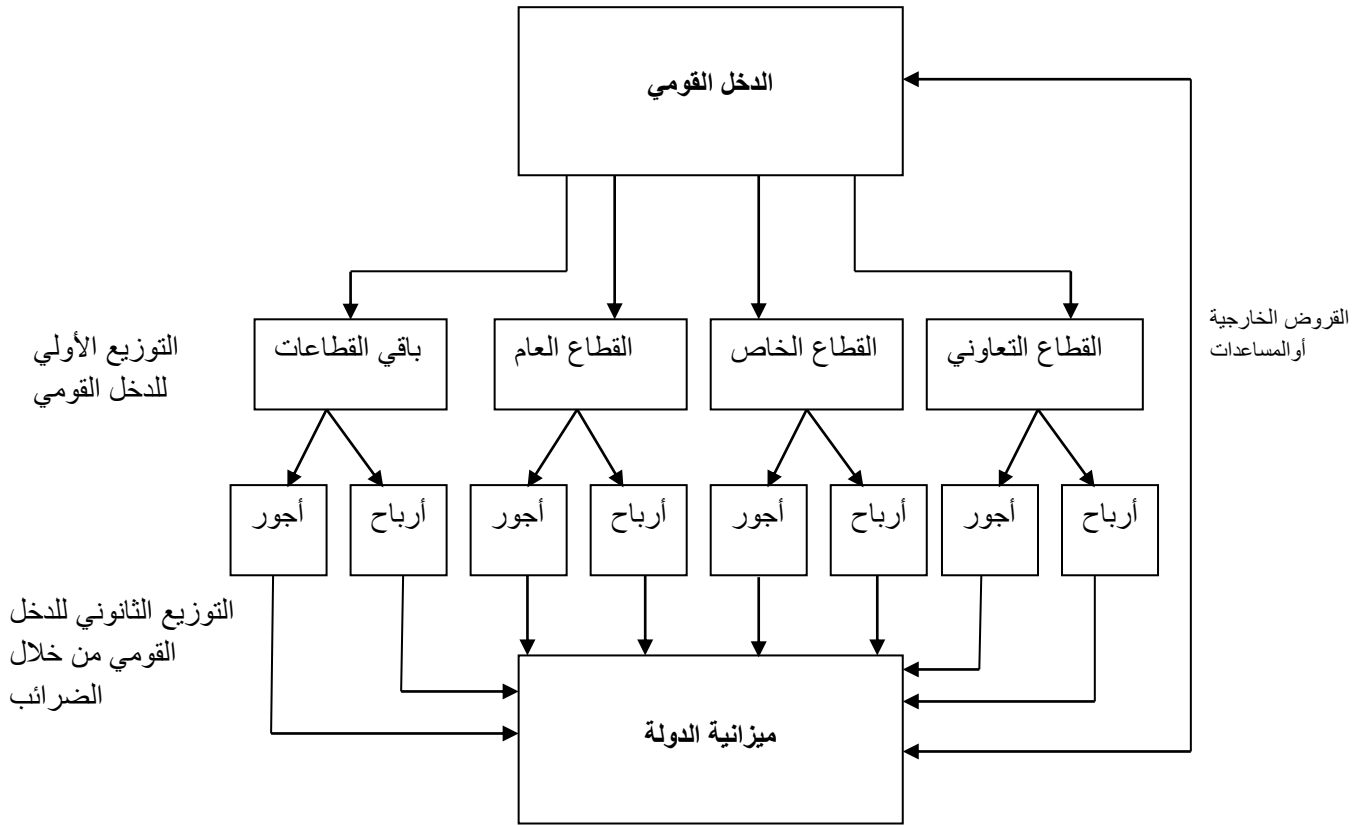
فأمام هذه الإعفاءات تجد الدولة نفسها مضطرة إلى اللجوء لما يسمى بالضرائب الغير مباشرة.

٥-٣ - مستوى الربحية في بعض الفروع:

تختلف طبيعة المشاريع الاستثمارية وحجم تكاليفها وقدرتها على طرح منتجاتها في السوق الوطني وتصدير الفائض منها نحو الخارج من قطاع إلى آخر الأمر الذي يقود إلى أن بعض القطاعات ستكون أرباحها مرتفعة بالمقارنة مع القطاعات الأخرى , عندها ستضطر الدولة لزيادة الضرائب على القطاعات التي كانت أرباحها مرتفعة مقابل تخفيضها على القطاعات التي كانت أرباحها منخفضة.

جميع العوامل السابق ذكرها تحدد حجم الاقتطاعات الضريبية التي يتوجب أن تحصل عليها الدولة لتغطي نفقاتها وفي حال لم تتمكن الاقتطاعات من تغطية حاجة الدولة إلى الأموال عندها ستضطر إلى الاستدانة داخلياً أو خارجياً.

وأخيراً يجب أن نعلم بأن الوضع المالي الصحيح في أي اقتصاد يتطلب منا إعادة تنظيم أمورنا المالية حتى لا نقع بالعجز ونضطر للاقتراض من الداخل أو الخارج لنتمكن من الانطلاق بتحقيق مشروع التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي هي هدف كل اقتصاد وغاية كل نظام



الشكل (١) يبين التوزيع الأولي والثانوي للدخل القومي

المبحث الثالث: أثر الإنفاق العام في إعادة توزيع الدخل القومي

أولاً : ماهية النفقات العامة وتطور مفهومها

تعتمد الدولة على قاعدة أولوية النفقات العامة على الإيرادات وهذا يعني أن تحدد الدولة بداية حاجاتها العامة ثم تقوم بإشباعها مما يتطلب منها إنفاق مبالغ ضخمة حتى تستطيع الوفاء بالتزاماتها وتقديم خدماتها المتعددة وهذه المبالغ الضخمة يطلق عليها بالنفقات العامة.

كما احتلت النفقات العامة مكانة هامة في الدراسات المالية ليس فقط لأنها وسيلة لإشباع الحاجات العامة وإنما لأنها السبب الوحيد الذي ركزت عليه النظرية التقليدية لحصول الدولة على الإيرادات العامة , كما أن أهمية النفقات العامة تكمن في أنها الأداة التي تساعد الدولة وهيئاتها العامة على ممارسة نشاطها المالي الهادف إلى إشباع الحاجات العامة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ثانياً : تعريف وأركان النفقات العامة

تعرف النفقات العامة بأنها «مبلغ من المال ينفقه أحد أشخاص القانون العام بقصد تحقيق منفعة عامة»⁸³.

ومن خلال هذا التعريف نحدد أركان النفقات العامة:

١ - ٢ - النفقة العامة مبلغ من المال (عيني أو نقدي):

يتطلب قيام الدولة بنشاطاتها المالية وإشباعها للحاجات العامة التي تفرضها الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الدولة وكذلك درجة التطور في هذه الدولة، توافر بعض الأموال لإشباع هذه الحاجات.

ففي العصور القديمة كانت الدولة تلجأ إلى ما يسمى بالاستيلاء الإجباري على كل ما تحتاجه من أموال وبيع دون دفع التعويض العادل أو أن تلزم الأفراد القيام بالأعمال دون أن تدفع لهم الأجر وهو ما يسمى بالسخرة أو أن يقدم الأفراد بعضاً من خدماتهم مقابل مزايا عينية كالسكن الجماعي أو الأوسمة والألقاب،

⁸³ بركات , عبد الكريم صادق , الاقتصاد المالي , الطبعة الثالثة , منشورات جامعة دمشق , دمشق , ١٩٩٢-١٩٩٣ , ص ٣٧

ومن ثم في مرحلة لاحقة لم يعد ممكن تسخير الأفراد دون تعويض أو تقديم امتيازات شرفية لهم, لذلك لجأت الدولة إلى التعويض الكلي أو الجزئي بصورة العينية فكانت تعطي حق استغلال بعض الأموال العامة للأشخاص المستولى على خدماتهم أو تقدم لهم أموالاً عينية أو تقرر التعليم الجماعي أو الخدمات الصحية والاجتماعية مجانية لمن يقدم لها خدماته.

ومع التطور الذي لحق بالمجتمع الاقتصادي تمّ الانتقال من اقتصاد المقايضة (الاقتصاد العيني) إلى الاقتصاد النقدي حيث استخدمت النقود وسيلة للمبادلة مقابل السلع والخدمات .

عندئذ أصبح الإنفاق العام يتم بالصورة النقدية للأسباب التالية: ⁸⁴

١-٢-١ - بسبب الانتقال من اقتصاد المقايضة إلى الاقتصاد النقدي واستبدال النقود بالسلع والخدمات التي يتم الحصول , لم يعد بإمكان الأفراد التعامل بالمقايضة في الوقت الذي تتعامل فيه الدولة بالنقود .

٢-١-٢ - قد تسمح النفقة العينية بإحداث خلل في نظام المساواة بين الأفراد في تحمل الأعباء العامة , فإذا كانت الدولة تحقق العدالة والمساواة في تحمل الأعباء الضريبية فإن منح بعض المزايا العينية لبعض الأفراد قد يؤدي إلى محاباة بعضهم لبعض وإخلال بمبدأ المساواة .

٣-١-٢ - نظراً لما تحتاج إليه النفقة من رقابة إدارية وشرعية لضمان توجيهها نحو الأهداف المراد تحقيقها فإذا كانت النفقة نقدية يسهل على الدولة متابعتها, بينما إذ كانت عينية سيصعب على الدولة مراقبتها تنفيذاً. ⁸⁵

٤-١-٢ - تتمتع النفقة العينية بعدد من السلبيات بدءاً من عدم الدقة والتهاون في تقديرها الأمر الذي يفسح المجال أمام السلطات العامة بإعطاء بعض الأفراد مزايا عينية تزيد في قيمتها على ثمن السلع والخدمات التي قدموها.

⁸⁴ د. الفرهود , محمد سعيد, مبادئ المالية العامة , دار النهضة العربية , القاهرة ١٩٧٢ ص (٢٣-٢٥)

⁸⁵ د. عواضة , حسن , المالية العامة, دارا النهضة العربية , بيروت , ١٩٧٣ , ص (٢٣٠-٣٣٥).

٥-١-٢- ساهم انتشار المبادئ الديمقراطية في عدم لجوء الدول إلى إلزام الأفراد وإكراههم على القيام بالأعمال أو تأدية الخدمات عن طريق السخرة.

من خلال ما تقدم ذكره نلاحظ أن الأصل في النفقات العامة أن تكون نقدية ولكن في بعض الظروف الطارئة والاستثنائية قد تضطر الدولة إلى تجنيد كافة الموارد الاقتصادية من أجل إشباع الحاجات العامة.

وإذا كانت السخرة والحصول على الخدمات بالإكراه غير مرغوب إلا أن وعي المواطنين دفعهم إلى تقديم هذه الخدمات طوعاً إذا ما دعتهم الدولة للمساهمة في إنجاز مشروع عام.

٢-٢-٢- تصدر النفقة العامة عن الدولة أو عن شخص معنوي عام⁸⁶ :

ميز الاقتصاديون بين النفقات العامة والنفقات الخاصة وذلك حسب معيارين أساسيين حيث يعتمد المعيار الأول على الجهة التي يصدر عنها الإنفاق وهو ما يطلق عليه المعيار القانوني والإداري والمعيار الثاني الذي يعتمد على الوظيفة التي تؤديها النفقة العامة ويسمى المعيار الوظيفي أو الموضوعي.

١-٢-٢- المعيار القانوني والإداري:

يعتمد هذا المعيار في تحديد طبيعة النفقة بناء على الجهة التي ستقوم بالإنفاق , فالنفقات العامة هي تلك النفقات التي يقوم بها أشخاص القانون العام وهي الدولة والهيئات العامة القومية والمحلية والمؤسسات العامة , أما النفقات الخاصة فهي التي يقوم بها الأفراد والشركات وأشخاص القانون الخاص ويستند أصحاب هذا المعيار على الاختلاف القائم بين طبيعة النشاط العام وطبيعة النشاط الخاص حيث يهدف نشاط أشخاص القانون العام إلى تحقيق المصلحة العامة بينما يهدف أصحاب النشاط الخاص إلى تحقيق مصلحة الفرد الخاصة والتي تعتمد على التعاقد ومبدأ المساواة بين المتعاقدين.

كان هذا المعيار يتناسب مع الفكر التقليدي ووجود الدولة الحارسة التي تنحصر نشاطاتها في أداء خدمات الأمن والدفاع دون التدخل في النشاط الاقتصادي ولكن مع تطور الحياة الاقتصادية وانتقال

⁸⁶ Jondean , Eric, la soutenabilité de lapolitique budgetaire , in economic et prevision , N. Paris , 1992 , P104

الدولة إلى التدخل في الحياة الاقتصادية لم يعد بالإمكان الاستمرار بالاعتماد على هذا المعيار في تحديد طبيعة النفقة لذلك حاول الاقتصاديون إيجاد معيار آخر بديل وهو المعيار الوظيفي.

٢-٢ - المعيار الوظيفي (الموضوعي):

بسبب تطور الحياة الاقتصادية واتساع نشاط الدولة المالية وتدخلها في كافة مجريات الحياة كان لا بد من الاعتماد على هذا المعيار في تحديد طبيعة النفقة على أساس طبيعة الوظيفة التي ستخصص لها هذه النفقات وبناء على ذلك تعتبر النفقات عامة إذا قامت بها الدولة بصفقتها السيادية أو إذا قام بها بعض الأشخاص الخاصين اللذين تفوضهم الدولة في استخدام سلطتها السيادية، أما النفقات التي تقوم بها الدولة أو المؤسسات العامة أو شركات القطاع العام في الظروف نفسها التي يقوم الأفراد والقطاع الخاص للإنفاق فيها فإنها تعتبر نفقات خاصة.^{٨٧}

نستخلص مما سبق أن مفهوم النفقات العامة يجب أن يتسع ليشمل جميع النفقات العامة التي تصدر عن الدولة والحكومة المركزية والمحلية والمؤسسات العامة وشركة القطاع العام وشركات الاقتصاد المختلط التي تمتلك الدولة الجزء الأكبر من رأسمالها وتسيطر عليها وتتحكم في إدارتها وهو ما يطلق عليه معيار ملكية الأموال المنفقة.

٢-٣ - تحقيق المنفعة العامة:

لا يكفي أن تكون المنفعة مبلغ من المال يصدر عن الدولة أو شخص معنوي عام وإنما يجب أن تحقق منفعة عامة أي تشبع حاجة عامة , وذلك لأن مبرر وجود النفقات العامة هو وجود حاجات عامة تتولى الدولة إشباعها نيابة عن الأفراد كما أنه إذا كان الإنفاق يهدف إلى تحقيق منفعة خاصة لبعض الفئات أو بعض الأفراد فإنه سيخرج عن إطار النفقات العامة لأنه سيتعارض مع مبدأ المساواة بين المواطنين في تحمل الأعباء العامة لأن المساواة بين الأفراد في تحمل عبء الضريبة لا يكفي لتحقيق مبدأ المساواة.

^{٨٧} د. المحجوب , رفعت , المالية العامة , مرجع سابق , ص(٣٦-٤٠) .

ولكن مع تطور الحياة الاقتصادية اختلف مفهوم النفقات العامة فقد اقتصر عند التقليديين على أداء الدولة لخدمات الجيش والدفاع والأمن , ولكن مع تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية أصبحت النفقات العامة أداة تساهم في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

كما بذل الاقتصاديون الكثير من الجهود لمحاولة إيجاد معيار محدد لقياس المنفعة العامة ومن هذه المحاولات:⁸⁸

أ . تتحقق المنفعة العامة القصوى عندما تتساوى التضحية الحدية التي يتحملها الأفراد في سبيل تمويل النفقات العامة مع المنفعة الحدية لدخولهم المتبقية بعد اقتطاع جزء من هذه الدخول لتمويل النفقات العامة.

ب . تتحقق المنفعة العامة القصوى عندما تتساوى المنافع الحدية لجميع النفقات العامة في مجالات استخدامها المتعددة.

ج . تتحقق المنفعة العامة القصوى عندما يتم توزيع النفقات العامة على مجالات استخدامها المتعددة بحيث يتحقق أكبر قدر من الدخل القومي الحقيقي.

نرى من خلال هذه المحاولات التي قام بها الاقتصاديون وكثرة الانتقادات التي وجهت لهم أنه لا يوجد معيار دقيق لقياس المنفعة العامة بل يمكن القول بأن فكرة المنفعة العامة تختلف من دولة إلى أخرى ومن نظام اقتصادي لآخر ومن مرحلة لأخرى ضمن إطار الدولة الواحدة .

ثالثاً : آثار النفقات العامة في الإنتاج القومي

تهدف النفقات العامة إلى إشباع الحاجات العامة وبالتالي يشكل التوسع في النفقات العامة في مختلف أنواعها آثار متعددة في كافة الميادين بالإضافة إلى تأثيرها في مختلف المتغيرات الاقتصادية المتمثلة بالدخل القومي ومكوناته من استهلاك وإدخار واستثمار, وفي التأثير في المستوى العام للأسعار وفي توزيع الدخل القومي بالتالي التأثير في التوازن الاقتصادي العام.

⁸⁸ د. لطفي , علي , د. العدل , محمد رضا , اقتصاديات المالية العامة , مكتبة عين شمس , القاهرة , ١٩٨٦ ص (١٢-٧)

وتتوقف الآثار الاقتصادية للنفقات العامة على عدة عوامل أهمها طبيعة النفقات والقصد الذي تسعى لتحقيقه وطبيعة الإيرادات اللازمة لتمويل هذه النفقات , والوضع الاقتصادي السائد, حيث نجد أن النفقات العامة تحدث آثاراً اقتصادية مباشرة في الإنتاج القومي من خلال تأثيرها في قدرة الأفراد ورغبتهم على العمل والادخار والاستثمار وتأثيرها على تحويل عناصر الإنتاج وعلى القوى المادية للإنتاج وعلى الطلب الفعلي، وستظهر هذه الآثار على النحو التالي:

١ - ٣ - أثر النفقات العامة في قدرة الأفراد على العمل والادخار والاستثمار:

تؤثر طبيعة النفقات العامة بشقيها النقدي والمعنوي على كفاءة الأفراد حيث تساهم في رفع مستوى كفاءتهم وتزيد قدرتهم على العمل, فمثلاً النفقات العامة النقدية مثل الإعانات النقدية العائلية والمعاشات قد تزيد من كفاءة الأفراد ولكن آثار مثل هذه النفقات النقدية لا تظهر على الأفراد الذين يتسلمونها مباشرة بقدر ما تظهر هذه الآثار على أولادهم في المستقبل.^{٨٩}

أما النفقات العامة العينية من خدمات الصحة والتعليم والسكن فإنها قد تزيد من كفاءة الأفراد الذين يتلقونها وقدرتهم على العمل بقدر يفوق ما يحققه الحجم نفسه من النفقات النقدية ,حيث أن النفقات العامة قد تنفق على أغراض أقل نفعاً للفرد من الخدمات المجانية التي تقدمها الدولة له ,كما وتعتبر التنظيمات الجماعية لخدمات التعليم والصحة أكثر تحقيقاً للكفاءة الاقتصادية من غيرها من التنظيمات. كذلك يعتبر إنفاق الدولة على المرافق التقليدية العامة من دفاع خارجي وأمن داخلي وقضاء ضروري للإنتاج , فهذه المرافق والخدمات التي تقدمها الدولة يصعب بدونها القيام بالإنتاج لأنها توفر عنصر الأمان والطمأنينة للأفراد لقيامهم بالنشاط الإنتاجي حيث أن زيادة النفقات العامة على الخدمات السابقة سيحدث توزيع دخول للأفراد المستفيدين منها وستزيد إمكانية الأفراد على الادخار في حال تم توفير جزء من دخولهم النقدية الذي أحدثته النفقات العامة المقدمة لخدمات صحية وتعليمية (مثلاً), وستساعد هذه الأموال المدخرة على زيادة مقدرة الفرد على الاستثمار في حال تم توجيه هذه المبالغ المدخرة نحو الهيئات العامة أو الخاصة التي تعمل في ميادين الاستثمار مثل إنشاء المصانع وبناء محطات توليد للطاقة. كما تعتبر

^{٨٩} Hansen ,B.The economic theory of finance policy ,Allen & unwin, London , 1980, p (15-20)

المبالغ التي تقرضها الدولة للمشاريع الإنتاجية الخاصة والإعانات المقدمة لها من العوامل الهامة في تشجيع الأفراد على العمل والادخار والاستثمار الأمر الذي يؤثر في الإنتاج القومي .

نستخلص أن كل ما تقدمه الدولة وما تتفقه على الوظائف التقليدية من أمن داخلي وخارجي وقضاء , وعلى الوظائف والمهام الجديدة الملقاة على عاتقها, وعلى التعليم والصحة والبطالة والعجز والشيخوخة تؤثر في قدرة الأفراد على العمل والادخار والاستثمار الأمر الذي يؤثر في الإنتاج القومي.

أي أن الفرد الذي يحصل على إعانة اجتماعية سوف يزداد دخله بمقدار هذه الإعانة , والفرد الذي يحصل على الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم سوف يزداد دخله بمقدار هذه الخدمات , أي أن هذه النفقات تمثل إعادة توزيع الدخل لصالح من يحصلون عليها .

٢-٣ - أثر النفقات العامة في الادخار والاستثمار:

هناك أنواع من النفقات العامة قد تزيد من رغبة الأفراد على العمل وبالتالي على الادخار والاستثمار إلا أنه توجد أيضاً أنواع من النفقات العامة لها آثار عكسية, أو قد تختلف وجهات النظر نحوها فمثلاً تقول إحدى وجهات النظر بأنه في حال كان حجم المنافع التي تعود لفرد ما من النفقات العامة لا تؤثر على مقدار ادخاره فهذا سيؤدي إلى نتائج سيئة, حيث أن الفرد الذي يتوقع الحصول على مبالغ ثابتة مضمونة ودورية وغير مشروطة كالمعاشات وفوائد الدين العام والإعانات لن تزيد رغبته على العمل والادخار بل على العكس ستساعد على تقليل هذه الرغبة.^{٩٠}

إلا أنه توجد وجهة نظر معاكسة تماماً حيث تقول أن هذه النفقات العامة ليست ثابتة على اعتبار أن الفرد لا يحصل على المعاش إلا بعد أن يخدم الدولة لفترة طويلة من الزمن وفوائد الدين العام لا يحصل عليها الفرد إلا بعد أن يكتتب في سندات الدين العام بمبلغ من المال كان قد ادخره سابقاً وبذل جهداً كبيراً في تحصيله وكذلك الإعانات لا تدفعها الدولة إلا في حالات المرض أو البطالة.

^{٩٠} د. ناشد, سوزي عدلي , المالية العامة , منشورات الحلبي الحقوقية , بيروت , لا يوجد تاريخ , ص ٧١-٧٢

كما تساهم النفقات التي تقدمها الدولة للقطاعات الإنتاجية لإقامة مشاريع البنى التحتية بشكل مباشر في زيادة الإنتاج وزيادة حجم الاستثمار وتشغيل العاطلين عن العمل , فيؤدي ذلك إلى زيادة الدخل فيزداد الادخار والاستثمار , كذلك تساهم الإعانات الإنتاجية في زيادة حجم الإنتاج .

٣-٣ - آثار النفقات العامة في انتقال عناصر الإنتاج:

يظهر تأثير النفقات العامة على انتقال عناصر الإنتاج بين الاستخدامات والأماكن المختلفة على النحو التالي:

٣-٣-١ - عندما تقوم الدولة بوظائفها التقليدية وتوجه النفقات العامة نحو إشباع هذه الوظائف والحاجات , هذا الأمر سيتطلب منها توجيه بعض عناصر الإنتاج إلى تلك المجالات ورغم أن هذه الوظائف التقليدية لا تساهم مباشرة في زيادة الإنتاج ولكنها تعد عامل مهم في تهيئة الظروف المناسبة لازدهار النشاط الإنتاجي ونموه.

٣-٣-٢ - يؤدي الإنفاق العام في ظل الأنظمة الرأسمالية إلى زيادة الإنتاج القومي , وذلك لانتقال عناصر الإنتاج إلى بعض الاستخدامات والمجالات التي لا يتجه إليها القطاع الخاص إما لأن أرباحها لا تظهر بصورة فورية أو أن أرباحها قليلة لا تتناسب مع حجم المخاطر التي ترتبط بهذه المشاريع أو أنها تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة يعجز عنها الأفراد أو القطاع الخاص ومثل هذه المشروعات: مشاريع الأبحاث العلمية والتعليم والصحة والضمان الاجتماعي , وقيام الدولة بهذه الوظائف سيساهم بانتقال بعض من عناصر الإنتاج إلى تلك المشاريع.

٣-٣-٣ - قد ترغب الدولة في بعض الأحيان بزيادة استخدام وإشاعة نوع ما من السلع والخدمات فتقوم بتوجيه النفقات العامة نحوها مما يؤدي إلى انخفاض كلفة إنتاج وأسعار هذه السلع والخدمات فيزداد الطلب عليها مما يزيد من إنتاجها حتى يصبح العرض قادراً على مواجهة الطلب , ولكن يجب الانتباه إلى أن انتقال عناصر الإنتاج إلى إنتاج هذا النوع من السلع والخدمات يجب ألا يؤدي إلى انتقالها وتحويلها عن الاستخدامات الأكثر فائدة .

٤-٣-٣- قد تساعد النفقات العامة في تحويل عناصر الإنتاج بين المناطق المختلفة لزيادة الإنتاج القومي فيها وذلك من خلال الإعانات التي تقدمها السلطات الحكومية إلى بعض المؤسسات والهيئات المحلية لتشجيعها على القيام بوظائفها على أكمل وجه مما يساهم في رفع مستوى الكفاءة الاقتصادية بهذه المناطق.

مما سبق نجد أن النفقات العامة تساهم في تحويل عناصر الإنتاج من قطاع إلى قطاع آخر ومن نشاط اقتصادي إلى نشاط اقتصادي آخر، أو من مشروع لآخر ضمن القطاع نفسه أو من منطقة لأخرى داخل الاقتصاد القومي وغالباً ما يُحدث هذا الانتقال في عناصر الإنتاج أثراً على الإنتاج القومي.

كما أن الإنفاق على البنية التحتية أو تقديم الإعانات سوف يساعد القطاع الخاص على إقامة مشاريع جديدة ، الأمر الذي يزيد من حجم الإنتاج ويوفر السلع للاقتصاد الوطني، وبذلك تكون الدولة قد ساهمت في زيادة الإنتاج من خلال الإنفاق العام .

رابعاً- آثار النفقات العامة في المقدرة الإنتاجية القومية

يقصد بالقوى المادية للإنتاج الموارد الطبيعية والقوى العاملة ورأس المال الفني والإنتاجي وهي ما تمثل بمجموعها المقدرة الإنتاجية القومية حسب توافرها كمياً ونوعاً ، حيث أن النفقات العامة تساهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة بزيادة المقدرة الإنتاجية من خلال تنمية عناصر الإنتاج بالكم والنوع. ولتحديد أثر النفقات العامة بزيادة المقدرة الإنتاجية لا بد من التمييز بين نوعي النفقات العامة:

١-٤ . النفقات العامة الاستثمارية:

وهي النفقات العامة الإنتاجية التي تحقق تراكم في رأس المال القومي من خلال تكوين رؤوس أموال عينية جديدة ، وزيادة في المقدرة الإنتاجية القومية على المدى الطويل بالإضافة إلى أن زيادة القدرة على الإنتاج ستعكس بزيادة مباشرة في الدخل القومي الجاري.^{٩١} كما تساهم بعض النفقات العامة في خفض نفقة الإنتاج ، بالتالي سيزداد الناتج القومي وستزداد الأرباح ومثل هذه النفقات: النفقات التي تمول الهياكل الأساسية للإنتاج كالطرق والنقل والمواصلات والطاقة وتقدم الفن الإنتاجي.

^{٩١} د. المحجوب، رفعت ، المالية العامة ١٩٩٠ ، مرجع سابق ص (١٣٠- ١٣١).

٢-٤ - النفقات العامة الاستهلاكية :

وهي النفقات العامة الجارية التي تزيد من القدرة الإنتاجية القومية ولكن بصورة غير مباشرة مثل الإعانات الاجتماعية والنفقات التي تخصص للأبحاث العلمية والخدمات الطبية والثقافية والتعليمية التي تؤدي إلى زيادة في الناتج القومي الجاري وارتفاع في المقدرة الإنتاجية للفرد.

خامساً - آثار النفقات العامة في الطلب الفعلي

يتكون الطلب الفعلي من الطلب على الاستثمار وعلى الاستهلاك ويتوقف حجم الدخل القومي بفرض ثبات المقدرة الإنتاجية القومية على الطلب الفعلي، أي على الإنفاق الكلي المتوقع على كل من الاستهلاك والاستثمار .

تشكل النفقات العامة جزءاً هاماً من الطلب الفعلي بحيث أن أهمية هذا الجزء تزداد مع زيادة دور الدولة وتدخلها في الحياة الاقتصادية .

ومن الملاحظ أن النفقات العامة تلعب دوراً هاماً في تحديد مستوى التشغيل الكلي ومستوى الناتج القومي الجاري من خلال تأثيرها في مستوى الطلب الفعلي .

سادساً - آثار النفقات العامة في الاستهلاك القومي

يقصد بالآثار المباشرة للنفقات العامة في الاستهلاك القومي تلك الزيادة في الطلب الاستهلاكي حيث أن هذه الزيادة تتجلى بإحدى الطريقتين:

الطريقة الأولى: شراء الدول لبعض السلع والخدمات الاستهلاكية.

الطريقة الثانية: قيام الدولة بتوزيع دخول تخصص جزئياً أو كلياً للاستهلاك.

١ - ٦ - النفقات العامة التي تشكل طلباً مباشراً على السلع والخدمات الاستهلاكية :

تشكل النفقات العامة التي تقوم بها الدولة طلباً على بعض السلع والخدمات الاستهلاكية التي تؤثر بالاستهلاك القومي وذلك من خلال ما يلي^{٩٢}

١-٦-١ . تقوم الدولة بشراء بعض من الخدمات الاستهلاكية مثل الخدمات الطبية والصحية والأمن والدفاع أي ما يطلق عليه الاستهلاك الحكومي العام وتعتبر هذه النفقات العامة نفقات استهلاكية رغم أنها تحقق وتخلق خدمات عامة تسهم في زيادة الإنتاج القومي وزيادة الدخل القومي والدخل الفردي، ولكن واقعة إنتاج هذه الخدمات تندمج في واقعة استهلاكها مما دفع بنا التركيز على صفتها كنفقات استهلاكية. ١-٦-٢ . تقوم الدولة في حالات أخرى بشراء سلع استهلاكية مثل الملابس والمواد الغذائية والمواد الطبية لإشباع حاجة بعض العمال والموظفين والأفراد والقوات المسلحة أو قد يكون الغرض من شراء هذه السلع توزيعها بالمجان على بعض الفئات الاجتماعية الفقيرة أو على طلاب المدارس أو بهدف زيادة المخزون في حالات الحروب والظروف الاستثنائية ومن ثم توزيعها على الأفراد وبمقابل كلي أو جزئي أو حتى بالمجان ، إذا قيام الدولة بشراء هذه السلع الاستهلاكية يؤدي إلى تحويل منفعة المبالغ من الدولة إلى الأفراد المستفيدين ، ويؤثر مباشرة في الاستهلاك القومي.

٢ - ٦ - توزيع الدولة لدخول تخصص جزئياً أو كلياً للاستهلاك

تقوم الدولة بتوزيع دخول نقدية للأفراد بمقابل أو دون مقابل حيث تخصص هذه الدخول

جزئياً أو كلياً للاستهلاك على النحو التالي :

١-٦-٢ . تتعدد وتتوزع أشكال النفقات العامة التي تمنحها الدولة لأفرادها فإما أن تكون هذه النفقات على شكل رواتب وأجور تمنحها الدولة لعمالها وموظفيها ، أو تكون على شكل ريع تمنحه لمؤجر لها أو على شكل فوائد تمنحها لمقرضيه حيث أن الدولة توزع هذه النفقات مقابل حصولها على الخدمات الشخصية وتمثل هذه النفقات أهم الموارد النقدية للأفراد.

^{٩٢} - د. العلي، عادل - الكاوي ، طلال، اقتصاديات المالية العامة ، الكتاب الأول ، جامعة الموصل ، العراق ، ١٩٨٨ ، ص (٢٨-٣٠).

كما وتعد هذه النفقات من النفقات المنتجة بسبب الميل المرتفع لدى الأفراد نحو الاستهلاك فإنهم يقومون بإنفاق غالبية دخولهم أو جميعها على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية , مما يدفع لزيادة الطلب عليها, وزيادة الطلب تعني لا بد من توفر العرض الكافي من هذه السلع والخدمات مما يدفع بالإنتاج القومي نحو الزيادة فتزداد معه دخول الأفراد وهكذا ضمن دورة اقتصادية متلاحقة ومتكاملة.

٢-٢-٦- تقوم الدولة في بعض الحالات بمنح وتوزيع الإعانات الاجتماعية والاقتصادية دون مقابل لبعض الفئات الاجتماعية ومنتجي بعض السلع مثل إعانات البطالة والعجز والشيخوخة والمرضى أو الإعانات التي تمنحها الدولة لبعض منتجي السلع من أجل تخفيض كلفة إنتاجها , وتخفيض أسعارها من أجل زيادة استهلاكها.

إذاً مجمل هذه الإعانات الاجتماعية والاقتصادية الممنوحة توجه بطبيعتها لشراء السلع والخدمات الاستهلاكية ومن ثمّ لزيادة الاستهلاك القومي .⁹³

نجد من خلال ما سبق أن أثر النفقات العامة في الاستهلاك القومي يعتمد على نوع هذه النفقات فيما إذا كان مخصص مباشرة للاستهلاك أو موزع بصورة دخول تخصص كلياً أو جزئياً للاستهلاك ويتجلى دور الدولة بالتأثير على مستوى الاستهلاك القومي من خلال تحديد حجم الرواتب والأجور أو الإعانات الاجتماعية والاقتصادية الممنوحة , مما يفيد الدولة في وضع وترتيب سياسة النفقات العامة في ضوء الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية والأهداف التي تسعى لتحقيقها.

سابعاً - آثار النفقات العامة في الاقتصاد القومي (مضاعف الإنفاق العام)

لا يقتصر أثر النفقات العامة على الآثار الاقتصادية المباشرة فقط وإنما يتعداها ليشمل الآثار الاقتصادية الغير مباشرة بسبب ما يسمى بدورة الدخل فمثلاً تحدث النفقات العامة آثاراً غير مباشرة في الاستهلاك القومي من خلال ما يسمى بأثر مضاعف الإنفاق العام .

١-٧ - أثر المضاعف

⁹³ د. الطي, عادل- الكداوي, طلال, اقتصاديات المالية العامة , مرجع سابق , ص ٢٠٠-٢٠٢

يوضح مفهوم المضاعف أن حدوث تغير معين في حجم الإضافات سيؤدي إلى حدوث تغير أكبر منه في حجم الدخل التوازني وبنفس الاتجاه أي : الزيادة المبدئية في الإضافات ستؤدي إلى حدوث زيادة أكبر منها في الدخل التوازني والعكس صحيح .⁹⁴

فمثلاً يعتبر مضاعف الإنفاق الحكومي المعامل العددي الذي يوضح مقدار الزيادة في الدخل القومي التي تتولد عن الزيادة في الإنفاق الحكومي من خلال ما تؤثر به هذه الزيادة على الإنفاق الاستهلاكي.⁹⁵

أي أن أثر المضاعف يتوقف على الميل الحدي للاستهلاك حيث يزداد مع زيادة الميل الحدي للاستهلاك وينخفض بانخفاضه:

$$\frac{1}{1 - \text{الميل الحدي للاستهلاك}} = \text{الضارب}$$

ولكن لدينا العلاقة: الميل الحدي للاستهلاك + الميل الحدي للادخار = ١

⇐ الميل الحدي للادخار = ١ - الميل الحدي للاستهلاك

$$\frac{1}{\text{الميل الحدي للادخار}} = \text{الضارب}$$

أي الضارب يساوي مقلوب الميل الحدي للادخار .

- نستنتج أن مقدار الضارب يتوقف على الميل الحدي للاستهلاك أو على مدى صغر الميل الحدي للادخار فكلما كانت الكميات التي تنفق على الاستهلاك أكبر كان الضارب أكبر، وكلما كانت الكميات التي تدخر من الدخل أكبر كان الضارب أصغر.

لكن هذه النظرية (نظرية المضاعف) التي تناولها الاقتصادي كينز انتقدت كثيراً للأسباب التالية⁹⁶

^{٩٤} د. شرف , سمير , الاقتصاد المالي والنقدي , جامعة تشرين , مرجع سابق , ص ٣٤٤

^{٩٥} د. ناصر , زين العابدين, علم المالية والتشريع المالي , دار النهضة العربية , بيروت , ١٩٧١, ص ١١٣

٧-١-١- تستند هذه النظرية إلى الميل الحدي للاستهلاك للمجتمع أي تمثل اتجاه المجتمع في مجموعه وهذا الأمر يخالف الواقع الاقتصادي وذلك لأنه يلغي خصائص القطاعات والفئات المختلفة فالميل الحدي للاستهلاك يختلف من قطاع لآخر ومن طبقة لأخرى وهذا يعني أن الآثار الغير مباشرة للنفقات العامة لا تتوقف فقط على الحجم الكلي للنفقات العامة, بل تتوقف أيضاً على الغرض منها وعلى نوع المستفيدين منها ففي حال كانت الزيادة في النفقات العامة لصالح الطبقات الفقيرة أو ذوي الدخل المحدود التي يرتفع لديها الميل الحدي للاستهلاك سيكون أثرها أكبر من النفقات العامة التي تستفيد منها الطبقات ذات الدخل المرتفع والتي ينخفض فيها الميل الحدي للاستهلاك.

٧-١-٢ - قيام نظرية كينز على افتراض بلوغ النشاط الإنتاجي مستوى التشغيل الكامل أي أنه افترض تميز الجهاز الإنتاجي بالمرونة اللازمة لمقابلة أي زيادة محتملة في الطلب .

٧-١-٣ - افترض كينز أن استخدامات الزيادة في الدخل الناجمة عن الإنفاق الاستثماري الأولي تقتصر على الادخار والاستهلاك , بينما قد يقترن توزيعها ببعض صور التسرب من دورة الدخل كسداد الديون المستحقة , أو شراء بعض الأصول التي لا ينفق باعوها قيمتها أو شراء بعض السبائك والحلي الذهبية .

٧-١-٤ - تميزت نظرية كينز بالطابع الغير ديناميكي نتيجة لاستبعادها الآثار المترتبة على تقلبات الميل الحدي للاستهلاك خلال الفترة الزمنية التي تنقضي ما بين تحقق الزيادة في الدخل واستخدامها في الإنفاق الاستهلاكي .

وهذا ما نراه في الدول النامية حيث أن المضاعف فيها منخفض رغم ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك وذلك لضعف إمكانيات الاستثمار الإنتاجي , ووجود كثير من العقبات التي تحول دون تحقيق المرونة في الجهاز الإنتاجي وهذا يعني أن آثار المضاعف تتجه نحو الأسعار, فالمضاعف لا يحقق آثاره العينية

^{١٦} د. بركات , عبد الكريم صادق - د. البطريق , يونس أحمد - د. دراز , حامد عبد المجيد , المالية العامة , الدار الجامعية , بيروت , لبنان ١٩٨٦ , ص ١٥٣-١٥٥ .

إلا من خلال اقتصاد متقدم يتمتع جهازه الإنتاجي بمرونة كافية للاستجابة للزيادات المتتالية في الاستهلاك.

ثامناً - آثار النفقات العامة في إعادة توزيع الدخل القومي:

يعد موضوع توزيع الدخل القومي من المواضيع الهامة ليس فقط في مجال الدراسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وإنما أيضاً في مجال الدراسات المالية فهو مرتبط بعلاقة وثيقة مع نظرية الإنتاج ويتوقف على الفلسفة الاقتصادية والسياسية التي تتبناها الدولة.

ويقصد بإعادة توزيع الدخل القومي تغيير حالة توزيع الدخل القومي عن طريق تدخل الدولة باستخدام الوسائل المالية وغير المالية.

يتم توزيع الدخل القومي في الاقتصاديات الرأسمالية التي تقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج بين مختلف الموارد والقوى الاقتصادية التي تساهم في عملية الإنتاج وفقاً لقوانين السوق في صورة أجور وأرباح وفوائد وريوع وهو ما يؤدي إلى وجود تفاوت كبير في توزيع الدخل مما يتطلب ضرورة تدخل الدولة لإجراء التعديلات اللازمة التي تجعل عملية التوزيع أقرب إلى العدالة من خلال ما يعرف بإعادة توزيع الدخل القومي باستخدام النفقات العامة.

ويأتي دور الدولة في إعادة توزيع الدخل القومي على مرحلتين حيث أن المرحلة الأولى تشمل توزيع الدخل القومي بين الذين شاركوا في إنتاجه أي بين المنتجين وهو ما يعرف بالتوزيع الأولي ، ومن ثم تتدخل مرة أخرى الدولة عن طريق إدخال التعديلات الضرورية من الناحية الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية أو الإقليمية على التوزيع الأولي وهو ما يعرف بإعادة توزيع الدخل القومي أي التوزيع بين المستهلكين.

٨-١ - تدخل الدولة في التوزيع الأولي (بين المنتجين):

في هذه المرحلة تتدخل الدولة عند توزيع الدخل القومي بين المنتجين وذلك من خلال ما يلي :

٨-١-١ - تتدخل الدولة من خلال النفقات الحقيقية التي تؤدي إلى خلق زيادة مباشرة في الإنتاج القومي حيث أن هذه النفقات الإنتاجية تؤدي إلى توزيع دخول جديدة على

عناصر الإنتاج التي أسهمت في خلق هذه الزيادة في الإنتاج وهي الأجر والفائدة والربح أي تؤدي إلى توزيع الدخل بين المنتجين.

٢-١-٨ - الأثر الثاني يتجلى عند تحديد مكافآت لعوامل الإنتاج فيما أن يكون بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة فالتحديد المباشر سيكون على النحو التالي:

بالنسبة للأجور سيكون من خلال تحديد حد أدنى للأجور.

بالنسبة للفوائد سيوضع حد معين بسعر الفائدة السائدة , مثلاً يحدد هامش معين لسعر الفائدة بين (٥-٧) %.

بالنسبة للإيجارات من خلال تثبيت نسبة معينة للإيجار وتكون حسب العرض والطلب .

بالنسبة للأرباح من خلال السماح بتوزيع نسبة معينة من الأرباح وذلك بتحديد نسبة الربح لرأس المال أو نسبة الربح لكل سلعة منتجة .

ويلاحظ أن تحديد أي نوع من عائدات عوامل الإنتاج السابقة سيؤثر على نصيب ذلك العامل من الدخل القومي وأن محاسبة الدولة لأي عامل من العوامل الإنتاجية يعني توجيه التوزيع الأولي للدخل القومي لمصلحته , أمّا التحديد الغير مباشر يتم عن طريق أسعار السلع والخدمات المنتجة ويترتب على هذا التدخل في الأسعار التأثير على عائدات عوامل الإنتاج ومن ثم على توزيع الدخل فيما بينها.⁹⁷ إن كل عنصر من عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية يلعب دوراً كبيراً في تحديد حصته من الدخل , فالملاكين مثلاً لديهم القدرة السياسية للتأثير على الدولة ومن ثم تصدر قرارات لا تحدد الأرباح فيرفعون الأسعار وترتفع حصتهم من الدخل القومي , في حين لا يستطيع العمال التأثير على الحكومة لذلك تحدد لهم الحد الأدنى للأجور وعادة ما تكون عند حد الكفاف , لذلك تكون حصتهم من الدخل القومي متدنية ٣٠% للأجور مثلاً بينما الأرباح تحصل على ٧٠%.

^{٩٧} د. بركات , عبد الكريم صادق , المالية العامة , مرجع سابق , دمشق , ١٩٩٣ , ص (١٤٨ - ١٥٤)

٢ - ٨ - تدخل الدولة في إعادة التوزيع (التوزيع بين المستهلكين):

تتدخل الدولة في هذه المرحلة لإجراء التعديلات اللازمة على الدخل النقدية والعينية الناجمة عن التوزيع الأولي لإعادة توزيع الدخل القومي بين المستهلكين معتمدة في ذلك على الأدوات المالية المختلفة من أجل رفع مستوى رفاهية المواطنين أو مستوى الرفاهية القومية لتحقيق أكبر إشباع جماعي ممكن.

وعلى اعتبار أن الإنفاق العام أحد الأدوات المالية التي تعتمد عليها الدولة في إعادة توزيع الدخل القومي فلتحديد الأثر الذي تقوم به النفقات العامة لا بد من التمييز بين النفقات العامة الحقيقية والنفقات العامة التحويلية .

١ - ٢ - ٨ - أثر النفقات التحويلية:

"وهي تلك النفقات التي لا تؤدي إلى إحداث زيادة مباشرة في الإنتاج القومي وإنما تقتصر على تحويل جزء من الدخل فيما بين الفئات الاجتماعية وفروع الإنتاج المختلفة" .⁹⁸

وتنقسم هذه النفقات إلى ثلاث أنواع وهي:

أ . النفقات التحويلية الاجتماعية.

ب . النفقات التحويلية الاقتصادية.

ج . النفقات التحويلية المالية.

كما ويعتبر هذا النوع من النفقات أحد أهم الأدوات التي يعتمد عليها في إعادة توزيع الدخل القومي وتزداد أهميتها كلما زاد حجمها من النفقات العامة وسيظهر دورها على الشكل التالي:

عندما تقوم الدولة بالنفقات الاجتماعية العامة مثل النفقات الصحية والتعليمية وتوزع هذه الخدمات على المستفيدين منها بالمجان أو بأسعار تقل عن تكلفتها (كلفة إنتاجها) هذا الأمر سيؤدي إلى إعادة توزيع الدخل القومي لمصلحة الأفراد المستفيدين من هذه الخدمات (الفقراء) .

⁹⁸ د. الفرهود , محمد سعيد , مبادئ المالية العامة , جامعة حلب , سورية , ١٩٩٤ , ص (١١٠-١١٤).

. كذلك يترتب على النفقات التحويلية المباشرة (النقدية) كالإعانات الاجتماعية التي تدفع نقداً في حالات المرض والشيخوخة والبطالة , توليد دخول أو بالأصح إعطاء دخول للفقراء فيزداد استهلاكهم الأمر الذي يؤدي لإنصاف هؤلاء ومن ثمّ زيادة الدخل القومي .

. كما يترتب على النفقات التحويلية الغير مباشرة (العينية) مثل الإعانات الاقتصادية والمالية التي تمنح لبعض المشاريع لتشجيع إنتاجها أو تمنح لقطاع التصدير أو تدفع لبعض السلع من أجل تخفيض أو تثبيت أسعارها , المساهمة بإعادة توزيع الدخل القومي لصالح الجهات المستفيدة من هذه الإعانات والنفقات , رغم أن حدود الاستفادة منها تتحدد بشراء السلعة وتعتمد على الكمية المستهلكة منها . أما فيما يتعلق بالنفقات التحويلية المالية فهي تتمثل بأقساط القروض العامة وفوائدها ويؤثر هذا النوع من النفقات في إعادة توزيع الدخل القومي من خلال الفوائد التي تستحق على القروض العامة التي تعقدها الدولة ويكون ذلك لمصلحة المكتسبين ومتوقفاً على بنية التنظيم الفني للقرض إذا كان موجه لمصلحة ذوي الدخل المنخفض أو ذوي الدخل المرتفعة .

٢-٨- أثر النفقات الحقيقية:

يقصد بها " تلك النفقات التي تؤدي إلى زيادة في الإنتاج القومي بصورة مباشرة " ^{٩٩} .

أي أنها تؤدي إلى خلق دخول جديدة فتساهم في التوزيع الأولي للدخل بثلاث طرق:

- تؤدي النفقات الحقيقية التي تهدف إلى تحقيق أهداف اجتماعية مثل النفقات الصحية والثقافية إلى توزيع الدخل القومي وذلك عندما تقوم الدولة بتقديمها مجاناً أو بأسعار تقل عن تكلفة إنتاجها وهي بذلك تماثل النفقات التحويلية الاجتماعية التي تعيد توزيع الدخل القومي لصالح الطبقة المستفيدة من ذوي الدخل المحدود.

- قد تتضمن الرواتب والأجور التي تمنحها الدولة على نفقة تحويلية في جزء منها عندما تتجاوز هذه الأجور قيمة الخدمات المدفوعة مقابلها ولذلك لا بد من التعرف على القيمة السوقية للخدمات المدفوعة وهو أمر ليس سهلاً لذلك يفضل اعتبار الرواتب والأجور نفقات حقيقية في مجموعها . في

^{٩٩} د. المحجوب, رفعت , المالية العامة, ١٩٩٠ , مرجع سابق ص (١٤٨-١٥٤).

بعض الحالات قد تسبب النفقات العامة الحقيقية والتحويلية ارتفاعاً في المستوى العام للأسعار وهذا يتوقف على مرونة الجهاز الإنتاجي مما يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل القومي لصالح الدخل الجديدة على حساب الدخل الثابتة والمتغيرة ببطء وهما يعني إعادة توزيع الثروة لصالح المدنيين وعلى حساب الدائنين.

. هناك نوع من النفقات تقوم به الدولة تسعى من خلاله إلى تقديم خدمات غير قابلة للتجزئة مثل نفقات الأمن والدفاع والعدالة والصحة العامة والجسور والطرق والمطارات والموانئ حيث تؤدي هذه النفقات إلى زيادة الرفاهية لكافة أفراد المجتمع .

ولضمان توزيع هذه النفقات بين الفئات الاجتماعية المختلفة لا بد من الاعتماد على إحدى الطريقتين وهما:

الأولى: إما أن تقسم هذه النفقات بين الأفراد بالتساوي أو بما يتناسب مع حجم دخل كل منهم فكلما ارتفع دخل الفرد ارتفع نصيبه من الحماية والرفاهية الجماعية.

الثانية: أن يتم استبعاد هذه المنافع غير القابلة للانقسام عند قياس عملية إعادة توزيع الدخل القومي.

ومن ناحية أخرى يمكن للنفقات العامة التي تقوم بها الدولة أن تعيد توزيع الدخل القومي توزيعاً قطاعياً وتوزيعاً إقليمياً حيث يعرف التوزيع القطاعي: " بأنه توزيع الدخل القومي بين القطاعات التي يتكون منها الاقتصاد القومي زراعة، صناعة، خدمات.."¹⁰⁰

ويعرّف التوزيع الإقليمي: " بأنه توزيع الدخل القومي بين الأقاليم المختلفة التي يضمها الاقتصاد القومي داخل الدولة."¹⁰¹

ويتجلى تأثير النفقات العامة عند التوزيع القطاعي والتوزيع الإقليمي بإحدى الطريقتين:

الطريقة المباشرة: عند إقرار الخطة الاقتصادية والاجتماعية للدولة قد يتقرر تنمية قطاع أو منطقة أو إقليم معينين عندها ستلجأ الدولة إلى توجيه النفقات العامة الاستثمارية المباشرة إلى ذلك القطاع أو

^{١٠٠} د. صدقي، عاطف، مبادئ المالية العامة، مرجع سابق ص(١٥١-١٥٣).

^{١٠١} د. صدقي، عاطف، مبادئ المالية العامة، مرجع سابق، ص ١٥٤.

المنطقة فترتفع نسبة مساهمة هذا القطاع في الدخل القومي ويستفيد العاملون فيه من منافع الاستثمار، وقد تلجأ الدولة هنا إلى زيادة دخول العاملين في قطاع معين أو منطقة معينة مما يعيد توزيع الدخل القومي لصالح المستفيدين والعاملين في هذا القطاع .

أما الطريقة الغير مباشرة: فتتجلى بالعديد من الوسائل منها:

أ . أن تمنح الدولة إعانات اقتصادية لمشاريع تقام في منطقة معينة أو تدخل ضمن قطاع إنتاجي معين.

ب . أن تقوم الدولة بإحداث الهياكل الأساسية والاقتصادية والاجتماعية التي تربط بقطاع محدد أو ضمن منطقة معينة داخل الدولة كالطرق ومراكز التدريب والمطارات ومحطات توليد الطاقة الأمر الذي يشجع الاستثمار الخاص التوجه إلى القطاع أو المنطقة التي ترغب الدولة بتطويرها وتنميتها.

ومن أهم المؤشرات التي يعتمد عليها في مقياس أثر النفقات العامة في الاقتصاد القومي:

$$\frac{\text{النفقات العامة لسنة معينة}}{\text{الدخل القومي للسنة ذاتها}} = \text{الميل المتوسط للنفقات العامة}$$

$$\frac{\text{الزيادة في النفقات العامة}}{\text{الزيادة في الدخل القومي}} = \text{الميل الحدي للنفقات العامة}$$

$$\frac{\text{التغير النسبي في النفقات العامة}}{\text{التغير النسبي في الدخل القومي}} = \text{المرونة الداخلية للنفقات العامة}$$

إلا أنه يجب الإشارة إلى أن دراسة أثر النفقات العامة في إعادة توزيع الدخل القومي لا يقتصر على طبيعة النفقات العامة بل يتطلب التعرف على مصدر تمويل هذه النفقات فمثلاً إذا كانت الدولة تعتمد في تمويل نفقاتها على إيراداتها من الضرائب التصاعدية التي تفرض على ذوي الدخل المرتفعة ومن الرسوم وإيرادات أملاك الدولة فهنا سيكون دور وأثر النفقات العامة لمحاولة تقليل التفاوت بين دخول الطبقات

دون إحداث أي زيادة في الأسعار مع الأخذ بعين الاعتبار مرونة الجهاز الإنتاجي.^{١٠٢} أما إذا كان تمويل النفقات العامة من خلال الضرائب التي تفرض على الطبقة المتوسطة والفقيرة أو من القروض العامة والإصدار النقدي الجديد فإن أثر هذه النفقات سينصرف إلى زيادة التفاوت في الدخل بين مختلف الفئات الاجتماعية، ويسبب زيادة في الأسعار مما يظهر ضغوط تضخمية مع الأخذ بعين الاعتبار مرونة الجهاز الإنتاجي ومستوى التشغيل في الاقتصاد القومي .

¹⁰² Ackley, G. " Macro economics : Theory and police ", Macmillan publishing , New York 1978, p411

المبحث الرابع: أثر الضرائب في إعادة توزيع الدخل القومي

أولاً : النظام الضريبي والدخل

تعريف الضريبة وعناصرها

تعرف الضريبة بأنها: «اقتطاع مالي يلزم الأشخاص بأدائها للسلطات العامة بصفة نهائية دون مقابل معين بغرض تحقيق نفع عام».¹⁰³

ومن هذا التعريف نجد أن الضريبة تتألف من العناصر التالية:

١. الضريبة اقتطاع مالي:

تقتطع الضريبة من أموال الأفراد وإذا كانت الضرائب تفرض وتجبى في العصور الحديثة نقداً فإنها في العصور القديمة والوسطى كانت تفرض وتجبى عيناً وذلك إما بشكل التزام من الأفراد بتسليم الدولة أشياء معينة، أو جزء من محصولهم، أو بشكل التزام الأفراد بتقديم عمل معين للدولة أو لمشروعاتها (السخرة) حيث كانت هذه الصور لفرض وجباية الضرائب تتفق مع الاقتصاديات العينية التي كانت سائدة آنذاك، ولكن اليوم في العصور الحديثة ومع انتشار الاقتصاديات النقدية أصبحت القاعدة العامة هي أن تفرض الضرائب وتجبى بصورتها النقدية لا بصورتها العينية إلا في الحالات الاستثنائية مثل الحروب والأزمات حيث في مثل هذه الظروف قد تلزم الدولة الأفراد القيام ببعض الأعمال جبراً أو حتى إلزامهم بالتنازل عن بعض ممتلكاتهم.

٢. يخضع للضريبة الأشخاص الطبيعيون والأشخاص المعنويون على حد سواء :

تستقر الضريبة في الذمة المالية للأفراد الطبيعيين , أي الملتزم القانوني بدفع الضريبة قد يكون شخص طبيعي أو شخص معنوي كما قد يكون هذا الشخص أحد أشخاص القانون العام أو القانون الخاص.

^{١٠٣} د. الفرهود , محمد سعيد , علم المالية العامة , مرجع سابق , ص (٢٦٨ - ٢٧١)

٣. الضريبة إجبارية :

تعتبر الضريبة إجبارية لأن فرضها وجبايتها من المكلفين يعتبران من الأعمال السيادية التي تتمتع بها الدولة ويترتب على ذلك أن تتفرد الدولة دون اتفاق مع الممول بوضع النظام القانوني للضريبة (وعاءها ومعدلها, المكلف بأدائها, كيفية تحصيلها).

ويتضح عنصر الجبر بلجوء الدولة إلى التنفيذ الإجباري عند امتناع الممول عن دفع الضريبة المستحقة عليه , وعنصر الجبر هذا هو ما يميز الضريبة عن الأسعار العامة التي يدفعها الفرد مقابل شراء خدمات المشروعات العامة كما أنه يميزها عن القروض العامة الاختيارية التي يكتتب فيها الأفراد بإرادتهم .

٤. الضريبة تدفع بصفة نهائية :

وهذا يعني أن الممولين لا يستطيعون استرداد ما دفعوه للخزانة العامة كضرائب, وهذا يميزها عن القروض العامة حيث تلتزم الدولة برد المبلغ الذي اقترضته سواء أكان القرض اختيارياً أم إجبارياً .

٥. ليس للضريبة مقابل معين :

يدفع الممول الضريبة دون أن يحصل مقابلها على نفع خاص به فالممول يدفعها باعتباره عضواً في المجتمع المرتبط معه بروابط متعددة مما يفرض عليه المساهمة فيما ينفقه المجتمع من نفقات عامة كالخدمات العامة التي تقدمها الدولة كالدفاع والأمن والقضاء ولا شك أن دافع الضريبة يستفيد من هذه الخدمات العامة ولكن دون أن يحصل على نفع يخصه بالذات.

وعلى هذا فإن فرض الضريبة وتحديد مقدارها لا يتوقف على ما يعود للممول من نفع خاص بل يتوقف على المقدرة التكاليفية , والسلطات العامة هي التي تحدد المقدرة التكاليفية التي تفرض الضريبة على أساسها.

كما تختلف الضريبة عن الرسم والأتاوة الذين تحصل عليهما الدولة ولكن مقابل نفع خاص للأشخاص الذين تقدم لهم الخدمات.

٦. غرض الضريبة هو تحقيق النفع العام :

إذا كانت الضريبة لا تفرضها الدولة مقابل نفع خاص لدافعها فإن الدولة تلتزم باستخدام حصيله الضريبة عموماً وحصيله الإيرادات العامة في تحقيق المنافع العامة كما ويمنع استخدام حصيلتها في إشباع الحاجات والمنافع الخاصة , وفي العصر الحديث استقر مبدأ المنفعة العامة للضريبة وأصبح أحد المبادئ الدستورية العامة الواجب إتباعها.

ثانياً . أهداف الضريبة

اختلفت أهداف الضريبة تبعاً للحالة الاقتصادية التي مرت بها المجتمعات , ففي ظل التقليديين كانت تعتبر الضريبة مجرد أداة مالية لتحقيق التوازن بين النفقات والإيرادات ولكن مع تطور حاجات المجتمع وتعددتها وعجز أنظمة التقليديين عن إيجاد حلول للأزمات التي مرت بها الاقتصاديات , فكان لا بد من ظهور أنظمة جديدة حددت أهداف ومعايير جديدة للضرائب فأصبحت الضرائب تعد أداة ليست فقط ذات غرض مالي وإنما وسيلة لتحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.¹⁰⁴

١-٢ - الغرض المالي للضريبة:

يقصد بالغرض المالي هو مد الخزنة بالأموال اللازمة لتغطية النفقات العامة وقد ساد هذا المبدأ في ظل الدولة الحارسة, وحتى تستطيع الضريبة أن تحقق أكبر قدر ممكن من الإيرادات للدولة فإنه يجب أن تتوافر فيها الصفات التالية:

١-٢-١ - الإنتاجية :

تعتبر الضرائب إنتاجية عندما تأتي بأكثر حصيله صافية ممكنة من الإيرادات وذلك بعد خصم نفقات الجباية , ولكي تحقق الضرائب أكبر حصيله لا بد أن تتوفر فيها القواعد العامة للضرائب كما يجب أن تتوافر فيها صفة العمومية وصفة عدم الشعور بها من قبل المواطنين حتى تتفادى إثارتهم وسخطهم ويترتب على هذا عند التقليديين أن خير الضرائب هي الضرائب الغير مباشرة لأنها تختفي ضمناً بثمن السلعة ولا يتمكن الممول من تحديد المبالغ التي دفعها كضرائب.

¹⁰⁴ SMITHTES, Arthur, The Budgetary process in the united states , Mc. Graw Hill , 1995, P 125 .

٢-١-٢ - الثبات :

يقصد بثبات الضريبة ألا تتغير حصيلتها تبعاً للتغيرات التي تطرأ على الحياة الاقتصادية وخاصة أوقات الكساد , حيث يلاحظ في أوقات الرواج الاقتصادي أن حصيلة الضرائب تزداد بسبب زيادة الدخل والإنتاج مما يتفق مع قاعدة إنتاجية الضريبة , بينما في أوقات الكساد تنخفض حصيلة الضرائب مما يعرض السلطات العامة لضغوط كبيرة حيث تزداد مسؤولياتها في مثل هذه الأوقات (أي تزداد نفقاتها , بالتالي الحاجة إلى مصادر تمويل هذه النفقات) .

وإذا كان الثبات يختلف من ضريبة لأخرى, فتعد الضرائب المفروضة على السلع الاستهلاكية أفضل من الضرائب المفروضة على الدخل والسبب يعود إلى أن حجم الاستهلاك الضروري لا ينخفض في أوقات الكساد إلا بنسب بسيطة تقل عن نسبة انخفاض الدخل.

٢-١-٣ - المرونة :

يقصد بها ثبات المطرح مع زيادة معدل الضريبة ومن ثم تعد الضرائب المرنة هي من تزداد حصيلتها مع زيادة معدلها دون أن ينكمش مطرحها بينما الضرائب الغير مرنة هي من تنخفض حصيلتها وينكمش مطرحها مع زيادة معدلها .

٢-١-٤ - الحياد :

يقصد بالحياد أن يقتصر هدف الضريبة على الغرض المالي وحده دون التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ودون التأثير على الممولين بدفعهم إلى القيام بعمل معين أو حتى الامتناع عن القيام بعمل معين ويتحقق حياد الضريبة عندما لا تحدث الضريبة أي تغيرات في المراكز النسبية للممولين أي إذا لم تؤدي إلى تغيير في مرتبة كل منهم في سلم التوزيع.

وعلى اعتبار أن الضرائب تمثل اقتطاع نقدي وأن النقود لا تستطيع أن تكون محايدة بسبب التقلبات في القيمة الشرائية , إذاً لا تستطيع الضرائب أن تكون محايدة بالإضافة إلى أن تحقق حياد الضريبة يحتاج إلى دقة في التنظيم الضريبي لتفادي تأثير الضريبة في البنيان الاقتصادي والاجتماعي وهذا أمر مستحيل.

٢-٢ - الغرض الغير مالي للضريبة: 105

يتضح هذا الغرض الغير مالي من خلال استخدام الضريبة في تحقيق مجموعة من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية:

٢-٢-١ - الأغراض الاجتماعية للضريبة:

تتجلى هذه الأغراض من خلال:

٢-٢-١-١ - تخفيف حدة التفاوت بين الدخل والثروات حيث تعمل الدولة على زيادة الضرائب على أصحاب الدخل المرتفعة ومن ثم تقوم بإعادة توزيع حصيلتها على الفقراء وأصحاب الدخل المنخفضة وذلك من خلال فرض ضرائب تصاعدية على الدخل والضرائب على التركات.

٢-٢-١-٢ - قد تستعمل الضرائب أحياناً كأداة لتشجيع النسل في البلاد القليلة السكان وذلك من خلال منح إعفاءات ضريبية أو تخفيض معدل الضريبة لمن ينجبون عدداً معيناً من الأطفال حيث تزداد الإعفاءات كلما زاد عدد الأطفال.

٢-٢-١-٣ - قد تهدف الدولة من خلال الضرائب إلى تشجيع استهلاك بعض السلع المرغوب فيها اجتماعياً وتقليل استهلاك السلع الأخرى الضارة بالصحة وغير المرغوب فيها.

٢-٢-٢ - الأغراض الاقتصادية للضريبة:

٢-٢-٢-١ - محاربة الضغوط التضخمية والمحافظة على قيمة النقد الوطني في حال زادت حدة هذه الضغوط نتيجة لزيادة العرض النقدي عن حجم المنتجات فترتفع الأسعار وتندهور قيمة النقد الوطني في الداخل كما تنقص الصادرات ويحدث عجز في ميزان المدفوعات , بالتالي ستندهور قيمة النقد الوطني أيضاً في سوق القطع الأجنبي . لكن تستطيع الحكومة من خلال زيادة العبء الإجمالي للضرائب أن تقتطع

105 DUVERGER, Maurice, Finances Publique, 5eme ed, Paris, 1968, p201

جزءاً من دخول الأفراد فينخفض دخلهم مما يرغمهم على تقييد استهلاكهم فينخفض الطلب الكلي وتنخفض معه الضغوط التضخمية .

٢-٢-٢-٢ - توجيه عناصر الإنتاج نحو الفروع الإنتاجية التي ترغب الدولة بتطويرها إما من خلال إعفاء هذه الفروع من الضرائب أو من خلال فرض ضرائب قليلة عليها

٢-٢-٢-٣ - قد ترغب الدولة بتشجيع أنواع معينة من المشاريع لاعتبارات معينة فتعفي هذه المشاريع من الضرائب كلياً أو جزئياً.

٢-٢-٢-٤ - تقوم الدولة بحماية الصناعة الوطنية ومعالجة العجز في ميزان المدفوعات من خلال فرض ضرائب جمركية مرتفعة على الاستيراد من الخارج أو بإعفاء الصادرات من الضرائب كلياً أو جزئياً.

٢-٢-٢-٥ - تستخدم الضريبة في البلاد الرأسمالية المتقدمة كأداة لتحقيق مستوى التوظيف الكامل حيث تطبق الضرائب بشكل ينقص من ادخار أصحاب الدخل المرتفعة من خلال فرض ضرائب مرتفعة عليهم , وترفع من استهلاك الطبقات الفقيرة (بإعفاءهم أو تخفيض الضرائب عليهم) كما تستخدم الدولة حصيلة الضرائب المفروضة على أصحاب الدخل المرتفعة لتمويل النفقات الحكومية فيزيداد الاستهلاك الحكومي ويرتفع الطلب الكلي .

٢-٢-٢-٦ - تساعد الضرائب على تنفيذ الخطة الاقتصادية ولاسيما الضرائب على رقم الأعمال التي تعتبر أداة هامة لتنفيذ الخطة الاقتصادية والاجتماعية في بلاد التخطيط الشامل.

٢-٢-٢-٧ - تهدف الضرائب في الدول المتخلفة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية ومن ثم فإنها تقوم بتعبئة الموارد الاقتصادية وتوجيهها لتحقيق أغراض التنمية كأن تستخدم الضرائب لتشجيع الادخار والحد من الاستهلاك.

ثالثاً : أثر الضرائب في الاقتصاد القومي

يتجلى أثر الضرائب في الاقتصاد القومي على اعتبار أنها إحدى الأدوات التي تعتمد عليها الدولة في تنفيذ سياساتها , ومن المعلوم أن الدخل القومي يتحول جزء منه إلى استهلاك واستثمار وجزء

منه يذهب إلى الخزينة العامة للدولة من خلال الضرائب ، بالتالي يؤثر الاقتطاع الضريبي على الإنتاج وعلى قيمة المنتجات وعلى الاستهلاك والادخار والاستثمار .

١-٣- أثر

الضرائب على الإنتاج¹⁰⁶ :

يؤثر فرض ضرائب مباشرة وغير مباشرة على قطاع إنتاجي محدد ، على المنتج بالدرجة الأولى ومن ثم على المستهلك ومن خلال معدل الضريبة ودرجة مرونة العرض والطلب سيحاول المنتج التكيف مع هذه الآثار فإما يتخذ قراره بزيادة الإنتاج أو تخفيضه .

إذاً الضريبة تقتطع جزء من دخل المنتج وتؤثر على عمله بصورة مباشرة فإذا فرضت بمعدلات مرتفعة فإن المكلف صاحب الدخل المرتفع سيتقاعس لأن جزء كبير من دخله سيقطع أي أنه لن يعمل لزيادة إنتاجه فيخفض الناتج القومي مما يؤدي إلى عرقلة التقدم الاقتصادي ، أما إذا كان أثرها ايجابياً فسيسعى المكلف الذي انخفض دخله إلى تعويض هذا النقص فيضطر إلى شراء مواد أولية إضافية وتوظيف يد عاملة جديدة إضافية لزيادة الإنتاج ولكن يشترط هنا أن تكون الزيادة ضمن حد معين يتناسب فيه الجهد الذي يبذله المنتج مع المنفعة التي يتوقع الحصول عليها .

٢-٣- أثر الضريبة على الاستهلاك :

يعد تخفيض الضريبة على المكلفين ذوي الدخل المحدود والذين يتميزون بارتفاع ميلهم الحدي للاستهلاك ، سبباً في ارتفاع استهلاكهم من السلع الأساسية فتتشط القطاعات الاقتصادية التي تنتج هذه السلع من خلال زيادة الطلب عليها ، أما ذوي الدخل المرتفع فنجد أن الاقتطاع الضريبي لا يؤثر على نشاطهم الاستهلاكي لأنهم يحافظون على مستوى معيشتهم ، إلا إذا فرضت الضريبة على سلع الاستهلاك غير الضروري عندها سينخفض الميل لاستهلاك هذه السلع عند ذوي الدخل المرتفعة ويزداد ميلهم للادخار مما يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل القومي بين الاستهلاك والادخار .

٣-٣- أثر الضريبة على الادخار والاستثمار :

يؤدي فرض الضريبة إلى إنقاص الدخل المتاحة للادخار لدى الأفراد ، فعندما يتم فرض ضريبة على الطبقة ذات الدخل المرتفع ، نجد أنها ستنتج إلى إخراج مدخراتها إلى السوق لأن هذه الطبقة

¹⁰⁶ د. دويدار ، محمد ، مبادئ الاقتصاد السياسي ، الجزء الرابع (الاقتصاد المالي) ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، ٢٠٠٣ ، ص ٢٦٣-٢٦٤

ستضحي بجزء من مدخراتها من أجل المحافظة على مستوى معيشتها , أما فرض الضريبة على الطبقات الفقيرة لا يؤثر في ادخارها على اعتبار أنها لا تملك فائض لتدخره , وعلى العكس تخفيض الضرائب على ذوي الدخل المرتفع سيزيد من مدخراتهم التي تساهم في عملية التنمية الاقتصادية وذلك عندما يتم توجيه هذه المدخرات إلى المشاريع الاستثمارية المنتجة , ¹⁰⁷ حيث يمثل الاستثمار محور التنمية الاقتصادية وأداة لتحقيق النمو الاقتصادي الذي يتوقف معدل نموه على كمية الاستثمارات وتوزعها بين الفروع المختلفة للنشاط الاقتصادي , فعندما يتم فرض ضريبة على قطاع اقتصادي بمعدل منخفض أو عندما يتم منح إعفاءات ضريبية واسعة , يوجه الممولون استثماراتهم نحو هذا القطاع ولهذا السبب يعمل متخذي القرار في الدول النامية إلى دراسة الحالة الاقتصادية ومن ثم وضع الأنظمة الضريبية الملائمة .

108

رابعاً : مضاعف الضرائب

يقصد بمضاعف الضرائب مقدار التغير الذي يلحق بالدخل القومي نتيجة التغير في الضرائب على اعتبار أن الضرائب إحدى الأدوات التي تساهم في تعديل الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع بالإضافة لقدرتها على ترشيد استخدام الأموال العامة وتحقيق أقصى إنتاجية من هذه الأموال كذلك لها القدرة في التأثير على حجم العمالة والدخل القومي ومستويات الأسعار والاستثمار ونسبتهم ضارب الضرائب من خلال معادلة التوازن للدخل القومي على فرض أن الضريبة هناك مستقلة عن الدخل فإذا زادت الضرائب بقيمة ثابتة وهي (ΔT) مع ثبات النفقات العامة فتسبب الضريبة تغييراً في الدخل مقداره $\Delta Y \Leftarrow$

$$Y + \Delta Y = \frac{1}{1-B} (\infty - B[T + \Delta T] + I + G)$$

ب طرح هذه المعادلة من معادلة التوازن

^{١٠٧} بشور , عصام , المالية العامة والتشريع الضريبي , منشورات دمشق , الطبعة الثانية , ١٩٩٧-١٩٩٨ , ص ٢٠٩-٢١١

^{١٠٨} الشيخ , أحلام علي , نظام الضرائب النوعية ونظام الضريبة على الإيراد العام (حالات في التشريع الضريبي المقارن , رسالة ماجستير بإشراف د. محمد خالد المهاني , جامعة دمشق , دمشق , سورية , ١٩٩٩ .

$$Y = \frac{1}{1-B}(\alpha - BT + I + G) \Rightarrow$$

$$\Delta Y = \frac{1}{1-B}(-B\Delta T) = \frac{-B}{1-B}\Delta T \Rightarrow$$

$$KT = \frac{-B}{1-B} \text{ الضارب الضريبي}$$

على اعتبار أن الميل الحدي للاستهلاك يأخذ قيمته بين (٠-١) و $0 < B < 1$

وحيث أن G تمثل الإنفاق الحكومي ، وأن I تمثل الاستثمار .

ف نجد أن القيمة المطلقة لمضاعف النفقات العامة أكبر من القيمة المطلقة للمضاعف الضريبي بمعنى أن زيادة النفقات العامة بمبلغ ما ستؤدي إلى زيادة الدخل القومي بمقدار أكبر من النقص الحاصل في الدخل القومي عندما نقوم بزيادة الضرائب لأن :

$$\frac{1}{1-B} > \frac{-B}{1-B}$$

الحالة الثانية: وهي عدم استقلالية الضريبة بالنسبة للدخل

تعني أن ننطلق من فرضية وجود ضريبة متناسبة مع الدخل القومي حيث أن t : معدل الضريبة المرتبط بالدخل

$$T = t(y)$$

وعندئذ تصبح معادلة التوازن من الشكل

$$Y = \alpha + B(Y - yt) + I + G$$

الاستثمار ← I

الإنفاق الحكومي ← G

$$\Delta Y + Y = \alpha - BY + Byt + I + G \Rightarrow$$

بالطرح من معادلة التوازن الكلي

$$\Delta Y = \frac{1}{1 - B + Bt} \cdot \Delta T \Rightarrow$$

$$KT = \frac{1}{1 - B + Bt}$$

خامساً : أثر الضرائب المباشرة والغير مباشرة في إعادة توزيع الدخل القومي

من المعلوم أنه يقصد بإعادة توزيع الدخل القومي إدخال التعديلات على التوزيع الأولي للدخل القومي من خلال اقتطاع جزء من دخول الأفراد وتحويلها إلى الدولة حيث تتجلى آثار الضرائب المباشرة في عملية إعادة التوزيع من خلال تخفيض الدخل النقدية بينما آثار الضرائب الغير مباشرة تظهر من خلال رفع أسعار المنتجات .

1-5- دور الضرائب المباشرة في إعادة توزيع الدخل القومي:^{١٠٩}

يقصد بالضرائب المباشرة الضرائب على الدخل والضرائب على رأس المال وفيما يتعلق بالضرائب على الدخل فيتوقف أثرها في إعادة التوزيع فيما إذا كانت تفرض بمعدل نسبي أو بمعدل تصاعدي فإن فرضت بمعدلات نسبية فهي غير عادلة لأنها لا تراعي المقدرة التكاليفية للممولين، وإن فرضت بنسبة واحدة على جميع الأفراد ستكون أشد وطأة على أصحاب الدخل المنخفضة مقارنة بأصحاب الدخل المرتفعة.

وفي حال اقتطعت بصورة تصاعدية فإنها عادلة وتراعي المقدرة التكاليفية بين الممولين وتسعى لتحقيق العدالة والمساواة بين الفقراء والأغنياء .

^{١٠٩} د. الفرهود , محمد سعيد , المالية العامة , مرجع سابق , ص ٢٢٦

أما الضرائب على رأس المال ولاسيما الضرائب على التركات والضريبة على قيم رأس المال العقارية أو المنقولة فهي تسعى إلى تقليل حدة التفاوت بين الطبقات الاجتماعية.

٢-٥- دور الضرائب الغير مباشرة في إعادة توزيع الدخل القومي:¹¹⁰

وهي الضرائب التي تفرض على سلع الاستهلاك وتؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات , حيث يتحمل عبئها الضريبي ذوي الدخل المنخفضة لأنهم يتمتعون بارتفاع ميلهم الحدي للاستهلاك ورغم هذا يتوقف أثر هذا النوع من الضرائب على نوع السلع التي تفرض عليها الضريبة فيما إذا كانت (كمالية . شائعة . ضرورية) وعلى أسلوب فرضها سواء كانت قيمية أم نوعية. فإذا فرضت الضرائب الغير مباشرة على السلع الكمالية تعتبر عادلة لأن عبئها الضريبي سيقع على الطبقات الغنية لأن ميلها مرتفع لاستهلاك هذا النوع من السلع , أما إذا ما فرضت على السلع الضرورية فسيقع عبئها على الفقراء لارتفاع ميلهم لاستهلاك هذا النوع من السلع وهنا ستكون عملية إعادة التوزيع لصالح الطبقات الغنية وهذا ما يتنافى مع عدالة إعادة التوزيع للدخل القومي. كما أن فرض الضرائب الغير مباشرة على أساس قيمي سيساعد ولو قليلاً على تقليل حدة التفاوت بين الطبقات لأن أكثر السلع التي يستهلكها الأغنياء تتحمل عادة عبء ضريبي أكبر مما تتحمله السلع الرخيصة التي يستهلكها الفقراء أما إذا فرضت هذه الضريبة بصورة نوعية فستؤدي إلى نتائج عكسية لأنه بهذه الحالة سيزداد العبء الضريبي على السلع الرخيصة .

¹¹⁰ المرجع السابق ذكره , ص ٢٢٧

الفصل الثالث

دور السياسة المالية في توزيع وإعادة توزيع الدخل القومي في سورية

➤ المبحث الأول : النظام الضريبي السوري .

➤ المبحث الثاني : دور الضرائب في إعادة توزيع الدخل القومي في سورية .

➤ المبحث الثالث : دور الإنفاق العام في إعادة توزيع الدخل القومي في سورية

➤ المبحث الرابع : دور الضرائب في تحسين مستويات الادخار والاستثمار في سورية .

➤ المبحث الخامس : النمو الاقتصادي ومصادره .

المبحث الأول : النظام الضريبي السوري

أولاً : تطور النظام الضريبي السوري

تعتبر الضريبة أهم مورد للدولة , وتأتي أهميتها فيما تدره من موارد لخزينة الدولة أولاً , ولما لها من تأثيرات سياسية واقتصادية واجتماعية على الاقتصاد ثانياً . وقد وصلت الضرائب اليوم لما هي عليه بعد مراحل كثيرة من التقلبات في شكلها وتكوينها , ففي البداية ظهرت الضرائب بشكل اختياري كخدمة شخصية ثم أخذت شكل إعانات مالية مقدمة من الرعايا إلى الحكومة , لتفقد بعد ذلك الضريبة شكلها الاختياري وتتحول إلى فريضة إجبارية على الأفراد بصفاتهم أعضاء في الدولة ثم بعد ذلك أصبحت الضريبة تفرض على الأموال على اعتبار أنها أكثر ملائمة من ضريبة الأشخاص .

النظام الضريبي : هو " إجمالي الضرائب والفرائض التي يلتزم رعايا الدولة في زمن معين بأدائها للسلطة العامة على اختلاف مستوياتها سواء كانت مركزية أو محلية.^{١١١} وبالنسبة للنظام الضريبي السوري فقد مر بعدة مراحل أهمها :

- ١- المرحلة الأولى أو ما يعرف بمرحلة الانطلاق وهي منذ بداية الحرب العالمية الثانية حتى عام ١٩٤٩ .
- ٢- مرحلة تصحيح التشريع الضريبي منذ ١٩٤٩-١٩٦٣ .
- ٣- المرحلة الثالثة بين عام ١٩٦٣ وحتى عام ١٩٨٥ .
- ٤- المرحلة الرابعة :بدأت عام ١٩٨٥ وانتهت عام ٢٠٠٠ .
- ٥- المرحلة الخامسة بدأت عام ٢٠٠٠ وانتهت عام ٢٠٠٦

المرحلة الأولى : لقد بدأت هذه المرحلة عام ١٩٤٠ وتميزت بوجود القوانين العثمانية والفرنسية , وانتهت بالانفصال النقدي بين سورية ولبنان وبداية الانفصال الاقتصادي , ورغبة سورية بتعديل وتطوير قوانينها لتلائم التطور الجديد في قطاعاتها الاقتصادية .

^{١١١} بشور , عصام - نور الله , نور الله- البطريق , يونس , التشريع الضريبي , منشورات جامعة دمشق , الطبعة ٦ , ١٩٩٩-٢٠٠٠ , ص ١٥٨

المرحلة الثانية: تميزت بصدر القانون رقم ٨٥ لعام ١٩٤٩، الذي حدد مصادر الدخل والضرائب

المفروضة عليه بشكل علمي وواقعي وصدر المرسوم رقم ١٠١ لعام ١٩٥٢ القاضي بتنظيم ضريبة

التركات والرسوم المفروضة على الهبات والإعانات .^{١١٢}

المرحلة الثالثة: بدأت هذه المرحلة منذ عام ١٩٦٣، وأهم ما يميزها صدور القانون المالي الأساسي

للدولة رقم ٩٢ لعام ١٩٦٧، الذي تمت بموجبه عدة إجراءات مالية كان من أهمها توحيد الموازنة العامة

للدولة، وتوحيد أصول الصرف والجباية بموجب تعليمات محددة، كما تم تعديل قانون ضريبة الدخل

للشركات العامة حيث أصبحت شخصية تجارية أو صناعية، يتوجب عليها دفع الضرائب للدولة مثل

القطاع الخاص.

المرحلة الرابعة: أهم سمات هذه المرحلة صدور الإعفاءات الضريبية للمستثمرين وهي:

١- المرسوم التشريعي رقم ١٠ لعام ١٩٨٦ والقاضي بإحداث الشركات الزراعية المشتركة، ومنحها إعفاءات ضريبية لمدة سبعة أعوام.

٢- القرار رقم ١٨٦ لعام ١٩٨٥ الصادر عن المجلس السياحي الأعلى، والقاضي بإعفاء المنشآت السياحية من ضرائب الدخل لمدة خمس سنوات، و ٥٠٪ من ضرائب الدخل طيلة حياة المشروع.

٣- القانون رقم ١٩ لعام ١٩٩٠ (قانون المغتربين)، القاضي بمنح إعفاءات جمركية متعددة للسوريين المغتربين، الذي يودون العودة وإقامة مشروعات استثمارية داخل سورية.

٤- قانون الاستثمار رقم ١٠ لعام ١٩٩١، القاضي بمنح إعفاءات ضريبية للمستثمرين لمدة خمس سنوات، وإعفاء كامل من الرسوم الجمركية عند تأسيس المشروع.

٥- القانون رقم ٢٠ لعام ١٩٩١، القاضي بتخفيض الشرائح التصاعدية من ٩٢٪ على الدخل بما فيها رسوم الإدارة المحلية إلى ٦٢ ٪ بهدف تشجيع الاستثمار الأجنبي .

٦- عدة قرارات لتخفيض الرسوم الجمركية على المواد الأولية والصناعية المستوردة .

٧- المرسوم رقم ٧ لعام ٢٠٠٠، القاضي بتعديل القانون رقم ١٠ لعام ١٩٩١ بزيادة الإعفاءات الضريبية لمشاريع الاستثمار، وتخفيض ضريبة الدخل للشركات المساهمة من ٣٢ ٪ إلى ٢٥ ٪.

^{١١٢} بشور، عصام - نور الله، نور الله، البطريق، يونس، المرجع السابق، ص ١٦٦

تميزت هذه المرحلة بالرغبة في تحقيق الانفتاح الاقتصادي والإصلاحات الاقتصادية وتشجيع الاستثمارات من خلال إصدار جملة الإعفاءات الضريبية السابقة الذكر، والتي شكلت عبئاً على الموازنة العامة للدولة حيث أن ٦٠٪ من الدخل أصبح معفى من الضريبة مما أدى إلى اعتماد الحكومة على القروض الخارجية والإصدار النقدي في تمويل مشاريعها العامة فارتفعت معدلات التضخم.

المرحلة الخامسة : ٢٠٠٠-٢٠٠٦

أكدت النظرية الاقتصادية الكلية على ضرورة تلاؤم النظام الضريبي مع النظام الاقتصادي، حيث طورت الحكومة السورية بعض بنود التشريع الضريبي .

ومن التشريعات المالية والضريبية التي تم تعديلها ما يلي : ^{١١٣}

١- القانون ٢٤ لعام ٢٠٠٣ وقد تضمن تعديل الحد الأدنى المعفى من ضرائب الدخل من ١٠٠٠ ليرة سورية بحيث أصبح ٥٠٠٠ ليرة سورية ، وتخفيض الضرائب من الحد الأعلى ٦٢٪ إلى ٣٨٪ .

٢- القانون ٢٥ لعام ٢٠٠٣ ويتعلق بالاستعلام الضريبي لمكافحة التهرب الضريبي .

٣- المرسوم التشريعي رقم (١٨) بتاريخ ١٤-٢-٢٠٠٤ والذي ألغى القانونين ٧٩٤ لعام ١٩٢٨ و٥٤ لعام ١٩٧٩ الخاصين بضريبة المواشي واستعويض عنهما بفرض رسم على المواشي المصدرة بقيمة ١٠٠ ليرة سورية .

٤- القانون ٢٢ بتاريخ ٩-١١-٢٠٠٣ والذي تضمنت رسالته قروض صندوق الدين العام وتسديد حسابه .

٥- القانون ٤٧ عام ٢٠٠٣ والذي تضمن الحلول للعديد من التشابكات المالية المتراكمة .

٦- القانون ٢٦ بتاريخ ١٩-١١-٢٠٠٣ والذي وحد نسبة الحسميات التقاعدية ٧٪ .

٧- القانون رقم ٤٥ بتاريخ ٣٠-١٢-٢٠٠٣ والذي قضى بإحلال عبارة التنمية المستدامة محل المجهود الحربي .

^{١١٣} كنعان ، علي ، المالية العامة والإصلاح المالي في سورية ، دار الرضا للنشر ، دمشق ، الطبعة الأولى ، عام ٢٠٠٣ ، ص ١٦

٨- القانون ١٤ بتاريخ ٢٧ -٥- ٢٠٠٤ والذي مدد العمل بالتقدير المالي للعقارات لمدة سنة واحدة . لكن بالرغم من صدور هذه القوانين والتشريعات بقي النظام الضريبي السوري يعتمد على الضرائب النوعية دون توحيدها .

نستخلص من المراحل السابقة التي مر بها النظام الضريبي أن كل منها حملت طابعاً مختلفاً , فنرى المشرع في كل مرحلة يصدر مراسيم تشريعية وقوانين تتعلق بالنظام الضريبي , تعد بمثابة خدمة لأغراضه السياسية والاقتصادية والاجتماعية , فنلاحظ التباين الواضح بين القوانين والمراسيم بين فترة وأخرى , لأن المشرع لا يهدف من فرض الضريبة إشباع الحاجة المالية للدولة وحسب بل له أهداف وغايات اقتصادية واجتماعية وسياسية .

ثانياً : السمات العامة للنظام الضريبي السوري

يعرف النظام الضريبي السوري: بأنه " مجموعة من التشريعات المتباينة التي صدرت خلال فترات طويلة, لتنظيم عمل الدوائر المالية, وجباية الضرائب المباشرة وغير المباشرة بهدف إشباع الحاجة المالية للدولة, وتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية.^{١١٤}

إذاً يمكن إيضاح السمات العامة للنظام الضريبي السوري

- النظام الضريبي الحالي هو مجموعة من الضرائب النوعية تتناول مطارح متعددة وصدرت بصكوك تشريعية قديمة متتالية ومتعددة , فهو نظام متخلف ليس فيه نظام الضريبة العامة على الإيراد رغم أن القانون نص على تطبيقها.
- تكثر في نظامنا الضريبي الإعفاءات غير المبررة لا اقتصادياً ولا اجتماعياً ولا سياسياً , لاسيما وأن هذه الإعفاءات تمثل (٥٠-٦٠ %) من الناتج المحلي الإجمالي وتنعكس سلباً على الحصيلة الضريبية في سورية .
- على الرغم من أن التشريعات المتلاحقة هدفت إلى إشباع الحاجة المالية للدولة , إلا أن النظام الضريبي عجز عن تأمين الموارد المالية اللازمة لتغطية متطلبات الإنفاق العام المتزايد , بالإضافة إلى عدم التزام القطاع الخاص بالسداد رغم تخفيض المعدلات .^{١١٥}

^{١١٤} الحسين , محمد , الإصلاح الضريبي , أهدافه وأبعاده , جمعية العلوم الاقتصادية السورية , عام ٢٠٠٤ , ص٦-٧ .

^{١١٥} د.العمار , رضوان وليد , السمات الرئيسية للنظام الضريبي السوري ونواحي القصور فيه , محاضرة غير منشورة أُلقيت في المركز الثقافي العربي في مدينة باناس بطرطوس , تاريخ ٥-٧- ٢٠٠١

- عدم مرونة إجراءات التطبيق لأسباب مختلفة , البعض منه يعود لأسباب اجتماعية والبعض الآخر تبعاً للظروف الاقتصادية السائدة في أوقات معينة .
- عدم كفاية الخبرات والكفاءات في الإدارة الضريبية وعدم توفر الإمكانيات والوسائل اللازمة لها .^{١١٦}
- انخفاض مستوى الوعي الضريبي .
- فيما يتعلق بالعدالة الضريبية اختلفت العديد من وجهات النظر فالبعض يجد أنه من العدالة أن يدفع المكلف على قدر الاستفادة من المنافع العامة , وفي هذه الحالة يتوجب على الفقير والعامل والموظف زيادة مدفوعاته الضريبية لأنه يستخدم الخدمات العامة بينما تنخفض المدفوعات الضريبية للتجار , وبالمقابل يرى البعض الآخر أن تفرض الضريبة على أصحاب الملاة المالية بهدف تمويل الخدمات العامة وبالشكل الذي يعفي أصحاب الدخل المنخفضة من الضرائب .^{١١٧}
- في سورية تحققت العدالة وفق الحالة المالية بحيث كانت مرتفعة على أصحاب الفعاليات الاقتصادية ومنخفضة على العمال والموظفين وذوي الدخل المحدود , لكن تشجيع الاستثمار منذ عام ١٩٨٥ دفع الدولة لزيادة الإعفاءات الضريبية لذوي الملاة المالية فازداد عبء الضرائب على الطبقات الفقيرة وفقدت الضرائب السورية عدالتها وساهمت بإعادة توزيع الدخل لصالح الأغنياء .
- وفيما يتعلق بالحصيلة فيجب أن ترتبط بالمعدلات والشرائح التي تطبق على الدخل , فكلما زاد معدل الضريبة زاد عبؤها على المكلف وزادت الحصيلة^{١١٨} , أما في سورية فنجد أن الضرائب لم تساهم بزيادة الحصيلة , إلا بعض الضرائب التي فرضت على المحروقات (فروقات الأسعار) ساهمت بزيادة الحصيلة لكنها بالمقابل لم تحقق العدالة وزادت حدة التفاوت بين طبقات المجتمع على اعتبار أنها تشكل جزء من التكلفة وتساهم بزيادة أسعار السلع الاستهلاكية والصناعية .
- إلا أن الدولة سعت منذ عام ٢٠٠٣ إلى تحديث الأنظمة والقوانين الضريبية وذلك من أجل زيادة الحصيلة , فقد خفضت الشرائح الضريبية العالية إلى ١٤٪ للشركات المساهمة .
- نجد من خلال الخصائص والسمات التي يتمتع بها النظام الضريبي بأنه غير قادر على مواكبة التطورات الاقتصادية لعدم مرونته , ولاعتماده على الضرائب النوعية بدلاً من الضريبة على الإيراد وما زال بعيداً

^{١١٦} المهاني , محمد خالد - الجشي , خالد الخطيب , المالية العامة والتشريع الضريبي , منشورات جامعة دمشق , عام ٢٠٠٠ , ص ٤٢٠-٤٢٢ .

^{١١٧} الجمل , برهان الدين, المالية العامة (دراسة مقارنة) , دار طلاس للنشر , دمشق , ١٩٩٢ , ص ١٢٢-١٢٤ .

^{١١٨} عوض الله , زينب حسين ., مبادئ المالية العامة , الدار الجامعية , بيروت , عام ١٩٩٥ , ص ١٧٢-١٧٣ .

عن العدالة ويساعد على التهرب الضريبي ولا ينصف الفقراء , ويعتمد على الضرائب الغير مباشرة لزيادة الحصلة .

ثالثاً :هيكلية النظام الضريبي السوري

يتمتع أي نظام ضريبي بمجموعة من المقومات, وهذه المقومات تتمثل بالجهة الواضعة للتشريع والقانون والإدارة المنفذة له _ التي تحوّل التشريع الضريبي إلى إيراد يدخل الدولة _ والقضاء الذي يتولى الفصل في المنازعات بين المكلفين والإدارة الضريبية فيما يتعلق بتقدير الضريبة وسبل جبايتها .
إذاً تمثل هذه القواعد والتشريعات البيئة الملائمة لتحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها وهذه المبادئ وضعت منذ الأزل في كتاب ثروة الأمم لأدم سميث وجاء فيها :¹¹⁹

١- العدالة والمساواة في المقدرة : يقصد بها أن يشارك جميع المواطنين في تحمل أعباء النفقات العامة للدولة كل حسب مقدرة المالية , فالعدالة قد تكون أفقية عند فرض ضريبة واحدة على فئات الدخل المتساوية وقد تكون العدالة رأسية وذلك عندما تطبق الضرائب التصاعدية وعندها سيتحمل العبء الضريبي أصحاب الطبقات الغنية .

وحتى يقال أن الضريبة عادلة يجب أن تأخذ ظروف المكلف بعين الاعتبار ومستوى دخله والحد الأدنى اللازم لإشباع الحاجات الأساسية .

٢- الملائمة :

ويعني أن تكون الضريبة متناسبة مع الأوضاع الاجتماعية والمالية للمكلفين بحيث تعتبر عامل محفز على الإنتاج وليس مشجعاً على التهرب الضريبي .

٣- الوضوح :

أي أن تكون القوانين والتشريعات المنظمة للعمل الضريبي واضحة ومفهومة بحيث لا يحدث لبس في فهم النصوص القانونية .

٤- الاقتصاد في النفقات :

¹¹⁹ د. شرف سمير, الاقتصاد المالي والنقدي , جامعة تشرين , عام ٢٠٠٧ , مرجع سابق , ص ٩٤-٩٥ .

أي أن تكون المبالغ المصروفة لجباية الضرائب متناسبة مع المبلغ المحصل منها .

٥ - المرونة :

أي أن يتمتع النظام الضريبي بالمرونة الكافية للاستفادة من التغيرات المحيطة , أو العمل على التصدي لها بالشكل الذي لا يؤثر على استقرار الدولة وتوازنها .

رابعاً : أنواع الضرائب :

يتم تصنيف الضرائب وفقاً لأسس مختلفة ومن أهمها : ضرائب مباشرة أو غير مباشرة الضرائب المباشرة : يقع العبء النهائي لهذا النوع من الضرائب على المكلف الذي وقعت عليه في البداية دون أن يستطيع نقل عبئها إلى غيره وتقرض حين حصول المكلف على الدخل أو على رأس المال .

أما الضرائب الغير مباشرة : فهي الضرائب التي ينقل عبئها إلى الغير كما تقرض عند انتقال الثروة وتعد ضرائب القيمة المضافة من أهم الضرائب الغير مباشرة , حيث تمثل في فرنسا ما يقارب حوالي ٥٠٪ من إجمالي الموارد الضريبية , في حين أن التوجه الحالي في مجال الضرائب هو تخفيض الضرائب على مصدر الدخل والتركيز على أوجه استخدامات الدخل من خلال ضرائب القيمة المضافة أو الضرائب على المبيعات مع مراعاة مبدأ العدالة الضريبية من خلال زيادة الإعفاءات الشخصية والاجتماعية لذوي الدخل المحدود عند فرض ضريبة دخل أو إعفاء لبعض السلع الضرورية أو إخضاعها لسعر منخفض من خلال تطبيق الضريبة على الاستهلاك .

الضرائب النوعية والضرائب الموحدة على الدخل :

يعتمد نظام الضرائب النوعية على التمييز بين مصدر كل دخل من الدخول بغرض إخضاعه لضريبة نوعية مختلفة , وقد حافظ النظام الضريبي السوري على هذا النوع من الضرائب ومنه ضرائب دخل الأرباح الحقيقية , ضرائب دخل غير المقيمين , ضريبة الدخل المقطوع , ضريبة الرواتب والأجور , ضرائب ريع العقارات.

أما نظام الضرائب الموحدة فيعني تجميع كافة الدخول وإخضاعها لضرائب تصاعدية مع الأخذ بعين الاعتبار الأوضاع الشخصية لبعض المكلفين ويعد هذا النوع من أكثر الضرائب عدالة ومراعاة للمقدرة التكليفية للمكلفين.

إلا أن النظام الضريبي السوري افتقد إلى مقومات النظام الضريبي ولم يحقق سوى الجانب المالي على حساب الجوانب الاقتصادية والاجتماعية الأخرى , إذ تم تغليب مصلحة خزانة الدولة على اعتبارات العدالة والكفاءة رغم الإعفاءات الكثيرة التي تم منحها لتشجيع الاستثمار في كافة المجالات (زراعة, صناعة , سياحة , نقل) وفق قوانين الاستثمار المختلفة إلا أن آثار تطبيق هذه القوانين كانت سلبية أكثر مما هي ايجابية.

المبحث الثاني : دور الضرائب في إعادة توزيع الدخل القومي في سورية

يستخدم تعبير الدخل القومي للدلالة على قيمة الناتج القومي الصافي بسعر الكلفة أي أن الدخل القومي يتطابق مع الناتج القومي ومع الإنفاق القومي, فالناتج القومي ينظر إلى مصدر الإنتاج ويركز

على قيمة الإنتاج من سلع وخدمات بينما الدخل القومي ينظر إلى ناحية الحصول على الدخل مقابل تقديم خدمات عوامل الإنتاج ويركز على نصيب كل عوامل الإنتاج من الدخل , أما الإنفاق القومي فيعني كيفية إنفاق الدخل القومي ¹²⁰ .

ومما سبق الإشارة إليه في الفصول السابقة أن الدخل القومي يخضع إلى مرحلتين في التوزيع المرحلة الأولى : تمثل توزيع عوائد الإنتاج بين الذين ساهموا في العملية الإنتاجية فالموظف يحصل على أجره وأصحاب العقارات يحصلون على أرباحهم , وتستطيع الدولة التدخل في هذه المرحلة من خلال القوانين التي تحدد حجم الأجور إلى الأرباح ونسبة الأرباح إلى تكاليف الإنتاج .

وفي سورية حددت الدولة الرواتب والأجور بسقف معين لا يمكن تجاوزه وتقوم كل فترة زمنية بزيادة هذا الأجر بينما أعطت حرية واسعة للأرباح أي أن الأرباح تحصل على حصة كبيرة من الدخل القومي على حساب الأجور , ولكن تدني الأجور يعني انخفاض في حجم الاستهلاك في الوقت الذي يزداد فيه الإنتاج .

أما المرحلة الثانية : وهي مرحلة إعادة التوزيع وفي هذه المرحلة تتدخل الدولة من خلال الضرائب فإن وجدت الدولة نفسها منحازة عند التوزيع الأولي لصالح فئة أو شريحة معينة تحاول من خلال التوزيع الثانوي تحقيق العدالة في التوزيع .

العام	الضرائب المباشرة	الضرائب غير المباشرة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	إجمالي الضرائب	حصة الضرائب من الناتج المحلي الإجمالي
-------	------------------	----------------------	---	----------------	---------------------------------------

^{١٢٠} زيدان , رامي , حساسية النظام الضريبي في سورية , مرجع سابق , ص ٤٢-٤٣

8.24%	22123	268328	5694	16429	١٩٩٠
8.9%	27720.2	311564	٦٨٨٣.٢	20837	١٩٩١
7.91%	29408.2	371630	7535.2	21873	١٩٩٢
7.13%	29488.6	413755	9245.6	20243	١٩٩٣
7.99%	40455.6	506101	58547	27987	١٩٩٤
8.56%	48903	570975	69622	31611	١٩٩٥
8.3%	57371	690857	21261	36110	١٩٩٦
9.29%	69296	745569	21153	48143	١٩٩٧
9.55%	75516	790444	22870	52646	١٩٩٨
10.07%	82686	821327	23404	59282	١٩٩٩
9.49%	85910.7	904622	20996.7	64914	٢٠٠٠
11.90%	115932	974008	24570	91362	٢٠٠١
13.36%	135837	1016519	23130	112707	٢٠٠٢
14.109%	151558	1074163	28257	123301	٢٠٠٣
12.71%	161027.7	1266891	34020.7	127007	٢٠٠٤
10.62%	160009.8	1506440	25758.8	134251	٢٠٠٥
10.88%	185426	1704974	26730	158696	٢٠٠٦
10.41%	210077	2017825	58580	151497	٢٠٠٧
10.58%	258773	2٢45060	108236	150537	٢٠٠٨
%١١.٢٠	282240	2519151	114865	167375	٢٠٠٩

الجدول رقم (١) : يبين التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية و الضرائب ومدى

مساهمتها في الناتج (الأرقام مقدرة بملايين الليرات السورية):

المصدر : المجموعة الإحصائية الصادرة عن الأعوام (١٩٩٥-٢٠٠٠-٢٠٠٥-٢٠٠٩) ، والعمود الخامس من إعداد الباحثة

نلاحظ من خلال الجدول أن الحكومة عمدت خلال الفترة بين ١٩٩٥-١٩٩٠ إلى زيادة الاعتماد على الضرائب الغير مباشرة مقابل تخفيض الضرائب المباشرة وهذا ظهر عندما قامت الحكومة بتمويل الزيادة في الرواتب والأجور من خلال أسعار الطاقة وهي ضرائب غير مباشرة وضعت في البند الثامن للموازنة تحت اسم فروقات الأسعار.

حيث أن إجمالي الضرائب الغير مباشرة بلغ عام ١٩٩٤ (٥٨٥٤٧) مقابل (٢٧٩٨٧) للضرائب المباشرة ، وفي عام ١٩٩٥ كانت (٦٩٦٢٢) للضرائب الغير مباشرة مقابل (٣١٦١١) للضرائب

المباشرة ، ولكن زيادة الاعتماد على الضرائب الغير مباشرة تؤدي إلى تناقص حجم الدخل لدى الفقراء وذوي الدخل المحدود بسبب ارتفاع الميل الاستهلاكي لهذه الفئة ، و تناقص دخولهم يؤدي إلى تخفيض حجم الطلب الاستهلاكي للفقراء أي تخفيض حجم الطلب الكلي في الاقتصاد وتزداد بالمقابل دخول الأغنياء ، إذا الإجراءات الضريبية ساهمت في إعادة توزيع الدخل لصالح الأغنياء . كما أن انخفاض دخول الفقراء وانخفاض طلبهم الاستهلاكي أثر سلباً على استثمارات المستثمرين ودفع إلى خروج رؤوس الأموال الوطنية نحو الخارج مما خفض حجم السيولة الوطنية .

أمّا في مرحلة الركود الاقتصادي التي امتدت من عام ١٩٩٥ وحتى ١٩٩٩ ، نجد أن السياسات المالية والتشريعات الاستثمارية التي أصدرتها الدولة عمقت حالة الركود وخفضت حجم الطلب الاستهلاكي للأفراد لانخفاض دخولهم ، وانخفض حجم الطلب الاستثماري نتيجة هجرة رؤوس الأموال للخارج مما ساهم في تخفيض حجم الطلب الكلي بالتالي انخفاض حجم الناتج المحلي الإجمالي فنجد أن حجم الضرائب المباشرة ارتفع من ٣١.٦ عام ١٩٩٥ إلى ٦٤.٤ عام ٢٠٠٠ مما عمق حالة الركود لأن فرض هذا النوع من الضرائب على قطاعات تلتزم بدفع المستحق عليها أدى إلى خسارة كبيرة في عدد هذه الشركات وتوقفها عن العمل مما سبب انخفاضاً في حجم الاستثمار لانخفاض أرباح هذه الشركات وانخفاض مستويات الدخل ، كما نلاحظ تراجع الضرائب الغير مباشرة من ٦٩.٢ عام ١٩٩٥ إلى ٢٠.٩ عام ٢٠٠٠ وهذا التراجع لم يكن بغرض زيادة حجم الإنفاق الاستهلاكي لدى الفقراء وأصحاب الدخل المحدود وزيادة حجم الطلب الكلي وتحفيز الإنتاج بل كان سببه تغير أسعار النفط من ٢٣ ليرة للدولار إلى ٤٦ ليرة للدولار مما خفض حجم فروقات الأسعار أما فيما يتعلق بالضرائب الغير مباشرة فبقيت على حالها.

منذ العام ٢٠٠٠ بدأت مرحلة من الانفتاح الاقتصادي وتفعيل دور القطاع الخاص في المجالات الاستثمارية والعمل على زيادة إنتاجية هذا القطاع ، فمن خلال الإعفاءات الضريبية التي منحها القانون رقم (٧) لعام ٢٠٠٠ نجد أن مساهمة الضرائب في الناتج المحلي الإجمالي ارتفعت لتبلغ أعلى قيمة لها عام ٢٠٠٣ (١٤٪) ولكن بقية نسبة المساهمة منخفضة ولم تصل إلى ٥٠٪ أي أن الضرائب مازالت تعيد توزيع الدخل القومي لصالح الأغنياء ، بالإضافة إلى أن الإيرادات الضريبية تأثرت بالمراسيم التشريعية والقوانين التي صدرت منذ عام ٢٠٠٥ ومنها المرسوم رقم (٢٢) لعام ٢٠٠٩ المتعلق بمكافئين ضريبة دخل الأرباح الحقيقية وجميع إضافاتها العائدة للعام ٢٠٠٧ وكذلك المكلفون بالضرائب المباشرة الأخرى العائدة للعام ٢٠٠٨ وما قبل ، حيث تم إعفائهم من الفوائد والغرامات المترتبة عليهم إذا تم

السداد خلال مدة محددة , كما أن المرسوم رقم ٣٣ للعام ٢٠٠٩ المتضمن رفع الحد الأدنى المعفى من الضريبة وتعديل شرائح ضريبة الرواتب والأجور , والرسوم التشريعي رقم ٥٤ للعام ٢٠٠٩ والمتضمن إعفاء مشاريع المنطقة الشرقية من ضريبة أرباح حقيقية لمدة (١٠) سنوات وإنجاز جزء كبير من المتراكم من تكاليف الأرباح الحقيقية لأصحاب المهن والحرف التي تعود لسنوات سابقة , علاوة على زيادة الوعي الضريبي وتبسيط الإجراءات والبعد عن التقدير الشخصي , مما أدى إلى زيادة المطارح الضريبية وزيادة عدد المكلفين, تزامناً مع زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من (٢٢٤.٥) مليار ليرة عام ٢٠٠٨ إلى (٢٥١.٩) مليار ليرة عام ٢٠٠٩ محققاً معدل نمو ٩.٨% , كما أن مساهمة الضرائب لهذا العام ارتفعت إلى ١١.١٠% بالمقارنة مع ١٠.٥٨% لعام ٢٠٠٨ إلا أن النسب بقيت قليلة , وهذا يعود إلى حالات التهرب الضريبي لاسيما وأن أغلب العبء الضريبي يقع على القطاع العام بينما نجد أن القطاع الخاص يتهرب من سداد الضرائب المترتبة عليه , مما يعني عدم الفائدة والجدوى من الإعفاءات الضريبية الممنوحة له , ولمعرفة مدى مساهمة الضرائب في إعادة توزيع الدخل القومي نقوم باختبار الفرضية التالية :

لا يحقق النظام الضريبي العدالة في إعادة توزيع الدخل القومي.

لمناقشة هذه الفرضية تم اختبار الفرضيتين الفرعيتين التاليتين:

الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الضرائب المباشرة والناتج المحلي الإجمالي:

لمعرفة العلاقة بين الضرائب المباشرة والناتج المحلي الإجمالي, قامت الباحثة بحساب قيمة معامل الارتباط الخطي بيرسون, واختبار مدى صلاحية النموذج الخطي للتعبير عن العلاقة بين المتغيرين كما يلي:

جدول رقم (٢) نتائج اختبار معامل ارتباط بيرسون

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
١	.635	.403	.401	.305
The independent variable is: الضرائب المباشرة				

يبين الجدول رقم (٢) أن قيمة معامل الارتباط الخطي تساوي (٠.٦٣٥) ،وهي أقل من (٠.٧٠) و تدل على أن العلاقة بين الضرائب المباشرة والناتج المحلي الإجمالي هي علاقة ضعيفة، وتبين قيمة معامل التحديد على أن ٤٠.٣٪ من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي تتعلق بالضرائب المباشرة، والباقي يعود لتأثير عوامل أخرى .

جدول رقم (٣) مدى فعالية معادلة التمثيل

ANOVA

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	10.633	1	10.633	114.168	.000
	Residual	1.676	18	.093		
	Total	12.310	19			
The independent variable is الضرائب المباشرة						

يبين الجدول رقم (٣) فعالية معادلة التمثيل بين المتغيرين السابقين حيث أن احتمال الدلالة

$$P = 0.000 < \alpha = 0.05$$

وبالتالي توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين الضرائب المباشرة والناتج المحلي الإجمالي وهذا يعني أن التمثيل فعال , أي معادلة التمثيل المختارة فعالة .

جدول رقم (٤) قيم معاملات معادلة التمثيل المختارة

Coefficientsa

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	ض. مباشرة	-793353.148	74249.502	-.929	-10.685	.000

	(Constant)	12.156	.126		96.718	.000
The dependent variable is ln: الناتج المحلي الإجمالي						

يبين الجدول رقم (٤) أن احتمال الدلالة

$$P = 0.000 < \alpha = 0.05$$

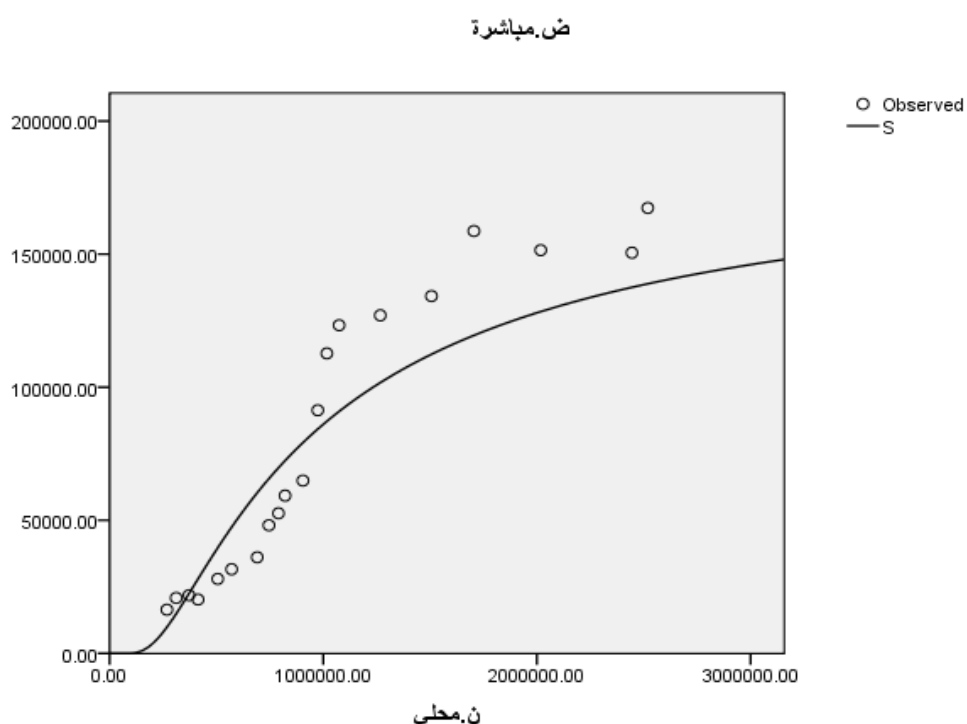
b & a بالنسبة للثابتين

أي هناك علاقة بين الضرائب المباشرة والناتج المحلي الإجمالي، حيث تكون معادلة التمثيل

$$Y = e^{12.156} + \frac{-793353.148}{X}$$

أي أن معادلة التمثيل المختارة فعالة وجيدة ويمكن اعتمادها، والشكل التالي يمثل التمثيل البياني لمعادلة النموذج للعلاقة بين الضرائب المباشرة والناتج المحلي الإجمالي .

نرى من خلال الشكل أن نقاط الانتشار أغلبها متباعد عن خط الانتشار مما يؤكد العلاقة الضعيفة بين المتغيرين



الشكل رقم (٢) التمثيل البياني للعلاقة بين الضرائب المباشرة والناتج المحلي الإجمالي

الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الضرائب الغير مباشرة والناتج المحلي الإجمالي:

لمعرفة العلاقة بين الضرائب الغير مباشرة والناتج المحلي الإجمالي, قامت الباحثة بحساب قيمة معامل الارتباط الخطي بيرسون, واختبرت مدى صلاحية النموذج الخطي للتعبير عن العلاقة بين المتغيرين كما تبين جداول التحليل التالية :

جدول رقم (٥) نتائج اختبار معامل ارتباط بيرسون

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
١	.661	.436	.431	4020.630
The independent variable is الضرائب غير المباشرة				

يبين الجدول رقم (٥) أن قيمة معامل الارتباط الخطي تساوي (٠.٦٦١) وهي أقل من ٠.٧٠ مما يدل على أن العلاقة بين الضرائب الغير مباشرة والناتج المحلي الإجمالي هي علاقة ضعيفة, ولكن نلاحظ أن قيمة معامل الارتباط للضرائب الغير مباشرة أكبر من قيمة معامل الارتباط للضرائب المباشرة أي أن مساهمة الضرائب الغير مباشرة كانت أكبر , كما تبين قيمة معامل التحديد على أن ٤٣.٦٪ من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي تتعلق بالضرائب الغير مباشرة, والباقي يعود لتأثير عوامل أخرى.

جدول رقم (٦) مدى فعالية معادلة التمثيل

ANOVA

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1.723E10	3	5.742E9	355.231	.000
	Residual	2.586E8	16	1.617E7		
	Total	1.749E10	19			
The independent variable is الضرائب غير المباشرة						

يبين الجدول رقم (٦) فعالية معادلة التمثيل بين المتغيرين السابقين حيث أن احتمال الدلالة

$$P = 0.000 < \alpha = 0.05$$

وبالتالي توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين الضرائب الغير مباشرة والناتج المحلي الإجمالي , وهذا يعني أن التمثيل فعال أي معادلة التمثيل المختارة فعالة.

جدول رقم (٧) قيم معاملات معادلة التمثيل المختارة

		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
Model		B	Std. Error	Beta		
1	ض. غ. مباشرة	.123	.018	2.745	7.039	.000
	ض. غ. م. ** ٢	-1.046E-7	.000	-6.513-	-6.925-	.000
	ض. غ. م. ** ٣	3.105E-14	.000	4.860	.	.
	(Constant)	-25298.101-	5757.983		-4.394-	.000
The dependent variable is In:الناتج المحلي الإجمالي						

يبين الجدول رقم (٧) أن احتمال الدلالة

$$P = 0.000 < \alpha = 0.05 \text{ بالنسبة للثابتين } b \text{ و } a$$

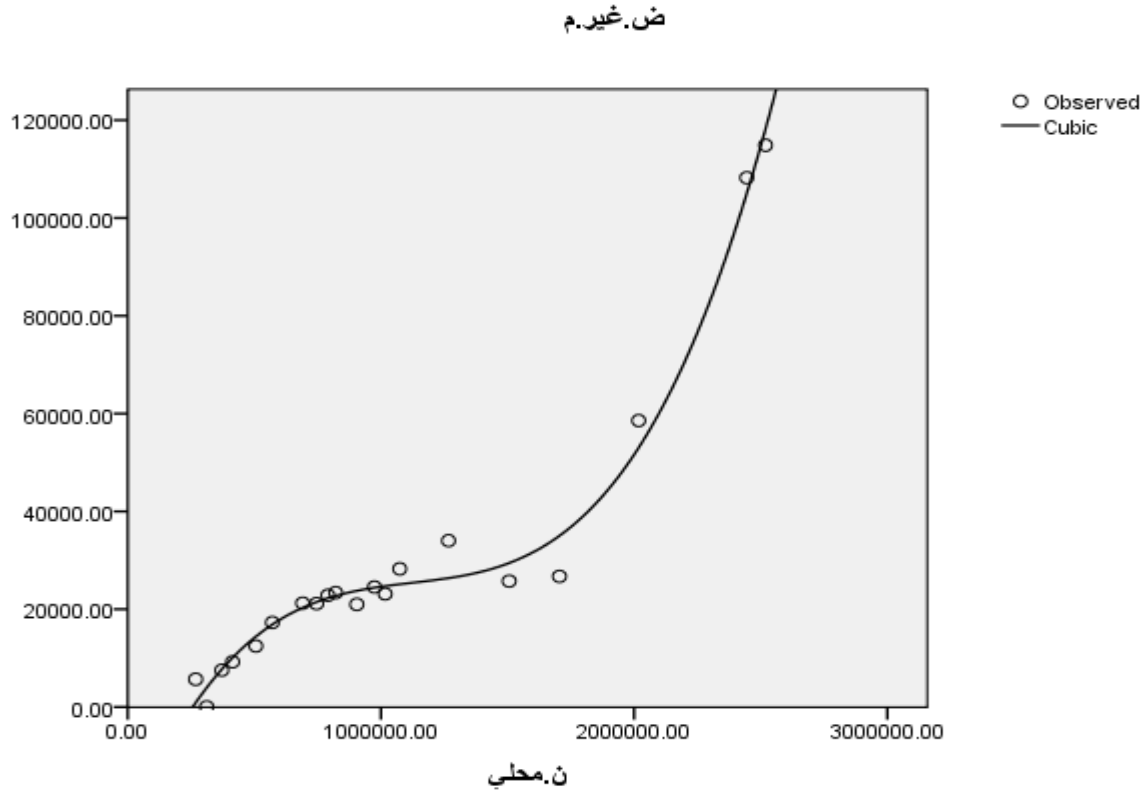
أي أنه توجد علاقة بين الضرائب الغير مباشرة والناتج المحلي الإجمالي, وتكون معادلة التمثيل على النحو التالي:

$$Y = -25298.101 + 0.123X - 1.046 \times 10^{-7} X^2 + 3.105 \times 10^{-14} X^3$$

أي أن معادلة التمثيل المختارة فعالة وجيدة ويمكن اعتمادها.

والشكل التالي يوضح التمثيل البياني للعلاقة بين الضرائب الغير مباشرة والناتج المحلي الإجمالي:

ويتبين لنا أن نقاط الانتشار توزعت نسبياً بالقرب من خط الانتشار ,و بالمقارنة مع الشكل (٢) نجد أن علاقة الضرائب الغير مباشرة مع الناتج المحلي الاجمالي أفضل من الضرائب المباشرة وهذا قد يعود للتهرب الضريبي من دفع الضريبة المباشرة على حين لا يمكن التهرب من الضريبة الغير مباشرة لاعتبارها مدمجة مع سعر السلعة .



الشكل رقم (٣) يبين التمثيل البياني للعلاقة بين الضرائب الغير مباشرة والناتج المحلي الإجمالي

إذاً نسب المساهمة منخفضة، وبالتالي النظام الضريبي السوري يعاني من انخفاض في الحصيلة الضريبية والتي لا تكفي لمواجهة متطلبات الإنفاق العام، وتعد مساهمته من خلال هذه النسب سلبية في إعادة توزيع الدخل القومي السوري، وهذا ما تم التأكيد عليه كثيراً أن الضريبة في سورية وباعتبارها أهم أدوات السياسة المالية لم تمارس الدور الواجب القيام به، لذلك يتوجب على المخططين الماليين والاقتصاديين والجهات المعنية الأخذ بعين الاعتبار وضع النظام الضريبي الذي يكفل للخزينة العامة الحصيلة المناسبة من الإيرادات مع مراعاة العدالة الضريبية .

وللتأكد من عدالة النظام الضريبي في إعادة توزيع الدخل القومي تمّ حساب معامل (جيني) من العلاقة التالية:

$$G = 1 - \frac{1}{10000} \sum_{i=1}^n (S_i - S_{i-1}) \times W_i$$

حيث :

G: معامل جيني

S_i التكرار المتجمع الصاعد للنسب المئوية للنتائج المحلي الإجمالي المقابل للعام i

S_{i-1} هي نفس التكرار المتجمع الصاعد بالنسب للعام السابق للعام i

W_i : هي النسب المئوية للضرائب المباشرة أو غير المباشرة في العام i

n : عدد الحالات (الأعوام) التي يرسم لها منحنى لورانز

مع الأخذ بعين الاعتبار أن قيمة معامل جيني بين (١,٠) وكلما ابتعدت قيمة G عن الواحد الصحيح

يعني أن النظام الضريبي لا يحقق العدالة عند إعادة توزيع الدخل القومي .

الجدول رقم (٨) : الحالة الأولى - معامل جيني بين الناتج المحلي الإجمالي والضرائب المباشرة

العالم	K1	K1%	S_i	S_{i-1}	K٢	K٢%	W_i	$(S_i + S_{i-1}) \times W_i$	$(S_i + S_{i-1}) \times W_i$
1990	268328	0.013	0.013	0	16429	0.010	0.010	0.00013	0.13
1991	311564	0.015	0.028	0.013	20837	0.013	0.023	0.000943	0.943
1992	371630	0.018	0.046	0.028	21873	0.014	0.037	0.002738	2.738
1993	413755	0.020	0.066	0.046	20243	0.013	0.05	0.0056	5.6
1994	506101	0.024	0.090	0.066	27987	0.017	0.067	0.010452	10.452
1995	570975	0.027	0.117	0.090	31611	0.020	0.087	0.018009	18.009
1996	690857	0.033	0.150	0.117	36110	0.022	0.109	0.029103	29.103
1997	745569	0.036	0.186	0.150	48143	0.030	0.139	0.046704	46.704
1998	790444	0.038	0.223	0.186	52646	0.033	0.172	0.070348	70.348
1999	821327	0.039	0.263	0.223	59282	0.037	0.209	0.101574	101.574
2000	904622	0.043	0.306	0.263	64914	0.040	0.249	0.141681	141.681
2001	974008	0.047	0.353	0.306	91362	0.057	0.306	0.201654	201.654
2002	1016519	0.049	0.401	0.353	112707	0.070	0.376	0.283504	283.504
2003	1074163	0.051	0.452	0.401	123301	0.076	0.452	0.385556	385.556
2004	1266891	0.061	0.513	0.452	127007.3	0.079	0.531	0.512415	512.415
2005	1506440	0.072	0.585	0.513	134251	0.083	0.614	0.674172	674.172
2006	1704974	0.081	0.667	0.585	158696	0.098	0.712	0.891424	891.424
2007	2017825	0.096	0.763	0.667	151497	0.094	0.806	1.15258	1152.58

1477.057	1.477057	0.899	0.093	150537	0.763	0.880	0.117	2445060	2008
1880	1.88	1.000	0.104	167375	0.880	1.000	0.120	2519151	2009
7885.644			1.000	1616808	-	-	1.000	20920203	Σ

حيث :

K1 : الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

K2 : الضرائب والرسوم المباشرة.

$$G = 1 - \frac{1}{10000} \sum_{i=1}^n (S_i - S_{i-1}) \times W_i$$

$$G = 1 - \frac{1}{10000} \times (7885.644)$$

$$\Rightarrow G = 0.212$$

ومنه لا يحقق النظام الضريبي العدالة في إعادة توزيع الدخل القومي من ناحية الضرائب المباشرة.

الجدول رقم (٩) - الحالة الثانية: معامل جيني بين الناتج المحلي الإجمالي والضرائب الغير مباشرة:

$(S_i + S_{i-1}) \times W_i$	$(S_i + S_{i-1}) \times W_i$	W_i	K% ^٢	K ^٢	S_{i-1}	S_i	K1%	K1	العام
0.13	0.00013	0.010	0.010	5694	0	0.013	0.013	268328	1990
0.41	0.00041	0.010	0.000	24.83	0.013	0.028	0.015	311564	1991
1.702	0.001702	0.023	0.013	7535.2	0.028	0.046	0.018	371630	1992
4.368	0.004368	0.039	0.016	9245.6	0.046	0.066	0.020	413755	1993
9.36	0.00936	0.060	0.021	12468.6	0.066	0.090	0.024	506101	1994
18.63	0.01863	0.090	0.030	17292	0.090	0.117	0.027	570975	1995
33.642	0.033642	0.126	0.036	21261	0.117	0.150	0.033	690857	1996
54.432	0.054432	0.162	0.036	21153	0.150	0.186	0.036	745569	1997
82.209	0.082209	0.201	0.039	22870	0.186	0.223	0.038	790444	1998
117.126	0.117126	0.241	0.040	23404	0.223	0.263	0.039	821327	1999
157.613	0.157613	0.277	0.036	20996.7	0.263	0.306	0.043	904622	2000
210.221	0.210221	0.319	0.042	24570	0.306	0.353	0.047	974008	2001
243.542	0.243542	0.323	0.004	2310.5	0.353	0.401	0.049	1016519	2002
316.463	0.316463	0.371	0.048	28257	0.401	0.452	0.051	1074163	2003
413.985	0.413985	0.429	0.058	34020.7	0.452	0.513	0.061	1266891	2004
519.354	0.519354	0.473	0.044	25758.8	0.513	0.585	0.072	1506440	2005
649.788	0.649788	0.519	0.046	26730	0.585	0.667	0.081	1704974	2006
885.17	0.88517	0.619	0.100	58280	0.667	0.763	0.096	2017825	2007

1320.972	1.320972	0.804	0.185	108236	0.763	0.880	0.117	2445060	2008
1880	1.88	1.000	0.196	114865	0.880	1.000	0.120	2519151	2009
6919.117			1.000	584972.9	-	-	1.000	20920203	Σ

حيث :

K1 : الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

K2 : الضرائب والرسوم غير المباشرة.

$$G = 1 - \frac{1}{10000} \sum_{i=1}^n (S_i - S_{i-1}) \times W_i$$

$$G = 1 - \frac{1}{10000} \times (6919.117)$$

$$\Rightarrow G = 0.3081$$

ومنه لا يحقق النظام الضريبي العدالة في إعادة توزيع الدخل القومي من ناحية الضرائب الغير مباشرة.

أي أنّ الدولة انحازت عند التوزيع الثانوي لصالح الأرباح استناداً إلى مبدئين أساسيين:

المبدأ الأول : السعي لتحقيق تراكم كبير خلال فترة زمنية قصيرة , أي عندما تقدم الدولة الإعفاءات الضريبية للمستثمرين, وتخفيض الأجور تهدف إلى زيادة مدخرات المستثمرين وتحاول مساعدتهم لإعادة توظيف هذه الأموال في الصناعة والتجارة والزراعة فتتهض المشاريع التي تخطط الدولة لإقامتها بصورة غير مباشرة.

استخدمت اليابان هذه السياسة عام ١٨٨٥ وسميت (برنامج حكومة ميجي) ولكن هذا المبدأ لا يمكن تحقيقه في الظروف الراهنة في ظل الانفتاح الاقتصادي العالمي وتطور وسائل الاتصال والإعلان فالمستثمر ينتقل من بلد لآخر بحثاً عن الاستقرار والربح .

المبدأ الثاني : وتتمثل بعملية الانتقال من الصناعات الصغيرة إلى الصناعات الكبيرة حيث أن تحقيق العدالة في توزيع الدخل بين مختلف الشرائح والطبقات يساهم بصورة مباشرة في انتشار الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي لا تحتاج لرؤوس الأموال الكبيرة , بينما عندما تساعد الدولة أصحاب

الصناعات الكبيرة فهذا الأمر يعمل على إقامة صناعات كبيرة ذات كثافة في رأس المال , بالمقابل كل صناعة كبيرة ومتطورة وذات طاقة إنتاجية عالية فإنها تحتاج إلى سوق لتصريف منتجاتها وهذا ما غفلت عنه السياسة الاقتصادية , علاوة على انعدام مرونة الحصيلة الضريبية وعدم قدرتها على التأقلم مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية وضعف الإدارات الضريبية حيث تعجز هذه الإدارات في سورية على حصر المكلفين وتحقيق الضريبة وتحصيلها بصورة سليمة , بالإضافة إلى تعقد إجراءات التكليف والجباية وارتفاع نفقاتها وعدم المساواة بين المكلفين الأمر الذي يساعد على التهرب الضريبي في ظل غياب وعي ضريبي لدى المكلفين .

نستنتج أن العدالة في توزيع وإعادة توزيع الدخل القومي تساهم في خلق القوة الشرائية , مما يعني زيادة في جانب الطلب ولا بد من توفر الإمكانيات في جانب العرض لمواجهة هذه الزيادة تزامناً مع توافر أسواق وطنية قادرة على تصريف منتجات هذه الصناعات , كما وتعتبر مسألة التوزيع وإعادة التوزيع موضع جدل بين فقهاء المال لأن حالة الاقتصاد الوطني وحالة الطلب هي من تحدد حجم إعادة التوزيع فنحن في سورية نعاني من نقص في الطلب , وبالتالي عملية إعادة توزيع الدخل القومي لا بد أن تكون لصالح ذوي الدخل المحدود بهدف خلق الطلب المحلي , لذلك يفترض على الدولة عند تدخلها من خلال أدوات السياسة المالية العامة سواء كانت إنفاقاً أم اقتطاعاً أن تحقق هدف اجتماعي يعمل على ردم الهوة بين طبقات المجتمع , ولكن نظرية التضخم التي تزيد من التكاليف وعدم قدرة الدولة على تمويل الأجور الحقيقية جعل انحياز السياسة المالية العامة مكرساً لصالح الأغنياء وكابحاً للطلب الفعّال لدى الفقراء في الإنفاق والاقتطاع .^{١٢١}

^{١٢١} صندوق , عفيف عبد الكريم , دور السياسة المالية العامة في تحقيق التوازن الاقتصادي مع إشارة خاصة إلى واقع الجمهورية العربية السورية , رسالة ماجستير , إشراف د. موسى الضرير , جامعة دمشق , ٢٠٠٠ , ص ٣٥٣

المبحث الثالث : دور الإنفاق العام في إعادة توزيع الدخل القومي في سورية

تؤثر النفقات العامة على حجم النشاط الاقتصادي بالزيادة أو النقصان حسب الحالة القائمة في الاقتصاد الوطني , حيث أن الإنفاق العام يفسح مجالاً كبيراً لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية تسعى إليها الدولة مثل إعادة توزيع الدخل القومي ورفع المستوى المعيشي للمواطنين من خلال الإنفاق الجاري على الرواتب والأجور والإنفاق على الخدمات المختلفة كالتعليم والصحة والضمان الاجتماعي والإنفاق الاستثماري الذي يؤمن إقامة مشاريع القاعدة الأساسية من (طرق , جسور , سكك حديدية , كهرباء) ومناطق صناعية تستطيع جذب الاستثمارات الأجنبية والعربية وتشغيل العمالة الفائضة وتصنيع المواد الأولية السورية , الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حجم الطلب الكلي الفعّال الذي يشجع على الإنتاج في الاقتصاد السوري .

ولمعرفة مدى مساهمة الإنفاق العام في إعادة توزيع الدخل القومي نختبر الفرضية التالية

لا يساهم الإنفاق العام في إعادة توزيع الدخل القومي لصالح الطبقات الفقيرة

لمعرفة مدى مساهمة الإنفاق العام في إعادة توزيع الدخل القومي, قامت الباحثة بحساب قيمة معامل الارتباط الخطي بيرسون بين حجم الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي, واختبرت مدى صلاحية النموذج الخطي للتعبير عن العلاقة بين المتغيرين كما تبين جداول التحليل التالية :

جدول رقم (١٠) نتائج اختبار معامل ارتباط بيرسون

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
١	.989	.979	.976	28933.195
The independent variable is الإنفاق العام				

يبين الجدول رقم (١٠) أن قيمة معامل الارتباط الخطي تساوي (٠.٩٨٩) وهي أكبر من ٠.٧٠ , وتدل على أن العلاقة بين حجم الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي هي علاقة طردية وممتدة جداً, ويبين معامل التحديد أن ٩٧.٩٪ من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي تتعلق بالإنفاق العام, والباقي يعود لتأثير عوامل أخرى.

جدول رقم (١١) مدى فعالية معادلة التمثيل

ANOVA

Model	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	6.562E11	2	3.281E11	391.954	.000
Residual	1.423E10	17	8.371E8		
Total	6.705E11	19			
The independent variable is الإنفاق العام					

يبين الجدول رقم (١١) فعالية معادلة التمثيل بين المتغيرين السابقين حيث أن احتمال الدلالة

$$P = 0.000 < \alpha = 0.05$$

وهذا يعني أن التمثيل فعال أي معادلة التمثيل المختارة فعالة, و توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين حجم الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي .

جدول رقم (١٢) قيم معاملات معادلة التمثيل المختارة

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1					
	الانفاق العام	.478	.042	1.716	.000
	انفاق ** ٢	-7.594E-8	.000	-.764-	.000
	(Constant)	-73358.835-	23349.830		.000
The dependent variable is In: الناتج المحلي الإجمالي					

يبين الجدول رقم (١٢) أن احتمال الدلالة

$$P = 0.000 < \alpha = 0.05$$

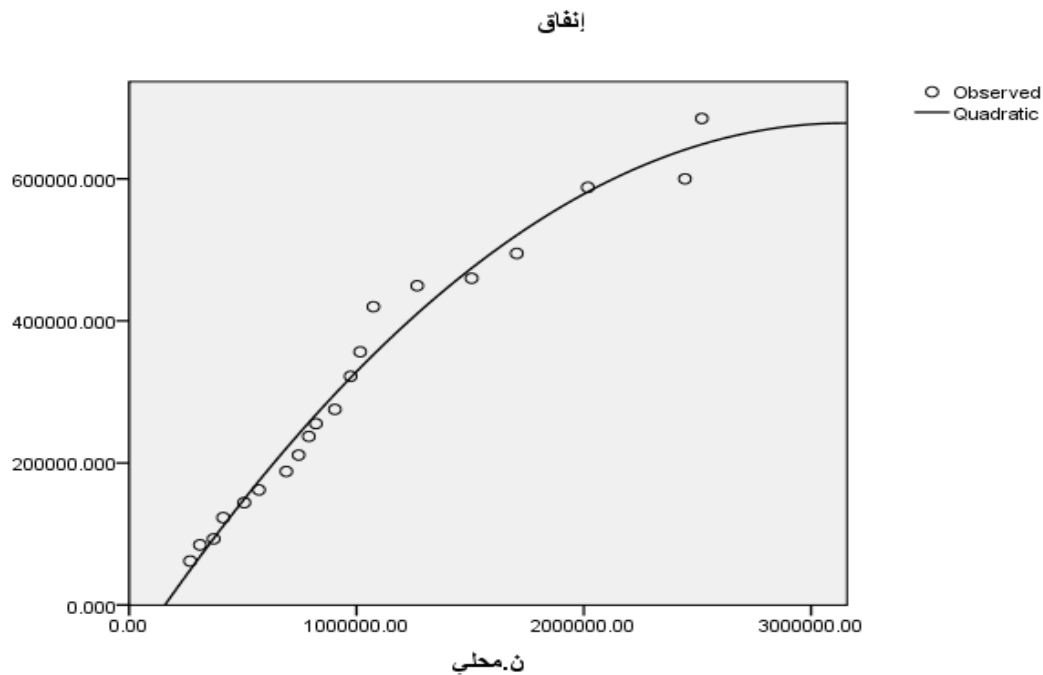
بالنسبة للثابتين b & a

أي هناك علاقة بين حجم الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي, حيث تكون معادلة التمثيل على النحو التالي:

$$Y = -73358.835 + 0.478X - 7.594 \times 10^{-8} X^2$$

أي أن معادلة التمثيل المختارة فعالة وجيدة ويمكن اعتمادها, والشكل التالي يمثل التمثيل البياني لمعادلة النموذج للعلاقة بين حجم الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي :

نجد نقاط الانتشار قريبة جداً من خط الانتشار وهو يدل على العلاقة المتينة بين المتغيرين .



الشكل رقم (٤) للتمثيل البياني للعلاقة بين حجم الإنفاق العام والنتائج المحلي الإجمالي

من الملاحظ أن هناك علاقة طردية بين حجم الإنفاق العام والنتائج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، ونستطيع القول بأن الإنفاق العام يزداد بصورة مستمرة في سورية بشقيه الاستثماري والجاري للأسباب التالية:^{١٢٢}

أ- تبني الدولة تقديم الخدمات المجانية وشبه المجانية للمواطنين لا سيما في مجال الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية .

ب- استمرار اهتمام ورعاية الدولة للقطاع العام لتحقيق أهدافه في الاقتصاد السوري .

ج- تنفيذ مشاريع البنى التحتية الأساسية من طرق وجسور واتصالات .

^{١٢٢} المهاني , محمد خالد - الحبشي , خالد الخطيب , المالية العامة والتشريع الضريبي , منشورات جامعة دمشق , مرجع سابق , ص ٣٤

وعند العودة والتمعن بفترة الدراسة نجد أن هناك تطور للإنفاق العام خلال ثلاث مراحل

المرحلة الأولى وتمثل مرحلة الانفتاح الاقتصادي وامتدت من ١٩٩٠ - ١٩٩٥

المرحلة الثانية وتمثل مرحلة الركود الاقتصادي وامتدت من ١٩٩٥ - ٢٠٠٠

المرحلة الثالثة وتمثل مرحلة الإصلاح الاقتصادي وامتدت من ٢٠٠٠ - ٢٠٠٩

المرحلة الأولى : مرحلة الانفتاح الاقتصادي

سميت بهذا الاسم نظراً لمجموعة من الإجراءات والقوانين التي اتخذتها الحكومة والتي نورد البعض منها :

١- صدور القانون رقم ١٩ للعام ١٩٩٠ والقاضي بالسماح للمغتربين باستيراد السلع التي يرغبونها والسماح لهم بإقامة استثمارات زراعية أو صناعية واستيراد كامل للتجهيزات مع

الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية^{١٢٣}

٢- صدور قانون الاستثمار رقم (١٠) للعام ١٩٩١ الذي يسمح للقطاع الخاص الوطني والأجنبي الاستثمار في البلاد .

٣- صدور القانون رقم (٢٠) للعام ١٩٩١ والقاضي بتخفيض الشرائح الضريبية العليا

(من ٦٦ % إلى ٤٥ %) وذلك بغية تشجيع الاستثمار الأجنبي داخل سورية .^{١٢٤}

٤- ربط الاستيراد بالتصدير والسماح لمصدري السلع الزراعية بتخصيص (٧٥ %) من قطع التصدير لاستيراد بعض السلع الصناعية و(٢٥ %) تصرف في المصرف التجاري بالسعر الحكومي , ولذلك حاولت الدولة توافاً مع هذه القوانين والتشريعات العمل على زيادة حجم إنفاقها العام بشقيه , حيث عمدت إلى تنفيذ مجموعة من مشاريع البنى التحتية من طرق وجسور ومرافئ ومطارات .

^{١٢٣} قانون المغتربين رقم (١٩) عام ١٩٩٠ , منشورات وزارة المالية ١٩٩٠ , ص ٢٧

^{١٢٤} شهابي , نوال , النظام الضريبي في سورية هل أصبح أكثر استقراراً , مجلة عالم المال , السنة الأولى , العدد ٢ , كانون الأول , ٢٠٠٦ , ص ٢٥

الجدول رقم(١٣) تطور حجم الإنفاق العام الفعلي للناتج المحلي الإجمالي (مليار ليرة سورية) :

السنة	الإنفاق الجاري	الإنفاق الاستثماري	إجمالي الإنفاق العام	معدل النمو في الإنفاق العام	الناتج المحلي الإجمالي	معدل نمو الناتج	مساهمة الإنفاق العام في الناتج المحلي
١٩٩٠	٣٨.٥	١٩.٩	٥٨.٤	—	٢٦٨.٣	—	٢١.٧٪
١٩٩١	٤٧.٥	٢٤.٢	٧١.٧	٢٢.٧٪	٣١١.٥	١٦.١٪	٢٣٪
١٩٩٢	٥٣.٥	٢٧.٩	٨١.٤	١٣.٥٪	٣٧١.٦	١٩.٢٪	٢١.٩٪
١٩٩٣	٥٦.٢	٤٠.٧	٩٦.٩	١٩٪	٤١٣.٧	١١.٣٪	٢٣.٤٪
١٩٩٤	٦٨.٠	٦٣.٧	١٣١.٧	٣٥.٩٪	٥٠٦.١	٢٢.٣٪	٢٦٪
١٩٩٥	٦٧.٧	٦٨.٠	١٤٤.٧	٩.٨٪	٥٧٠.٩	١٢.٨٪	٢٥٪

المصدر : غدير ، هيفاء ، بحث مجلة بعنوان الإنفاق العام ودوره التنموي في الاقتصاد السوري ، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ، المجلد (٣٠) العدد (٣) ٢٠٠٨

نلاحظ أن حجم الإنفاق العام تطور من (٥٨.٤) مليار ليرة سورية عام ١٩٩٠ ليصل إلى (١٤٤.٧) مليار ليرة سورية عام ١٩٩٥ ، وبالمقابل نجد أن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي قد تأثرت أيضاً بمعدلات نمو الإنفاق العام .

ففي عام ١٩٩٢ بلغ معدل نمو الإنفاق العام (١٣.٥٪) ويلاحظ تزايد معدل نمو الناتج ليصل إلى (١٩.٢٪) ، ويلاحظ أنه عام ١٩٩٤ ازداد حجم الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري وهذه الزيادة أتت كردة فعل على ظهور فكرة جامعي الأموال عام ١٩٩٣ الذين عملوا على تهريب مدخرات الأفراد عبر السماسرة إلى لبنان والأردن، مما أثر على حجم السيولة ومعدل نمو الناتج ودفع الدولة إلى زيادة حجم الإنفاق عام ١٩٩٤ للتعويض عن هذه المدخرات التي هربت للخارج ، أما عام ١٩٩٥ انخفض معدل نمو الإنفاق العام إلى (٩.٨٪) وبالمقابل انخفض معدل نمو الناتج إلى (١٢.٨٪) ، أي أن الدولة سعت في هذه الفترة من خلال سياستها المالية إلى زيادة حجم الإنفاق العام بشقيه لزيادة حجم الطلب الكلي في الاقتصاد السوري الذي يساهم في تشجيع الإنتاج .

كما اعتمدت الدولة على مجموعة من المصادر في هذه الفترة لتمويل الإنفاق العام¹²⁵

١- فروقات الأسعار وهي ضرائب غير مباشرة فرضت على الطاقة وتشكل حوالي (٢٧.٥ %) من الإيرادات العامة لعامي ١٩٩٤ - ١٩٩٥ حيث بلغ حجم الإيرادات العامة في موازنة الدولة لعامي ١٩٩٤ - ١٩٩٥ على التوالي هي (١٤٤.٦ - ١٦٢.٠) مليار ليرة سورية أما فروقات الأسعار فقد وردت في الموازنة العامة تحت بند إيرادات أخرى (٣٩.٧ - ٤٤.٧) مليار ليرة سورية , ولكن اعتماد الدولة على هذا المصدر أدى إلى ارتفاع تكاليف الصناعة , وبالتالي ارتفاع الأسعار وتخفيض قدرة الصناعة السورية على المنافسة في السوق الدولية . ٢- الإصدار النقدي حيث بلغ حجم العجز المالي (٢٦.٣) مليار ليرة سورية عام ١٩٩٠ وهي تشكل (٤٥.٠٣ %) من حجم الإنفاق العام , في حين وصل العجز عام ١٩٩٥ إلى (٣٦.٤) مليار ليرة سورية وهي تشكل (٢٥.١٥ %) من الإنفاق العام .

٣- الإيرادات النفطية والتي تمثل حوالي (٥٠ %) من حجم الإيرادات العامة خلال الفترة

(١٩٩٠ - ١٩٩٥) , حيث تم توجيه الإنفاق العام الاستثماري خلال هذه الفترة نحو مشاريع المياه والكهرباء والاتصالات بدلاً من التركيز على إقامة مناطق صناعية تستطيع جذب استثمارات عربية وأجنبية , وتوظيف العمالة الفائضة وتصنيع المواد الأولية السورية .

نستنتج من خلال ما ذكر أن الدولة عمدت إلى تخفيض الضرائب المباشرة وزيادة الضرائب الغير مباشرة حيث مولت الزيادة في الرواتب والأجور من خلال الزيادة في أسعار الطاقة (البنزين , المازوت , الغاز) وهي ضرائب غير مباشرة , ولكن زيادة الاعتماد على الضرائب الغير مباشرة في تمويل الإنفاق العام أدى إلى تناقص دخول الفقراء وذوي الدخل المحدود , وانخفض الطلب الاستهلاكي للفقراء , وانخفض معه حجم الطلب الكلي , فانخفضت الاستثمارات وخرجت الرساميل الوطنية إلى الدول المجاورة وانخفضت السيولة .

١٢٥ غدير, هيفاء, الإنفاق العام ودوره التنموي في الاقتصاد السوري , بحث مجلة نشر عام ٢٠٠٨ , جامعة تشرين , العدد ٣

المرحلة الثانية : مرحلة الركود الاقتصادي خلال الفترة ١٩٩٥ - ٢٠٠٠

الجدول رقم (١٤) حجم الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي وفجوة الطلب (مليار ليرة سورية)

السنة	الإنفاق العام	معدل نمو الإنفاق العام	الناتج المحلي الإجمالي	الطلب الكلي	الفجوة	معدل نمو الناتج	مساهمة الإنفاق العام في الناتج المحلي
١٩٩٥	١٤٤.٧	%٩.٨	٥٧٠.٩	٥٨٠.٣	٩.٤+	%١٢.٨	%٢٥
١٩٩٦	١٥٨.٧	%٩.٦	٦٩٠.٨	٦٢٢.٣	٦٨.٥-	%٢١	%٢٢.٩
١٩٩٧	١٧٥.٠	%١٠.٢	٧٤٥.٥	٦٩٦.٤	٤٩.١-	%٧.٩	%٢٣
١٩٩٨	١٨٣.٥	%٤.٨	٧٩٠.٤	٧٤٤.٤	٤٦.٠-	%٦	%٢٣
١٩٩٩	١٧٧.٢	%٣.٥-	٨١٩.٠	٧٧٠.١	٤٨.٩-	%٣.٦	%٢١.٦
٢٠٠٠	١٩٤.١	%٩.٥	٨٩٦.٦	٧٨٦.٩	١٠٩.٧-	%٩.٤	%٢١.٦

المصدر: هيفاء غدير , بحث مجلة بعنوان الإنفاق العام ودوره التنموي في الاقتصاد السوري , مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية , المجلد (٣٠) العدد (٣), ٢٠٠٨ , مع العلم أن الفجوة = العرض - الطلب

تراجع معدل نمو الإنفاق العام منذ عام ١٩٩٥ حتى وصل إلى (-٣.٥ %) عام ١٩٩٩ لكنّه مرّ بارتفاع طفيف عام ١٩٩٧ عن ١٩٩٦ بمقدار (٠.٦ %) , وكان هذا الارتفاع بمثابة رد فعل على فجوة الطلب الكبيرة التي مرّ بها الاقتصاد عام ١٩٩٦ وقد بلغت (-٦٨.٥) بعد أن كانت موجبة عام ١٩٩٥ , لكن هذه الزيادة لم تكن كافية لأنها عمدت إلى تخفيض فجوة الطلب بمعدل قليل وليس على إزالتها مما يؤكد على أن الإنفاق العام قام بتعميق الركود الاقتصادي , فبدلاً من زيادة الإنفاق العام بمعدلات متزايدة وتمويل النشاطات الإنتاجية والخدمية , نجد أن الدولة لم تنفذ خطة الموازنة العامة للدولة إلا بنسب ضئيلة, وقد هدفت الحكومة من ذلك إلى التخلص من التضخم الذي كان مرتفع عام ١٩٩٠ بينما وصل إلى معدلات سالبة عام ١٩٩٩ وعند إجراء المقارنة بين الطلب الكلي والعرض الكلي نلاحظ فجوة منذ عام ١٩٩٦ بمقدار (٦٨.٥) مليار ليرة لتصل عام ٢٠٠٠ إلى (١٠٩.٧) مليار ليرة , وهنا يتوجب على الدولة زيادة الإنفاق العام بمعدلات أكبر لتحفيز الطلب الذي يساهم في زيادة الإنتاج وإخراج الاقتصاد من حالة الركود .

المرحلة الثالثة : الإنفاق العام في مرحلة الإصلاح الاقتصادي منذ عام ٢٠٠٠

الجدول رقم (١٥) حجم الإنفاق الاستثماري والجاري في الموازنة السورية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٩

(الأرقام مقدرة بمليار ليرة سورية)

السنة	الإنفاق الاستثماري	الإنفاق الجاري	الإنفاق العام	نسبة الجاري للعام	نسبة الاستثماري للعام
٢٠٠٠	١٣٢	١٤٣.٤	٢٧٥.٤	%٥٢.٠	%٤٨
٢٠٠١	١٦١	١٦١	٣٢٢	%٥٠	%٥٠
٢٠٠٢	١٨٤	١٧٢	٣٥٦	%٤٨.٣	%٥١.٧
٢٠٠٣	٢١١	٢٠٩	٤٢٠	%٤٩.٨	%٥٠.٢
٢٠٠٤	٢١٧	٢٣٢	٤٤٩	%٥١.٧	%٤٨.١
٢٠٠٥	١٨٠	٢٨٠	٤٦٠	%٦٠.٩	%٣٩.١
٢٠٠٦	١٩٥	٣٠٠	٤٩٥	%٦٠.٦	%٣٩.٤
٢٠٠٧	٢٥٨	٣٣٠	٥٨٨	%٥٦.١٢	%٤٣.٨٧
٢٠٠٨	٢٣٠	٣٧٠	٦٠٠	%٦١.٦٧	%٣٨.٣٣
٢٠٠٩	٢٧٥	٤١٠	٦٨٥	%٥٩.٨٥	%٤٠.١٤

المصدر : المجموعة الإحصائية للأعوام بين ٢٠٠٠ - ٢٠٠٩

عند دراسة الإنفاق العام خلال هذه الفترة نرى أن الدولة حاولت إيجاد نوع من التوازن بين الإنفاق الجاري والاستثماري ففي عام ٢٠٠٠ كان الفرق بين حجم الإنفاقين الجاري والاستثماري كما ورد في الموازنة العامة للدولة ضئيلاً ليتساويا عام ٢٠٠١، ولكن في السنوات الأخيرة سعت الدولة لإعطاء الأولوية للإنفاق الجاري وذلك إيماناً بضرورة تقليص دورها في النشاط الاستثماري وإفساح المجال أمام القطاع الخاص وخاصة مع اعتماد نهج السوق، ففي موازنة عام ٢٠٠٥ نلاحظ الفرق واضح بين الإنفاق الجاري والاستثماري ، حيث بلغت الفجوة بينهما حوالي (١٠٠) مليار ليرة لمصلحة الإنفاق الجاري الذي بلغ (٢٨٠) مليار ليرة سورية .^{١٢٦}

ويتوضح الهدف من تخفيض مخصصات الإنفاق الاستثماري هو نوع من الانتقال من التطور الأفقي نحو التطور الرأسي ولكن يجب الانتباه إلى أن تخفيض الإنفاق الاستثماري قد يفيد على المدى القصير ولكن على المدى الطويل قد يؤدي إلى تراجع في معدلات النمو الاقتصادي وخاصة إذا لم تستطع الدولة

^{١٢٦} باذيب ، رامز . شجاع ، صافي ، الإنفاق العام في سورية بين إلغاء الدعم وزيادة الأجور ، المركز الاقتصادي السوري ، الإصدار رقم ٣٥ ، شباط ٢٠٠٦ ، ص ٢

توجيه القطاع الخاص فيما يحقق الأهداف العامة لاسيما في امتصاص البطالة وتوفير فرص عمل جديدة . 127

ومما أفدنا بذكره أن الإنفاق الاستثماري ما زال يعاني من انخفاض في نسب التنفيذ حيث أنها قد تمتد من (٥٦٪ وحتى ٧٥٪) وهي معدلات غير مقبولة , لأن نسب التنفيذ العالمية للموازنات بين (٩٥٪-٩٨٪) وهي لا تعكس سياسة مالية توسعية بل تحمل في جوهرها انكماشاً فكلما انخفض حجم تنفيذ الموازنة ازداد الركود¹²⁸ , حيث يتم تجميد أموال قد تستخدم في نشاطات أخرى , بينما نسب تنفيذ الإنفاق الجاري تجاوزت حدود (٩٠٪) وأن متوسط الإنفاق العام في سورية في السنوات الأخيرة بلغ حوالي (٣٠٠) دولار للفرد الواحد في حين بلغ أكثر من ١٠٠٠ دولار في بلدان مجاورة وهو أقل بكثير من البلدان المتقدمة والتي يتجاوز فيها الإنفاق العام ٦٠٠٠ دولار في السنة للفرد الواحد¹²⁹.

إذاً من خلال ما سبق نستوحي من ضوء سياسة الدولة الجديدة ونهجها القائم على اقتصاد السوق الاجتماعي وأهدافها المتمثلة بإعادة توزيع الدخل ورفع المستوى المعيشي للمواطنين أن الحكومة ستسعى لتحقيق هذه الأهداف من خلال الإنفاق الجاري في الموازنة, أي أن الإنفاق الجاري سيفتح مجالاً لتنفيذ الأهداف من خلال الإنفاق على الرواتب والأجور والخدمات المختلفة كالتعليم والصحة والضمان الاجتماعي.

ولاختبار الشق الثاني من الفرضية والمتعلق فيما إذا كان الإنفاق العام يساهم بإعادة توزيع الدخل القومي لصالح الطبقات الفقيرة.

ولدراسة هذه الأمر ندرس الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية التي تستفيد منها شريحة الطبقة الفقيرة في سورية وهي الإنفاق على (الإسكان والمرافق , التعليم العالي , التربية, الثقافة , الصحة , الشؤون الاجتماعية والعمل) .

^{١٢٧} باذيب,رامز . شجاع, صافي , المرجع السابق , ص ٣

^{١٢٨} باذيب . رامز , شجاع . صافي , المرجع السابق , ص ٤

^{١٢٩} نجمة , الياس , السياسة المالية في سورية , ندوة الثلاثاء الاقتصادي السادسة عشر , ٢٣-٩-٢٠٠٣

الجدول رقم (١٦) والذي يبين الإنفاق على الخدمات الاجتماعية (الأرقام مقدرة بملايين الليرات السورية) :

العام	التعليم العالي	التربية	الثقافة	الصحة والرعاية الاجتماعية	الإسكان والمرافق	إجمالي الخدمات الاجتماعية
١٩٩٠	٢١٨٨١٥٢	٣٠٧٢١٣٤	١٩٨٥٤١	٩٣٦٢٢٦	١٦٤٢٠٠	٦٥٥٩٢٥٣
١٩٩١	٢٢٨٨٢٥٢	٣٣٧٢١٣٤	٢٨١٦٧٢	٩٧٠٣٣١	١٩٣٢٢٤	7071508
١٩٩٢	٣١٢٥٨٣٣	٤٤٦٨٠٠٧	٤٠٧٩٦٤	١١٠٣٠٩	٥٠١٦٧١	9606572
١٩٩٣	٣٤٠٩٦٢٠	٥٣٥٥٠٤٠	٤٦٨٣١٥٠	٢٤٢١٤٢٨	١٦٨٢٨٢٢	17552060
١٩٩٤	٣٨٨٦٨٨٦	٦٦٧٩٨١٠	٥٥١٦٠٧	٢٦٧١٦٤٢	١٧٢٦١٠٦	15516051
١٩٩٥	٤٨٧٤٣٦٨	٧٩٦٥٦٠٨	٣٧٤٧٧٥	٣٤٧٧٨٥٣	١٤٥٠٥٤٤	18143148
١٩٩٦	٥٧٥٠٤٦٠	٨٨٩٧٠٢٩	٨٤١٤١١	٣٦١٠٥٨٠	٢٠٥٣٥٧٠	21153050
١٩٩٧	٦٢٦٠٠٧٣	٩٢١٠٧٥٣	٩٠٥٨١٩	٣٠٤١٦٤٧	٢٠٩٣٨٢٧	21512119
١٩٩٨	٦٧٠١٣٦٣	١٠١٠٧٤٥٢	٩٥٠٨٤٣	٢٨٣٥٤٠٩	٢٠٤٨٢٦٠	22643327
١٩٩٩	٧٠٣٩٢٢٤	١٠٥٧٥٠٨٥	١٠٦٧٤٢٤	٢٩٠٣٥٥٣	٢٢١٥٥٣٥	23800821
٢٠٠٠	٧٣١٠٩١٠	١١٣٧٤١٩٥	١٠٦٠٤٧٥	٣١٥١٧٥٠	٢٠٩٧٩٨٠	24995310
٢٠٠١	٨٧٩٢٩٩٩	١٣١٧٢٤٩٥	١١٢٢٤٩٥	٤١١٨٦٨٠	٣٩٥٧٧٠٠	31164369
٢٠٠٢	١١٢٤٤٦٥	١٤٧٧٤٢٨٩	١٢٢٣١٧٥	٤٨٢٤٦٩٥	٣٦٧١١٢٥	35737934
٢٠٠٣	١٥٥٢٨٠٥	٢٠٦٢٦٩٢٠	١٣٥١٥١٠	٧٠٩٩٦٦٤	٤٧٢٢٨٥٠	79328994
٢٠٠٤	١٦٨٩١٣١	٢٣١٩١٧٢١	١٥٨٠٦٨٤	٧٠٢٠٥٣٠	٤٢٧٨٤٢١	52962665
٢٠٠٥	١٣٤٩٥٣٢	٢٤٢٨٧٣٣٥	١٧٢٥٢١٥	١٠١٧٣٨٦٠	٤٣٩١٠١٠	54072735
٢٠٠٦	١٨٠٨٧٦٢	٣١٣٢١٨٢٥	١٨٧٩٦١٠	١١٠٠١٩٦٠	٥٢٦٨٤٧٠	67559480
٢٠٠٧	٢٠٩٧٤٣٨	٣٦٩٢١٧٦٠	٢١٧٢٧٥٥	٨٦١٢٩٨٥	٥٦٥٨٩٤٠	74340815
٢٠٠٨	٢٣٢١٣٩٨	٤٠٠٧٢٥١٥	١٨٦٩٣٢٠	٨٠٦١٨٧٠	٥٢٧١٢٦٥	78488945
٢٠٠٩	٢٨٦٥١٦٨٠	٥٣٦٠٩٦٩٠	٢١٣٥١٠٠	٩٠٩٩٦٧٥	٦١٥٢٩٧٠	٩٩٦٤٩١١٥

المصدر : الموازنة العامة للدولة للأعوام من ١٩٩٠ - ٢٠٠٩

عند استطلاع الجدول نرى أن وسطي الإنفاق على التربية يبلغ خلال فترة ١٩٩٠-١٩٩٩ (١٤.١٨ ٪) ووسطي الإنفاق على التعليم العالي (٩.٣٣) خلال نفس الفترة أيضاً، وهذا يثبت أن الدولة خلال هذه الفترة اهتمت بالتعليم الابتدائي الإلزامي ، بالإضافة إلى مراعاتها ضرورة توفر التعليم العالي لأوسع شريحة ممكنة في المجتمع ، لا سيما أن التعليم يعتبر في أغلبية دول العالم العامل الأساسي في تنمية الكوادر البشرية التي تلعب دوراً مركزياً في دعم النمو الاقتصادي^{١٣٠} . كما قامت الدولة

¹³⁰ Fblankenau. William, B sipson.Nicole, public education expenditures and growth, 1-May ,2003 ,journal of Development Economics,P601

بالإنفاق على تقديم الخدمات الصحية والأمور الثقافية والشؤون الاجتماعية التي تهدف بمجملها إلى رفع المستوى الثقافي والصحي لأفراد المجتمع .

أما في الفترة الممتدة بين ٢٠٠٠-٢٠٠٩ نجد :

تزايد نسبة الإنفاق على قطاع التربية بمعدل وسطي قدره (١٩.١٥ ٪) وهذا يعني أن الدولة سعت مؤخراً إلى توسيع مرحلة التعليم الإلزامي وتحديث المناهج المدرسية بالإضافة إلى إقامة العديد من دورات التأهيل وتعيين عدد كبير من المدرسين .

كما أن نسب الإنفاق على التعليم العالي والصحة والثقافة ارتفعت على الرغم من دخول القطاع الخاص إلى مجال التعليم العالي , لكن الدولة مازالت تعتبر أن هذا القطاع من أولوياتها ففي الفترة الأخيرة أحدثت كليات جديدة في محافظات مختلفة واختصاصات حديثة ودعمت البحث العلمي والتقانة في الجامعات .

لكن بالرغم من ازدياد اهتمام الدولة بقطاع الخدمات الاجتماعية التي تستفيد منها بالدرجة الأولى الطبقة الفقيرة في المجتمع إلا أن نسب مساهمتها كانت منخفضة ولم تتجاوز ١٨ ٪ علماً أنها حتى تحقق أهدافها لابد أن تتجاوز نسبة المساهمة ٥٠ ٪ وعندها نقول أن التوزيع كان لصالح الطبقات الفقيرة .

أي أن الدولة في سورية سعت إلى إعادة توزيع الدخل القومي من خلال الإنفاق العام لصالح الطبقات الغنية على حساب الطبقات الفقيرة .

الجدول رقم (١٧) يبين مساهمة الإنفاق العام بالإنفاق على الخدمات الاجتماعية (الأرقام مقدرة بملايين الليرات السورية) :

العام	الإنفاق العام	إجمالي الإنفاق على الخدمات الاجتماعية	نسبة الإنفاق العام من الإنفاق على الخدمات الاجتماعية
١٩٩٠	61875	٦٥٥٩٢٥٣	٩.٤ ٪

11.42%	7071508	84690.507	١٩٩١
11.34%	9606572	93042.47	١٩٩٢
18.86%	17552060	123018	١٩٩٣
12.62%	15516051	144162	١٩٩٤
11.19%	18143148	162040	١٩٩٥
11.24%	21153050	188050	١٩٩٦
10.189%	21512119	211125	١٩٩٧
9.542%	22643327	237300	١٩٩٨
9.323%	23800821	255300	١٩٩٩
9.076%	24995310	275400	٢٠٠٠
9.678%	31164369	322000	٢٠٠١
10.028%	35737934	356389	٢٠٠٢
11.74%	79328994	420000	٢٠٠٣
11.78%	52962665	449500	٢٠٠٤
11.75%	54072735	460000	٢٠٠٥
13.65%	67559480	495000	٢٠٠٦
12.64%	74340815	588000	٢٠٠٧
13.081%	78488945	600000	٢٠٠٨
١٤.٥٥%	٩٩٦٤٩١١٥	685000	٢٠٠٩

المصدر : الموازنة العامة للدولة خلال فترة ١٩٩٠-٢٠٠٩ , والنسب من إعداد الباحثة .

المبحث الرابع : أثر معدل نمو الإنفاق العام على معدل النمو الاقتصادي

بداية لا بد من التفرقة بين كلا مفهومي النمو والتنمية حيث تعد كل زيادة في الناتج تنمية ولكن النظريات الاقتصادية ميزت في الفترة الأخيرة بين النمو والتنمية .

يعرّف النمو : " التغيير الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي . " ^{١٣١}

أمّا التنمية : " هي مفهوم شامل يشمل النمو والتوزيع والتغيرات الهيكلية التي تستهدف تطوير مستوى الحياة للشطر الأعظم من عامة الناس . " ¹³²

ولكن مفهوم التنمية من الضروري أن يتضمن تغييرات جذرية وشاملة في المجتمع تؤدي لتطور في العادات والتقاليد وأنماط الإنتاج والتوزيع وأساليب التبادل في الاقتصاد الوطني .

وللتعرف على أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي فلا بد من التعرف إلى مصادر النمو

١- العمل على زيادة الاستثمارات في رأس المال المادي والبشري فكلما زاد حجم الاستثمار في المعدات والتجهيزات وتوفرت أفضل سبل التكنولوجيا كلما نما وتطور رأس المال وبالمقابل هذه الآلات المتطورة تحتاج إلى خبراء ومهندسين , إذاً لا بد من توجيه الإنفاق العام لدعم مؤسسات التأهيل والتدريب لرفع مستوى كفاءة وأداء العاملين .

٢- يعد الادخار أحد أهم العوامل الهامة لدعم الاستثمارات فكلما زاد حجم المدخرات مع توفر المناخ المناسب لتوجيه هذه المدخرات إلى المجالات الاستثمارية المناسبة , كلما ارتفع معدل النمو الاقتصادي وهنا يأتي دور التشريعات التي تشجع الاستثمار وتدعمه .

٣- يجب الاعتماد على أسلوب التخطيط والتنظيم فبداية يجب وضع خطة تتطرق من الأوضاع الحالية للدولة أخذه بعين الاعتبار الإمكانيات المتاحة المتوفرة وتسعى لتحقيق معدلات نمو مرتفعة .

٤- توجه الدولة نحو الإنفاق الاستثماري بدعم البنى التحتية من إقامة للمصانع وضرورة التكامل بالعمل بين القطاعين العام والخاص وهذا ما فعلته دول جنوب شرق آسيا حتى انتقلت من دول فقيرة إلى دول غنية .

^{١٣١} جوارتيني, جيمس ريجارد, استروب , الاقتصاد الكلي , مرجع سابق , ص ٥٨١

^{١٣٢} جوارتيني , جيمس - ريجارد , استروب , الاقتصاد الكلي , المرجع السابق ذكره , ص ٥٨١

يبين الجدول (١٨) تطور معدل نمو الإنفاق العام ومعدل النمو الاقتصادي

العام	الإنفاق العام	معدل نمو الإنفاق العام	معدل النمو الحقيقي
١٩٩٠	٥٨.٤	—	—
١٩٩١	٧١.٧	%٢٢.٧	%١١.٤
١٩٩٢	٨١.٤	%١٣.٥	%٥.٧
١٩٩٣	٩٦.٩	%١٩	%٦.٧
١٩٩٤	١٣١.٧	%٣٥.٩	%٧.٢
١٩٩٥	١٤٤.٧	%٩.٨	%٧
١٩٩٦	١٥٨.٧	%٩.٦	%١٠
١٩٩٧	١٧٥	%١٠.٢	%٥
١٩٩٨	١٨٣.٥	%٤.٨	%٦.٧
١٩٩٩	١٧٧.٢	%٣.٥-	%٣.٥-
٢٠٠٠	١٩٤.١	%٩.٥	%٥.١
٢٠٠١	٢٧٥	%٤١.٦	%٦
٢٠٠٢	٣١٤	%١٤.٥٩	%٥.٩
٢٠٠٣	٣٥٤	%١٢.٤٢	%١.١
٢٠٠٤	٤٠٥	%١٤.٧٣	%٦.٧
٢٠٠٥	٤٣١	%٦.٤٢	%٦
٢٠٠٦	٤٩٤	%١٤.٣٩	%٥.٢
٢٠٠٧	٥٢١	%٥.٤٨	%٦.٣
٢٠٠٨	٥٨٨	%١٢.٨٦	%٤.٣
٢٠٠٩	٦٥٠	%١٠.٥٤	%٥.٩

المصدر : المجموعة الإحصائية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء (١٩٩٥-٢٠٠٠-٢٠٠٥-٢٠٠٩) والنشر

الربعية الصادرة عن بنك سورية المركزي ، حيث قدر الإنفاق العام بمليار ليرة سورية .

نقوم بتقسيم الجدول السابق إلى مرحلتين : المرحلة الأولى ١٩٩٠ - ١٩٩٩ والمرحلة الثانية من ٢٠٠٠ -

٢٠٠٩ :

المرحلة الأولى : اقتصاد التسعينات وغياب الاستراتيجية

لا يستطيع المتتبع لتطور الاقتصاد السوري أن يتجاهل حجم الانجازات الكبيرة التي تحققت في مختلف الأنشطة والقطاعات إذ أثمرت هذه الانجازات في تحقيق تطور على مستوى البنية التحتية والخدمية وإقامة السدود ومشاريع الري والتوسع في الخدمات التعليمية والصحية والاهتمام بالريف وتقليص حجم الفارق الكبير بينه وبين المدينة واستطاعت الزيادة المستمرة في الإنتاج الزراعي في تحقيق الاكتفاء الذاتي , كما ارتفع حجم الصادرات , وحقق الاستثمار معدلاً وسطياً وصل حتى ٢٣٪ وتراجع عجز الموازنة إلى ٤.٦ ٪ عام ١٩٩٧ ومعدل التضخم إلى ٩٪ عام ١٩٩٧ .

غير أنه لابد من التمييز أن فترة التسعينات شهدت مرحلتين مختلفتين :

الأولى كانت مرحلة امتدت حتى عام ١٩٩٥ وتميزت بدرجة كبيرة من التحرر الاقتصادي حيث ارتفعت نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي من ١٦.٥٪ عام ١٩٩٠ إلى ٣٠٪ عام ١٩٩٤ كما ساهم القطاع الخاص بنسبة ١٧.٤٪ من الاستثمارات إلى الناتج بسبب صدور القانون رقم (١٠) لعام ١٩٩١ ووصل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وسطياً إلى ٦٪ حيث أحدثت خلال هذه الفترة مليون فرصة عمل بمعدل نمو توظيف بلغ ٧٪ , ولكن لابد من الانتباه إلى أن معدل النمو الاقتصادي انخفض عام ١٩٩١ من (١١.٤ ٪) إلى (٥.٧ ٪) عام ١٩٩٢ والسبب يعود إلى أن في هذه الفترة سيطرت على السوق استثمارات وصناعات بسيطة ذات ربح مرتفع ومخاطرة قليلة إلا أن هذا النوع من الاستثمارات ليس منتجاً بالحد الذي يدعم الاقتصاد ويرفع معدل النمو , كذلك نجد أن معدل نمو الإنفاق العام انخفض من (٢٢.٧٪) عام ١٩٩١ إلى (١٣.٥٪) عام ١٩٩٢ ونجد أن توجه الإنفاق العام كان لدعم الإنفاق الجاري على حساب الاستثماري _ حيث بلغ الجاري (٥٣.٥) مليار ليرة عام ١٩٩٢ بينما بلغ الاستثماري (٢٧.٩) مليار ليرة _ لاسيما بعد أزمة تهريب الأموال خارج سورية , حيث عمدت الدولة إلى زيادة الإنفاق العام لتعويض النقص الحاصل في السيولة حيث حقق عام ١٩٩٤ معدل نمو بمقدار (٣٥.٩) ٪.

أما في الفترة الثانية من التسعينات نلاحظ :

تراجع معدل النمو الاقتصادي خلال فترة ١٩٩٥ - ١٩٩٩ إلى أن بلغ قيمة سالبة عام ١٩٩٩ كما أن معدل نمو الإنفاق العام بدأ بالتراجع خلال نفس الفترة المذكورة باستثناء ارتفاع بسيط كان عام ١٩٩٧

لسد فجوة الطلب الكلي ونستنتج من هذا أن الحكومة اعتمدت سياسة انكماشية خفضت فيها حجم الإنفاق العام في الوقت الذي كان لابد من تحقيق زيادة في حجم الإنفاق العام لتحفيز الطلب وزيادة الإنتاج ولكن كان للحكومة هدف آخر تمثل بتخفيض معدلات التضخم ، هذا بالإضافة إلى تراجع إنتاج النفط بمعدل (١.٥ ٪) (١٩٩٦-١٩٩٧) وانخفاض أسعاره عام ١٩٩٨ وتراجع الإنتاج الزراعي بمعدل ٥ ٪ وسوء الظروف الجوية ، ونمو الصناعة ٠.٥ ٪ عام ١٩٩٧ مقارنة مع معدل نمو ١٤ ٪ (١٩٩١-١٩٩٥) وتراجع البناء والتشييد بمعدل ٤.٦ ٪ عام ١٩٩٦ والنمو السالب للتجارة (١٩٩٦-١٩٩٧) ، كذلك تراجعت استثمارات القطاع الخاص إلى ١٢.٨ ٪ عام ١٩٩٦ و ٨ ٪ عام ١٩٩٨ ، كما لابد من الأخذ بعين الاعتبار أزمة النمو الآسيوية التي حدثت عام ١٩٩٧ والتي أثرت على البلدان النامية والتي تعد سورية واحدة منها .

إذاً هذا التراجع على مستوى الأداء الاقتصادي وُلد انكماشاً على جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية والمادية ، مما أدى إلى تراجع الطلب وتراجعت معه القوة الشرائية وتكدس العرض وانخفض حجم التوظيفات والإنفاق العام وزاد عدد العاطلين عن العمل وارتفعت الواردات على حساب الصادرات .

أما المرحلة الثانية والتي امتدت بين ٢٠٠٠-٢٠٠٩

لقد اتسمت ملامح هذه الفترة بالإصلاح الاقتصادي ، كما نجد أن معدل النمو الاقتصادي عاد ليحقق تقدماً موجباً في عام ٢٠٠٠ ليبلغ (٥.١ ٪) لاسيما بعد الانخفاض الذي حدث عام ١٩٩٩ كذلك معدل نمو الإنفاق العام حقق ارتفاعاً حيث وصل عام ٢٠٠١ إلى (٤١.٦ ٪) وهذا يدل على السياسة التوسعية التي انتهجتها الدولة في هذه الفترة .

في عام ٢٠٠٣ انخفض معدل النمو الاقتصادي ليبلغ (١.١ ٪) بعد أن كان (٥.٩ ٪) عام ٢٠٠٢ وأيضاً معدل نمو الإنفاق العام انخفض من (٤١.٦ ٪) إلى (١٢.٤٢ ٪) وذلك لأن الحكومة حاولت إيجاد توازن بين الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري ، وإيماناً منها بأهمية الإنفاق الجاري ومدى التزامها بالإنفاق على الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية وضرورة تقليص دورها في النشاط الاقتصادي وإفساح المجال أمام القطاع الخاص فعمدت إلى تخفيض الإنفاق الاستثماري ، لكن الاستمرار بالانخفاض قد

يسبب تراجع في معدل النمو الاقتصادي لاسيما إذا لم تستطع الدولة توجيه القطاع الخاص والإشراف عليه بما يحقق الأهداف العامة للدولة ويتمشى مع سياساتها .

في عام ٢٠٠٩ نجد أنه على الرغم من انخفاض معدل نمو الإنفاق العام نجد أن معدل النمو الاقتصادي حقق ارتفاعاً ليصل إلى (٥.٩ %) بعد أن كان عام ٢٠٠٨ (٤.٣ %) والسبب أن الناتج المحلي الإجمالي حقق نمواً قدره (٩.٧ %)، كما حقق قطاع الزراعة نسبة (٣٧.٥ %) من الناتج المحلي الإجمالي وتخلص من حالة النمو السلبي التي عانى منها خلال العامين الماضيين وهذا يعود لتحسن الظروف المناخية وزيادة الدعم الحكومي للعديد من المحاصيل الزراعية .

كما حقق قطاع التجارة معدل نمو ايجابي نظراً لاستجابة السوق السورية للتطورات التشريعية والإدارية النازمة للعمل التجاري .^{١٣٣}

إذاً في هذا العام نجد أن معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي اعتمد على رأس المال المادي مع تحسن إنتاجية عوامل الإنتاج الأمر الذي يقتضي زيادة مستمرة في الاستثمارات المادية ، ويتطلب تحسن في البنى التحتية للاستثمار والعمل على تطوير مستويات الأداء والكفاءة للحصول على معدل قابل للديمومة .

ولتوضيح العلاقة بين معدل نمو الإنفاق العام ومعدل النمو الاقتصادي اختبرنا الفرضية التالية :
لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل النمو بالإنفاق العام ومعدل النمو الاقتصادي.

لمعرفة العلاقة بين معدل نمو الإنفاق العام ومعدل النمو الاقتصادي، قامت الباحثة بحساب قيمة معامل الارتباط الخطي بيرسون بين معدل نمو الإنفاق العام ومعدل النمو الاقتصادي، واختبار مدى صلاحية النموذج الخطي للتعبير عن العلاقة بين المتغيرين.
كما تبين جداول التحليل التالية:

جدول رقم (١٩) نتائج اختبار معامل ارتباط بيرسون

^{١٣٣} تقرير جديد لهيئة الصادرات عن الاقتصاد السوري ، المجلة الاقتصادية ، العدد (٤٥٢) ، ١٨ تموز ، ٢٠١٠

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
١	.718	.515	.511	1.466
The independent variable is معدل النمو بالإنفاق العام				

يبين الجدول رقم (١٩) أن قيمة معامل الارتباط الخطي تساوي (٠.٧١٨) وهي علاقة جيدة على اعتبار قيمة معامل الارتباط ٠.٧١٨ أكبر من ٠.٧٠ ولكنها ليست مرتفعة , وذلك لأن الإنفاق العام يعتمد على الحصيلة الضريبية الوفيرة والكافية , ولكن في سورية من خلال دراسة الفرضية الأولى وجدنا أن نسبة مساهمة الضرائب في الناتج المحلي الإجمالي لا تتجاوز ١٤٪ وهي نسب منخفضة جداً , بالإضافة إلى أن حجم الإنفاق العام في سورية لا يتجاوز ٣٠٪ و بالتالي لا يستطيع الإنفاق العام دعم معدل النمو الاقتصادي .

وتبين قيمة معامل التحديد على أن ٥١.٥٪ من التغيرات الحاصلة في معدل النمو الاقتصادي تتعلق بمعدل نمو الإنفاق العام, والباقي يعود لتأثير عوامل أخرى.

جدول رقم (٢٠) مدى فعالية معادلة التمثيل

ANOVA

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	64.033	1	64.033	10.532	.005
	Residual	103.359	17	6.080		
	Total	167.392	18			
The independent variable is معدل نمو الإنفاق العام						

يبين الجدول رقم (٢٠) فعالية معادلة التمثيل بين المتغيرين السابقين حيث أن احتمال الدلالة

$$P = 0.005 < \alpha = 0.05$$

مما يعني وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين معدل نمو الإنفاق العام ومعدل النمو الاقتصادي وهذا يعني أن التمثيل فعال أي معادلة التمثيل المختارة فعالة .

جدول رقم (٢١) قيم معاملات معادلة التمثيل المختارة

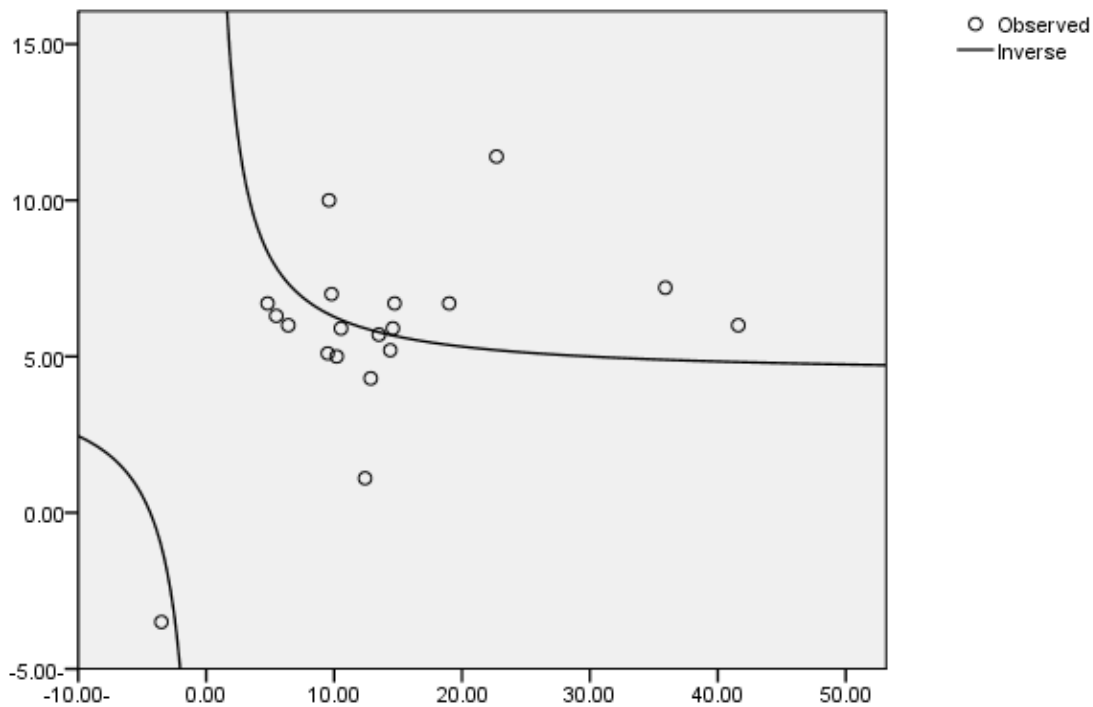
Coefficientsa

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	بالإنفاق العام/١	19.099	5.885	.618	3.245	.005
	(Constant)	4.362	.704		6.197	.000
The dependent variable is In: معدل النمو الاقتصادي						

يبين الجدول رقم (٢١) أن احتمال الدلالة ($P = 0.000 < \alpha = 0.05$) بالنسبة للثابتين b و a أي هناك علاقة بين معدل نمو الإنفاق العام ومعدل النمو الاقتصادي , حيث أن معادلة التمثيل من الشكل :

$$Y = 4.362 - \frac{19.099}{X}$$

أي أن معادلة التمثيل فعّالة ويمكن اعتمادها .



الشكل رقم (٥) خط التمثيل البياني بين معدل نمو الإنفاق العام ومعدل النمو الاقتصادي .

يوضح الشكل التمثيل البياني للعلاقة بين معدل نمو الإنفاق العام ومعدل النمو الاقتصادي: ونلاحظ أن نقاط الانتشار أنها أحياناً بعيدة وأحياناً قريبة من خط الانتشار وهذا يدل على أن العلاقة مقبولة بين المتغيرين .

المبحث الخامس : دور الضرائب في تحسين مستويات الادخار والاستثمار في سورية

١ - أثر الضرائب على الادخار :

إن القيام بعملية التنمية يتطلب تضافر عدة عوامل منها الادخار والاستثمار , حيث يعد الاستثمار عاملاً أساسياً في تكوين رأس المال ويعتبر الادخار أحد العوامل الأساسية الضرورية لهذا التمويل وتعتبر العلاقة بينهما علاقة تمويلية وإنتاجية .

تعني دراسة أثر الضرائب في تحسين مستويات الادخار , قدرة الضرائب على تأمين وتوفير ادخارات فعالة ومناسبة ومن ثم توجيه هذه المدخرات نحو الاستثمارات الفعالة التي تعمل على تنشيط الاقتصاد ودعم التنمية وهذا يتم من خلال زيادة الموارد وتوجيه الاستهلاك .

وقد زاد الاهتمام بالادخار لا سيما في الفترات الأخيرة بسبب زيادة الاهتمام بالنمو الاقتصادي والسعي إلى رفع معدلاته مع الأخذ بعين الاعتبار بأن الشخص الغني أقدر على الادخار من الشخص الفقير .

ويعرف الادخار بأنه " كل عمل أو تفاعل من شأنه أن يؤدي إلى الامتناع عن الإنفاق على السلع من بضائع وخدمات . " 134

إذاً هو الامتناع عن استهلاك جزء من الناتج القومي وتوجيه هذا الجزء غير المستهلك لأغراض الاستثمار وتكوين رأس المال حيث يمثل الادخار الفائض المتحقق من الدخل مع الاستهلاك عملتين متكاملتين متعاكستين , فلا يستطيع الفرد أن يستهلك جزء من دخله ويدخره في الوقت ذاته, لكن لا بد من الانتباه إلى أن الادخار لا يحقق هدفه إلا بعد إشباع الحاجات الأساسية للأفراد لأنه وفق المفهوم الاقتصادي ليس كل امتناع عن الاستهلاك هو ادخار فهو يختلف باختلاف الغرض الذي يخصص من أجله المبلغ المدّخر فإن كان الغرض من الادخار مواجهة نفقة مقبلة سمي الادخار بالادخار الاحتياطي , وهو يمثل عدم استهلاك آني للدخل ويؤدي إلى سحب النقد من التداول لفترة ومن ثم يحدث إبطاء في الدورة الاقتصادية , ولكن أحياناً قد يصعب التمييز بين الادخار والاستهلاك فما هو ادخار حالي لمواجهة استهلاك قد يتحول مستقبلاً إلى استثمار .

أما إذا كانت الغاية من الادخار هي التحوط والخوف من المستقبل فيسمى عندئذ اكتناز, وإذا كان الغرض زيادة الإنتاج وتحسينه فهو ادخار مستثمر يسعى إلى زيادة غير مباشرة في المطرح الضريبي ونجد أن الاستمرار في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية يتطلب زيادة مستمرة في حجم وقيمة التكوين الرأسمالي وهذا لا يتم إلا من خلال إقامة المصانع , وشق الطرق وإقامة السدود والمستشفيات .

لقد أصبح كلاً من الادخار الاحتياطي والاكتناز نتيجة لانتشار عادة إيداع النقود لدى المصارف وصناديق التوفير وشراء شهادات الاستثمار ادخاراً مثمراً .

ينظر الكلاسيك إلى الضرائب أنها تؤدي إلى نقص المدخرات الخاصة, ولاسيما الضرائب المفروضة على الطبقات الغنية فهي تعد ضارة بالنظام الاقتصادي العام , حيث تخفض من حجم المدخرات لديهم و تؤثر على تكوين رأس المال .

^{١٣٤} د. منير , الحمش , الإصلاح الاقتصادي , دار الرضا للنشر , دمشق , سورية , ٢٠٠٣ , ص ١٥٢

كما تعتبر الضرائب عند العديد من الدول والحكومات إحدى الوسائل الإجبارية التي تفرضها الدول على شركاتها والتي من شأنها أن تقلل الميل الحدي للاستهلاك ، مما ينذر أصحاب الأموال والشركات بانخفاض العائد مستقبلاً، الأمر الذي دفع المشرع الضريبي إلى منح إعفاءات على المدخرات الفردية المتمثلة بعائدات صندوق توفير البريد وشهادات الاستثمار من الضرائب ، كذلك على بعض المؤن والمخصصات .^{١٣٥}

ساهم تقسيم المدخرات الوطنية إلى قطاعات وهي :

١- القطاع الحكومي

٢- القطاع العائلي

٣- قطاع الأعمال

وأيضاً للمدخرات الأجنبية (التمثلة بالتمويل الخارجي من القروض والاستثمار المباشر والمنح والهبات وغيرها) دور في تمويل التنمية وجعل السياسات الادخارية ممولاً وداعماً للسياسة الاستثمارية .^{١٣٦}

الجدول رقم (٢٢) يبين العلاقة بين الادخار والضرائب المباشرة والغير مباشرة (الأرقام مقدرة بملايين الليرات السورية) :

العام	الادخار	الرقم القياسي للادخار %	الضرائب المباشرة	الضرائب غير المباشرة	إجمالي الضرائب والرسوم
١٩٩٠	33984	—	16429	5694	22123
١٩٩١	20761	٦١.٠٩	20837	24.83	27720.2
١٩٩٢	32962	٥٨.٧٦	21873	7535.2	29408.2
١٩٩٣	38757	١٧.٥٨	20243	9245.6	29488.6
١٩٩٤	87984	٢٧.٠١	27987	٥٨468	40455.6
١٩٩٥	113300	٢٨.٧٧	31611	٦٩292	48903
١٩٩٦	102446	٩.٤٢	36110	21261	57371
١٩٩٧	109753	٧.١٣	48143	21153	69296
١٩٩٨	105859	٦.٤٥	52646	22870	75516

^{١٣٥} المادة السادسة من قانون الدخل . , المادة السابعة من قانون الدخل .

^{١٣٦} المهرة , علي , الادخار ودوره في عملية التنمية , منشورات وزارة الثقافة , دمشق , ١٩٩٦ , ص١١٣

82686	23404	59282	٤.٧٩	100354	١٩٩٩
85910.7	20996.7	64914	٤٢.٤٨	142988	٢٠٠٠
115932	24570	91362	٣٠.٦٥	186824	٢٠٠١
135837	23130	112707	١١.١٩	207733	٢٠٠٢
151558	28257	123301	٩.٢٦	206200	٢٠٠٣
161027.7	34020.7	127007	٤.١١	173443	٢٠٠٤
160009.8	25758.8	134251	١٠.٦٣	191887	٢٠٠٥
185426	26730	158696	٤٧.١١	282287	٢٠٠٦
210077	58580	151497	٦٨.٨٤	476635	٢٠٠٧
258773	108236	150537	٣٥.٩٥	647969	٢٠٠٨
282240	114865	167375	٨.٩٠	576046	٢٠٠٩

المصدر: المجموعة الإحصائية الصادرة عن بنك سورية المركزي للأعوام ١٩٩٥-٢٠٠٠-٢٠٠٥-٢٠٠٩ , بالإضافة إلى بعض النسب المحسوبة من قبل الباحثة .

نلاحظ من خلال بيانات الجدول السابق تغيرات عشوائية في الادخار خلال سنوات الدراسة ولكنها بصورة عامة تجلت بزيادة حجم المدخرات , حيث عمدت الدولة إلى تشجيع الادخارات وزيادتها لدى قطاعي الأفراد والأعمال من خلال تأمين وزيادة وسائل تعبئة المدخرات والحث عليها وذلك من خلال تشجيع وتنمية الوعي الادخاري لدى الأفراد وخصوصاً عبر وسائل الإعلام , بالإضافة إلى ربط الادخار بتوفير خدمات للمواطنين مثل الجمعيات السكنية وغيرها وتطبيق نظام التأمينات الاجتماعية والسكن الشبائي وإعفاء الاحتياطات والمؤمن في الشركات من الضرائب , بالإضافة إلى إعفاء جزء من الأرباح المرحلة من الضرائب لسنوات محدودة واعتماد سياسات مالية ضريبية تحفز الادخار والمدخرين وتعمل على توجيه مدخراتهم نحو استثمارات معينة .

كما نلاحظ انخفاض حجم المدخرات عام ١٩٩١ من (٣٣٩٨٤) إلى (٢٠٧٦١) , وهذا يعود إلى أنه في عام ١٩٩٠ تم اجتياح العراق للكويت و ترتب على هذا الحدث الدولي آثار من عودة بعض المقيمين في الخارج إلى سورية بالإضافة إلى لجوء عدد من الكويتيين إلى سورية مما دفع الميل الحدي للاستهلاك للارتفاع الأمر الذي ضغط الميل الحدي للادخار وأدى إلى انخفاض حجم المدخرات إلا أن الطابع العام الذي تميزت به الفترة الممتدة بين ١٩٩٠-١٩٩٥ هي فترة انتعاش صدرت خلالها مجموعة

من القوانين التي ساهمت في تحسين المستوى الاقتصادي ومنها قانون الاستثمار رقم (١٠) الذي سمح للقطاع الخاص الوطني والأجنبي بالاستثمار وقد استفادت العديد من الشركات منه فارتفع حجم المدخرات خلال هذه المدة.

أما الفترة بين ١٩٩٥ - ١٩٩٩ دخل الاقتصاد في مرحلة من الركود وانخفض حجم الطلب على الادخار والاستثمار مما سبب تراجعاً لحجم المدخرات من (١١٣٣٠٠) عام ١٩٩٥ إلى (١٠٠٣٥٤) عام ١٩٩٩ .

وفي عام ٢٠٠٠ بدأت الدولة باتخاذ إجراءات لمحاولة الخروج من حالة الركود وبدأ مرحلة جديدة من الإصلاحات، فنلاحظ ارتفاع حجم المدخرات من (١٤٢٩٨٨) عام ٢٠٠٠ إلى (٢٠٧٧٣٣) عام ٢٠٠٢ , ولكن عام ٢٠٠٣ بدأت ملامح انخفاض في حجم المدخرات وهذا يعود إلى اجتياح العراق من قبل القوات الأميركية ودخول العديد من العراقيين إلى الأراضي السورية فارتفعت مستويات الطلب الكلي على الاستهلاك , كما ساهم عامل الحيلة والخوف من النتائج المترتبة على حرب العراق على اعتبار أنها دولة مجاورة لسورية في تخفيض حجم المدخرات , ثم عاودت الارتفاع حتى عام ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨ حيث لوحث في الأفق ملامح بداية الأزمة المالية العالمية (أزمة السيولة) التي توضحت معالمها في صيف ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ وما ترتب عليها من عودة الكثير من السوريين من دول الخليج التي تأثرت بهذه الأزمة .

وللتعرف على أثر الضرائب في تحسين المدخرات نختبر الفرضية التالية :

لا تعد إعادة توزيع الدخل القومي عامل أساسي في تحسين مستويات الادخار.

الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الضرائب المباشرة والادخار: لمعرفة العلاقة بين الضرائب المباشرة والادخار, قامت الباحثة بحساب قيمة معامل الارتباط الخطي بيرسون, واختبار مدى صلاحية النموذج الخطي للتعبير عن العلاقة بين المتغيرين كما تبين جداول التحليل التالية:

جدول رقم (٢٣) نتائج اختبار معامل ارتباط بيرسون

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
-------	---	----------	-------------------	----------------------------

١	.666	.444	.413	135979.363
The independent variable is الضرائب المباشرة				

يبين الجدول رقم (٢٣) أن قيمة معامل الارتباط الخطي تساوي (٠.٦٦٦) وهي أقل من ٠.٧٠ وتدل على أن الضرائب المباشرة لم تكن عامل أساسي في تحسين مستوى المدخرات بسبب أن قيمة معامل الارتباط ضعيفة , لانخفاض حصيلة الضرائب المباشرة بسبب الإعفاءات وحالات التهرب الضريبي , وتبين قيمة معامل التحديد على أن ٤٤.٤٪ من التغيرات الحاصلة في الادخار تتعلق بالضرائب المباشرة والباقي يعود لتأثير عوامل أخرى .

جدول رقم (٢٤) مدى فعالية معادلة التمثيل

ANOVA

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	2.656E11	1	2.656E11	14.367	.001
	Residual	3.328E11	18	1.849E10		
	Total	5.985E11	19			
The independent variable is الضرائب المباشرة						

يبين الجدول رقم (٢٤) فعالية معادلة التمثيل بين المتغيرين السابقين حيث أن احتمال الدلالة

$$P = 0.001 < \alpha = 0.05$$

وبالتالي توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين الضرائب المباشرة والادخار , وهذا يعني أن التمثيل فعال ومعادلة التمثيل المختارة فعالة .

جدول رقم (٢٥) قيم معاملات معادلة التمثيل المختارة

Coefficientsa

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	ض.مباشرة/ ١	-6.786E9	1.790E9	-.666-	-3.790-	.001
	(Constant)	341148.411	49747.286		6.858	.000
The dependent variable is In: الادخار						

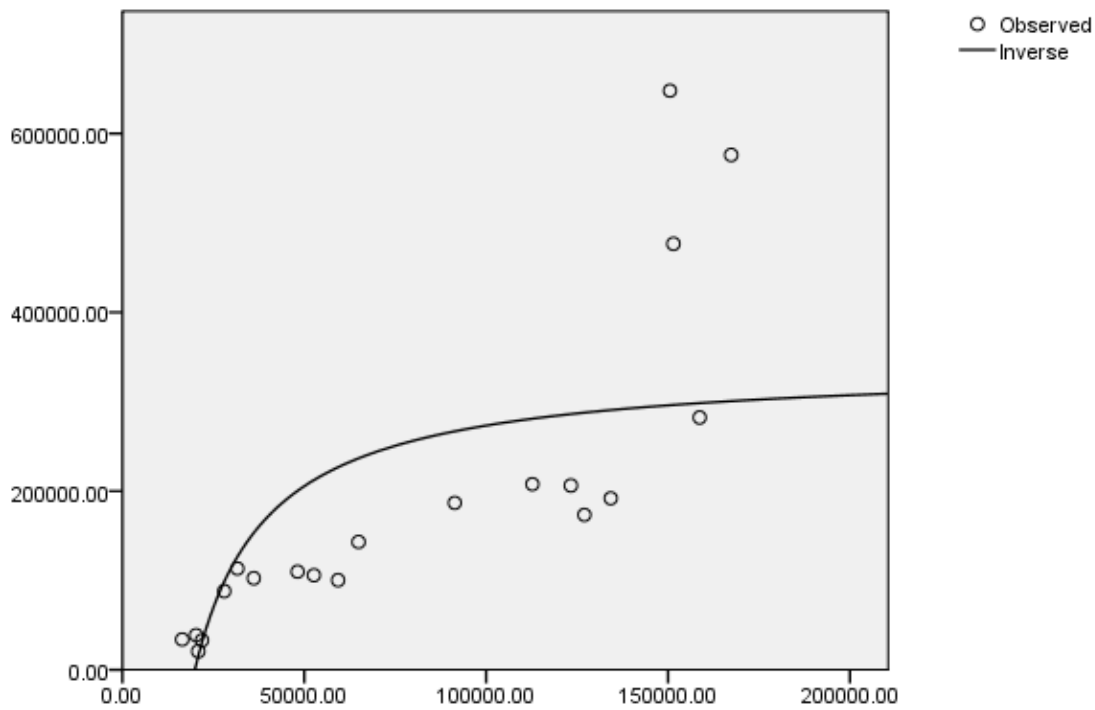
يبين الجدول رقم (٢٥) أن احتمال الدلالة

$$P < \alpha = 0.05 \text{ b \& a بالنسبة للثابتين}$$

أي هناك علاقة بين الضرائب المباشرة والادخار , حيث تكون معادلة التمثيل:

$$Y = 341148.411 - \frac{6.786}{X}$$

وهي معادلة فعالة وجيدة ويمكن اعتمادها .



الشكل رقم (٦) خط التمثيل البياني للعلاقة بين الضرائب المباشرة والادخار

يوضح الشكل التمثيل البياني لمعادلة النموذج للعلاقة بين الضرائب المباشرة والادخار، ويتبين من هذا الشكل أن نقاط الانتشار متباعدة عن خط الانتشار وهذا ما يفسر العلاقة الضعيفة بين المتغيرين

الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الضرائب غير المباشرة والادخار.

لمعرفة العلاقة بين الضرائب الغير مباشرة والادخار , قامت الباحثة بحساب قيمة معامل الارتباط الخطي بيرسون, واختبار مدى صلاحية النموذج الخطي للتعبير عن العلاقة بين المتغيرين كما تبين جداول التحليل التالية :

جدول رقم (٢٦) نتائج اختبار معامل ارتباط بيرسون

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
١	.894	.800	.789	.783
The independent variable is الضرائب غير المباشرة				

يبين الجدول رقم (٢٦) أن قيمة معامل الارتباط الخطي تساوي (٠.٨٩٤) وهي أكبر من (٠.٧٠) وتدل على أن العلاقة بين الضرائب الغير مباشرة والادخار علاقة متينة , وهذا يعود إلى أنه عندما تزداد الضرائب الغير مباشرة ينخفض حجم الادخار أولاً ثم ينخفض حجم الاستهلاك ثانياً , فكلما انخفضت الضرائب الغير مباشرة ازداد الادخار فالعلاقة بينهما قوية , إذاً تساهم الضرائب الغير مباشرة بصورة ايجابية في تحسين مستوى الادخار .

كما تبين قيمة معامل التحديد على أن ٨٠.٠٪ من التغيرات الحاصلة في الادخار تتعلق بالضرائب الغير مباشرة, والباقي يعود لتأثير عوامل أخرى.

جدول رقم (٢٧) مدى فعالية معادلة التمثيل

ANOVA

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	44.194	1	44.194	72.049	.000
	Residual	11.041	18	.613		
	Total	55.235	19			
The independent variable is الضرائب غير المباشرة						

يبين الجدول رقم (٢٧) فعالية معادلة التمثيل بين المتغيرين السابقين حيث أن احتمال الدلالة

$$P = 0.000 < \alpha = 0.05$$

وبالتالي توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين الضرائب غير المباشرة والادخار , وهذا يعني أن التمثيل فعال أي المعادلة المختارة فعالة .

جدول رقم (٢٨) قيم معاملات معادلة التمثيل المختارة

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	١/ض.غ.م	-125352.822	14767.977	-.894	-8.488	.000
	(Constant)	11.192	.246		45.482	.000
The dependent variable is In: الادخار						

يبين الجدول رقم (٢٨) أن احتمال الدلالة

$$P = 0.000 < \alpha = 0.05$$

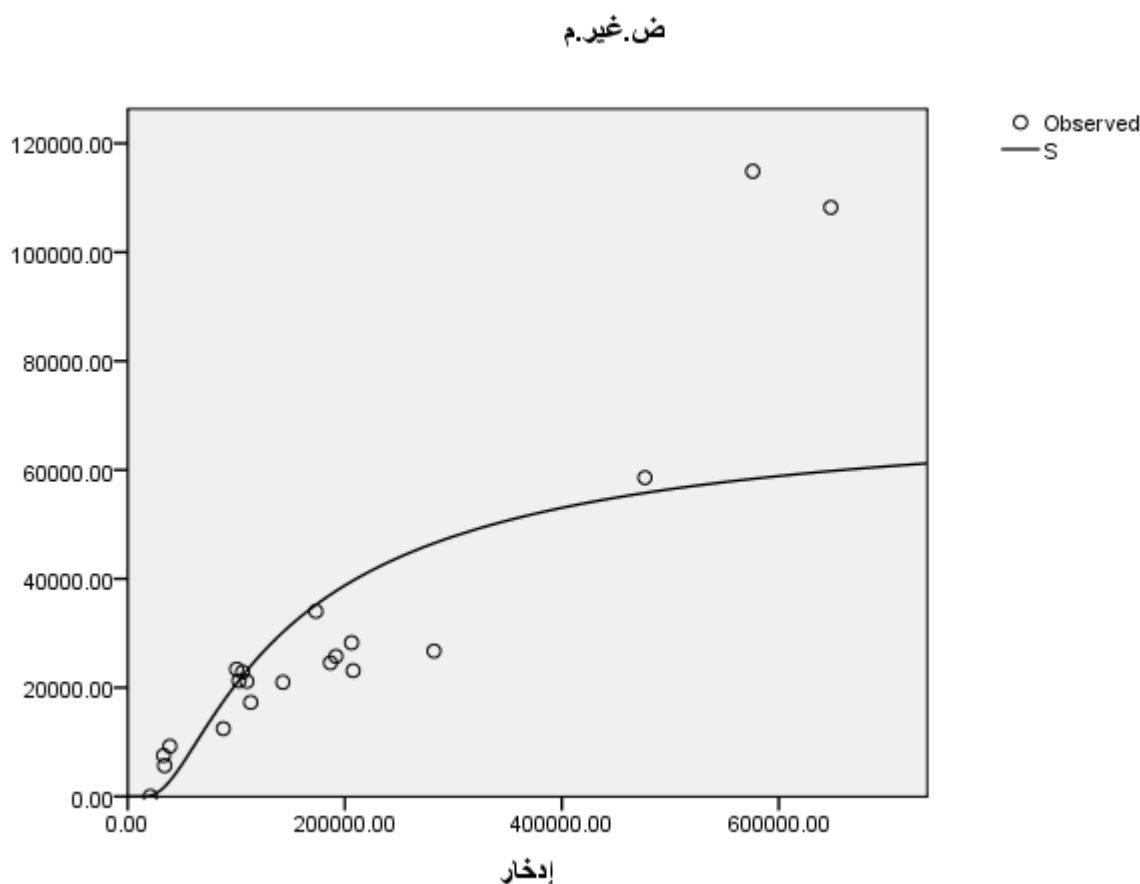
& b بالنسبة للثابتين a

أي هناك علاقة بين الضرائب الغير مباشرة والادخار, حيث تكون معادلة التمثيل على النحو التالي:

$$Y = e^{11.192} - \frac{125352.822}{X}$$

أي أن معادلة التمثيل المختارة فعالة وجيدة ويمكن اعتمادها.

والشكل التالي يوضح التمثيل البياني لمعادلة النموذج للعلاقة بين الضرائب الغير مباشرة والادخار: ويبين الشكل اقتراب نقاط الانتشار من خط الانتشار وهذا دليل على العلاقة القوية بين المتغيرين .



الشكل رقم (٧) يبين التمثيل البياني للعلاقة بين الضرائب غير المباشرة والادخار

٢- أثر الضرائب على الاستثمارات في سورية :

توضع السياسات المالية للدولة وخاصة السياسة الضريبية بهدف جذب الاستثمارات بحيث تفرض ضرائب منخفضة على الشركات والأرباح الأمر الذي يرفع من الكفاية الحدية لرأس المال مما يؤدي لجذب الاستثمار , وفي بعض الأحيان قد تعمل الدولة لاستخدام الضرائب كأداة للمساهمة في تحقيق برامج التنمية كما تستخدم لحماية منتجات الصناعات الناشئة والحد من استيراد السلع المنافسة, ويمكن

القول أن الضريبة تؤدي إلى حدوث انخفاض في الدخل المتاح لدى الأفراد والمعد للاستهلاك أو الادخار , وهذا الانخفاض في مستوى الدخل يقود بدوره إلى حدوث انخفاض مقابل في الإنفاق على الاستهلاك , كما ويعتبر الادخار أول من يتأثر بفرض الضريبة على اعتبار أنه يتحمل الجزء الأكبر من الانخفاض الحاصل في الدخل .

سورية كغيرها من الدول تعتبر العلاقة بين الضرائب والادخار والاستثمار علاقة وطيدة حيث قامت السلطات بإصدار مجموعة من الإجراءات لتشجيع الاستثمار إلا أن العلاقة بين الضرائب والاستثمار خلال فترة زمنية محددة لا تظهر واضحة , لأن الدولة تشجع بعض الشركات بالإعفاءات وتلزم البعض الآخر بدفع الضريبة نظراً لخضوعها للضرائب بعد انتهاء فترة الإعفاء , لكن بصورة عامة يمكن أن تتجاوز الضرائب الاستثمار لأنها تمثل نسبة كبيرة من الناتج المحلي, وقد تتساوى معدلات نمو الضرائب ومعدلات نمو الاستثمار وقد يسبق أحدهما الآخر تبعاً للظروف الاقتصادية , وفي سورية بشكل خاص يجب أن يتجاوز معدل نمو الاستثمار معدل نمو الضرائب بحيث يجب أن تصل الاستثمارات إلى (٢٥-٣٠ %) من الناتج وتصل الضرائب إلى (٢٠-٢٥ %) من الناتج للخروج من حالة الركود .

كما ويمكن للضرائب أن تتجاوز الاستثمار مساهمة بذلك في زيادة الإنفاق على الخدمات الاجتماعية وتحسين مستوى الرفاهية .

أدت السياسات الضريبية المتبعة في سورية إلى تشويه الاستثمارات وانحرافها عن الطريق الصحيح فالأرباح الكبيرة التي تتحقق في بعض الأنشطة والتي هي خارج التكاليف الضريبي قادت إلى انحراف الاستثمار عن اتجاهه السليم , وبالتالي لابد من إعادة النظر في السياسة الضريبية كأداة مشجعة للاستثمار بما ينسجم مع تشجيع واستقطاب الاستثمارات الوطنية , كما أنه من الضروري فرض ضرائب مرتفعة على المضاربات والأنشطة العقيمة التي لا تؤدي إلى خلق قيم مضافة , كما يجب تكييف أسعار الضريبة مع معدلات التضخم وتطوير أجهزة الإدارة لمحاربة التهرب الضريبي والمحسوبية وعدم النزاهة .

الجدول رقم (٢٩) : يبين التغيرات في الضرائب والرسوم والاستثمارات في سورية خلال الفترة الممتدة بين

(١٩٩٠ - ٢٠٠٩) ومعدلات نموه (الأرقام مقدرة بملايين الليرات السورية) :

العام	مجل تكوين رأس المال الثابت في القطاع العام	مجل تكوين رأس المال الثابت في القطاع الخاص	إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت	إجمالي الضرائب والرسوم	معدل نمو الاستثمار العام	معدل نمو الاستثمار الخاص	معدل النمو الضريبي
١٩٩٠	١٩٩٧٢	٢٤٤٢٣	44395	22123	—	—	—
١٩٩١	٢٤٢٥٣	٣١٧٣٩	55992	27720.2	٢١.٤٤	٢٩.٩٦	٢٥.٣
١٩٩٢	٢٧٩٢١	٥٨١٩٩	86120	29408.2	١٥.١٢	٨٣.٣٧	٦.٠٩
١٩٩٣	٤٠٧٤٤	٦٦٧٢٢	107466	29488.6	٤٥.٩٣	١٤.٦٤	٠.٢٧
١٩٩٤	٦٣٧٢٠	٨٧٩٠٢	151622	40455.6	٥٦.٣٩	٣١.٧٤	٣٧.١٩
١٩٩٥	٦٨٠٨٤	٨٧٤٢٠	155504	48903	٦.٨٥	٠.٥٥-	٢٠.٨٨
١٩٩٦	٧٧٤٣٧	٨٥٦٣٩	163076	57371	١٣.٧٤	٢.٠٤-	١٧.٣٢
١٩٩٧	٩٠١٠٨	٦٥٣٥٦	155464	69296	١٦.٣٦	٢٣.٦٨-	٢٠.٧٩
١٩٩٨	٩٥٠٣٤	٦٧٤١٢	162446	75516	٥.٤٧	٣.١٥	٨.٩٨
١٩٩٩	٩٠٤٣٥	٦٣٨١٥	154250	82686	٤.٨٤-	٥.٣٤-	٩.٤٩
٢٠٠٠	٩٩٣٣١	٥٦٧٦١	156092	85910.7	٩.٨٤	١.١٠-	٣.٩٩
٢٠٠١	١١٧١٣٧	٨١٠٢٣	111886	115932	١٧.٩٢	٤٢.٧٤	٣٤.٩٤
٢٠٠٢	١٢٥١٩٢	٨١٣٧٧	206416	135837	٦.٨٧	٠.٤٣	١٧.١٧
٢٠٠٣	١٦٠١٣٠	٨٩٥٥١	249681	151558	٢٧.٩	٨.٩٢	١١.٥٦
٢٠٠٤	١٤١٣٣٠	١٣٣١٧٠	274500	161027.7	١١.٧٤-	٨٠.١٥	٦.٢٥
٢٠٠٥	١٦٧١٥٥	١٧٩٥٨٢	346737	١٦٠٠٩.٨	١٨.٢٧	٢٠.٧١	٩.٩٤
٢٠٠٦	١٧٢٢١٢	١٩٩٣٠٧	371519	185426	٣.٣٢-	٤.٨١	١٥.٨٩
٢٠٠٧	١٧٨٣١٧	٢٣٣٨١٩	412136	210077	١٠.٣٤	٢٠.٧٢	١٣.٢٩
٢٠٠٨	١٥٨٣٩٩	٢٥٠٣٢٦	408725	258773	١.١٧-	٧.٠٦	٢٣.١٨
٢٠٠٩	١٩٥٢٧٥	٢٥٦٤٩١	451766	282240	٢٣.٢٨	٢.٤٦	٩.٠٧

المصدر : مجمل تكوين رأس المال الثابت والضرائب والرسوم المجموعة الإحصائية (١٩٩٥ - ٢٠٠٠ - ٢٠٠٥ - ٢٠٠٩) ومعدلات النمو محسوبة من قبل الباحثة .

الفترة الأولى هي الفترة الممتدة من ١٩٩٠-١٩٩٩

من خلال الجدول نجد أن معظم الزيادات التي حدثت كانت في النصف الأول من التسعينات وهذا يعود لما قدمه القانون رقم (١٠) من مزايا وتسهيلات أمام كل من القطاع الخاص والقطاع المشترك للاستثمار في مختلف نشاطات الاقتصاد السوري.

ويمكن إجمال هذه المزايا والتسهيلات بالنقاط التالية: ¹³⁷

- ١- يتم إعفاء مستوردات المشروع من (آلات وتجهيزات ومعدات وسيارات المعدة لخدمة المشروع).
 - ٢- إعفاء الشركات المشتركة والمساهمة من جميع الضرائب المفروضة على الدخل والعقارات لمدة سبع سنوات اعتباراً من تاريخ الإنتاج الفعلي .
 - ٣- إعفاء الشركات الخاصة من جميع الضرائب المفروضة على الدخل والعقارات لمدة خمس سنوات اعتباراً من تاريخ الإنتاج الفعلي .
 - ٤- إعفاء الشركات المشتركة والمساهمة والخاصة سنتين إضافيتين من الضرائب , إذا تجاوزت صادرات المشروع السلعية ٥٠٪ من مجموع إنتاجه خلال فترة الإعفاء .
 - ٥- يجوز للمستثمر أن يقتصر لصالح المشروع من مصارف الدولة بالعملة المحلية بضمانة أمواله الخاصة , ووفق الأنظمة المرعية لتلك المصارف .
 - ٦- السماح بتحويل الأموال إلى الخارج وبنفس الشكل الذي وردت به إذا لم يستطع المستثمر إقامة المشروع .
 - ٧- تحويل حصة الأموال الأجنبية بعد انقضاء فترة خمس سنوات على أساس القيمة الفعلية للمشروع شريطة عدم تجاوزها قيمة رأس المال الأجنبي الداخل إلى سورية .
 - ٨- يحق للمستثمر تحويل الأموال الخارجية مع الأرباح والعائدات بالعملات التي وردت بها , أو بأي عملة قابلة للتحويل عبر مصرف سورية المركزي .
- وقد عدلت فيما بعد هذه الإعفاءات في بعض جوانبها بالمرسوم التشريعي رقم ٧ لعام ٢٠٠٠ وكذلك المرسوم رقم (٨) لعام ٢٠٠٧ , حيث أن هذه الإعفاءات المتعددة التي قدمها المشرع للمستثمرين ساعدت إلى حد ما في تشجيعهم على الاستثمار إلا أنها لم تكن عامل أساسي وحاسم بدليل انخفاض معدل نمو الاستثمار خلال النصف الثاني من التسعينات.

^{١٣٧} فضليه , عابد , واقع الاستثمار في سورية في ظل قانون الاستثمار رقم (١٠) لعام ١٩٩١ , ٢٠٠٠ , مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية , المجلد ١٧ , العدد ٢ , دمشق , ص ٩٠

ففي عام ١٩٩٩ على الرغم من حدوث زيادة في معدل نمو الضرائب بمقدار (٩.٤٩) عن عام ١٩٩٨ نجد أن معدل نمو الاستثمار كان سالباً بمقدار (-٥.٠٤٥) مما يدل على أن الإيرادات الضريبية لم يكن لها دور في تمويل الاستثمارات كما نلاحظ أنه في عام ١٩٩٣ بلغ معدل نمو الاستثمار (٢٤.٧٨) في حين كان معدل نمو الضرائب بمقدار (٠.٢٧) وبالتالي نستطيع القول أن الضرائب لم تكن أداة فعالة في زيادة معدل نمو الاستثمار وأنها كانت تجبى لتحقيق الهدف المالي (إشباع الحاجة المالية للدولة)، وأن هناك مصادر لتمويل الاستثمار الحكومي إما من خلال الإصدار النقدي الجديد أو من خلال القروض سواء من المصرف المركزي أو من الخارج .

وبالعودة إلى مستويات الاستثمارات الخاصة في سورية نجد أنه في عام ١٩٩٢ بلغ معدل النمو (٨٣.٣ %) عن (٢٩.٩٦ %) للعام ١٩٩١ أي في العام الذي تلي صدور القانون رقم (١٠) لتشجيع الاستثمار ويمكن تفسير زيادة معدلات نمو الاستثمار الخاص حتى العام ١٩٩٤ بأنه ليس عائد أساساً إلى الإعفاءات الضريبية التي منحها القانون رقم (١٠) وإنما نظراً لحاجة السوق المحلية في تلك الفترة إلى صناعات معينة امتازت بأنها سريعة الربح وقليلة المخاطر حيث لوحظ توجه المستثمرين إلى الصناعات الاستهلاكية الخفيفة والخدمات مثل (المنظفات , المحارم , الشوكولا , النقل ...).^{١٣٨}

وبالتالي حتى لو فرضت ضرائب بمعدلات غير مرتفعة على تلك الصناعات لن يكون لها تأثير كبير على قيامها , وخير دليل على ذلك هو انخفاض معدل نمو الاستثمار خلال النصف الثاني من التسعينات حيث انخفضت الاستثمارات من (٨٧٩٠٢) مليون ليرة سورية عام ١٩٩٤ إلى (٦٣٨١٥) مليون ليرة سورية عام ١٩٩٩ أي بمعدل انخفاض سنوي وسطي قدره (-٦.٢ %) .

الفترة الممتدة بين ٢٠٠٠-٢٠٠٩

حدثت تغيرات في معدل نمو الضرائب والرسوم خلال هذه المدة وبنسب متفاوتة حيث بلغت أعلى قيمة لها عام ٢٠٠١, كذلك حدثت تغيرات في معدل نمو الاستثمارات العامة والخاصة فعلا صعيد الاستثمارات العامة نجد أنها سجلت أعلى معدل لها عام ٢٠٠٣ بنسبة (٢٧.٩ %) .

^{١٣٨} البعيني, خالد ذوقان , الضريبة على دخل الأرباح وعلاقتها بتشجيع الاستثمار في سورية , رسالة ماجستير, بإشراف د. خالد الخطيب الجشي, جامعة دمشق, ٢٠٠٠, ص ١٨١

كذلك في عام ٢٠٠٦ نجد أن معدل النمو الضريبي ارتفع إلى (١٥.٨٩) وأن معدل نمو الاستثمارات العامة انخفض لنفس العام إلى (- ٣.٣٢) كذلك في العام ٢٠٠٨ نلاحظ أن معدل النمو الضريبي ارتفع عن سابقه إلى (٢٣.١٨) وأن معدل نمو الاستثمارات العامة انخفض إلى (١.١٧) %.

نستنتج مما سبق أن الضرائب لم تساهم في تمويل الاستثمارات العامة .

أما فيما يتعلق بالاستثمارات الخاصة نجد أنها ساهمت في دعم الاستثمار في سورية ولا سيما في عام ٢٠٠٤ حيث أن معدل نمو الاستثمار الخاص شهد في هذا العام زيادة خاصة بلغت ٨٠.١٥ % حيث تميزت مشاريع القطاع الخاص بربحية عالية ومخاطر قليلة .

بالإضافة إلى صدور المرسوم التشريعي رقم (٧) لعام ٢٠٠٠ والذي جاء لحل الصعوبات التي فرضها القانون رقم (١٠) لعام ١٩٩١ هذا مع منح المستثمرين مزيد من التسهيلات منها :

١- السماح للمستثمر الأجنبي بتملك الأراضي والعقارات اللازمة للمشاريع بالشكل الذي يلبي حاجة

هذه المشاريع .

٢- أعفيت المشاريع الزراعية والصناعية المقامة في البلدان النامية لمدة سنتين .

٣- السماح للمشاريع التي تأسست بموجب القانون رقم (١٠) بفتح حسابات بالقطع الأجنبي خارج سورية وأن تحول جزء من موجوداتها المودعة لدى المصارف السورية بالقطع الأجنبي .

٤- السماح للمستثمرين بالتأمين على أموالهم المستثمرة في المشاريع .

٥- حددت نسبة الضريبة على الأرباح التي تحققها الشركات المساهمة التي تطرح أسهمها للاكتتاب العام بمعدل ٢٥ % شاملة على كل الإضافات الأخرى .

وفي عام ٢٠٠١ ارتفع كل من معدل نمو الضرائب ومعدل نمو الاستثمارات الخاصة , وفي عام ٢٠٠٢ انخفض معدل نمو كلا المتغيرين وهذا يقودنا إلى أن هناك عوامل أخرى تؤثر على الاستثمارات الخاصة , لكن في العامين ٢٠٠٣ , ٢٠٠٤ نجد أن معدلات نمو الضرائب والرسوم انخفضت عن سابقتها

وبالمقابل ارتفعت معدلات نمو الاستثمارات الخاصة وهذا منطقي على اعتبار أنه كلما انخفضت الضرائب والرسوم كلما زاد إقبال رؤوس الأموال الخاصة على الاستثمار .

وللتعرف على أثر الضرائب المباشرة وغير المباشرة على إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت في سورية نختبر الفرضية التالية:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الضرائب المباشرة والاستثمار.

لمعرفة العلاقة بين الضرائب المباشرة والاستثمار, قامت الباحثة بحساب قيمة معامل الارتباط الخطي بيرسون, واختبار مدى صلاحية النموذج الخطي للتعبير عن العلاقة بين المتغيرين كما تبين جداول التحليل التالية:

جدول رقم (٣٠) نتائج اختبار معامل ارتباط بيرسون

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
١	.670	.4489	.4445	81715.880
The independent variable is الضرائب المباشرة				

يبين الجدول رقم (٣٠) أن قيمة معامل الارتباط تساوي (٠.٦٧) وهي أقل من (٠.٧٠), وتدل على أن مساهمة الضرائب المباشرة كمصدر من مصادر تمويل الاستثمار في نمو التكوين الرأسمالي وزيادة حجمه كان ضعيفاً وأن الاعفاءات الضريبية لم تدعم حصيلة الضرائب, وتبين قيمة معامل التحديد على أن ٤٤.٨٩٪ من التغيرات الحاصلة في الاستثمار تتعلق بالضرائب المباشرة, والباقي يعود لتأثير عوامل أخرى.

جدول رقم (٣١) مدى فعالية معادلة التمثيل

ANOVA

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
-------	----------------	----	-------------	---	------

1	Regression	1.756E11	1	1.756E11	26.292	.000
	Residual	1.202E11	18	6.677E9		
	Total	2.958E11	19			
The independent variable is الضرائب المباشرة						

يبين الجدول رقم (٣١) فعالية معادلة التمثيل بين المتغيرين السابقين حيث أن احتمال الدلالة

$$P = 0.000 < \alpha = 0.05$$

وبالتالي توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين الضرائب المباشرة والاستثمار، وهذا يعني أن التمثيل فعال أي معادلة التمثيل المختارة فعالة .

جدول رقم (٣٢) قيم معاملات معادلة التمثيل المختارة

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	ض. مباشرة / ١	-5.517E9	1.076E9	-.770-	-5.128-	.000
	(Constant)	332614.634	29895.295		11.126	.000
The dependent variable is ln: الاستثمار						

يبين الجدول رقم (٣٢) أن احتمال الدلالة

$$P = 0.000 < \alpha = 0.05 \text{ } b \text{ \& } a$$

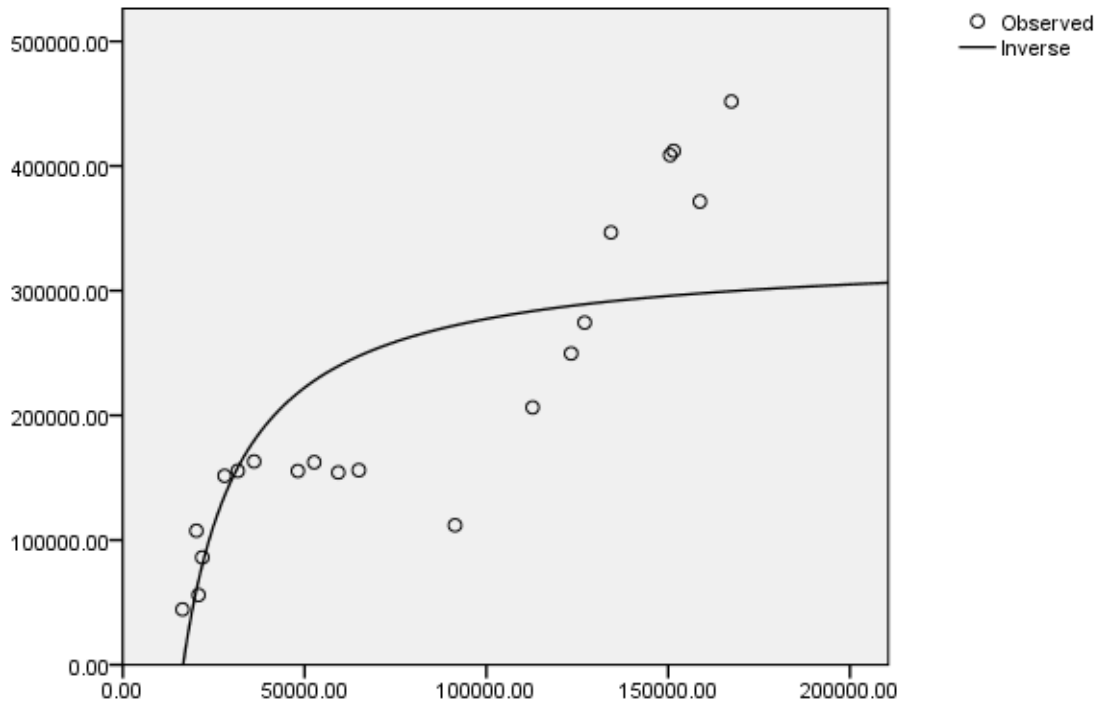
أي هناك علاقة بين الضرائب المباشرة والاستثمار، حيث تكون معادلة التمثيل على النحو التالي:

$$Y = 332614.634 - \frac{5.517}{X}$$

أي أن معادلة التمثيل المختارة فعالة وجيدة ويمكن اعتمادها.

والشكل التالي يوضح التمثيل البياني للعلاقة بين الضرائب المباشرة والاستثمار:

حيث نلاحظ أن نقاط الانتشار متباعدة قليلاً عن خط الانتشار مما يدل على العلاقة الضعيفة بين المتغيرين



الشكل رقم (٨) خط التمثيل البياني للعلاقة بين الضرائب المباشرة والاستثمار

ولمعرفة أثر الضرائب غير المباشرة على الاستثمار نختبر الفرضية التالية :

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الضرائب الغير مباشرة والاستثمار.

لمعرفة العلاقة بين الضرائب الغير مباشرة والاستثمار، قامت الباحثة بحساب قيمة معامل الارتباط الخطي بيرسون، واختبار مدى صلاحية النموذج الخطي للتعبير عن العلاقة بين المتغيرين كما تبين جداول التحليل التالية :

جدول رقم (٣٣) نتائج اختبار معامل ارتباط بيرسون

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
١	.628	.395	.361	99730.643
The independent variable is الضرائب غير المباشرة				

يبين الجدول رقم (٣٣) أن قيمة معامل الارتباط الخطي تساوي (٠.٦٢٨)، وهي أقل من (٠.٧٠) وتدل على أن العلاقة بين الضرائب الغير مباشرة والاستثمار هي علاقة ضعيفة، وتبين قيمة معامل التحديد على أن ٣٩.٥٪ من التغيرات الحاصلة في الاستثمار تتعلق بالضرائب الغير مباشرة، والباقي يعود لتأثير عوامل أخرى.

جدول رقم (٣٤) مدى فعالية معادلة التمثيل

ANOVA

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1.167E11	1	1.167E11	11.736	.003
	Residual	1.790E11	18	9.946E9		
	Total	2.958E11	19			
The independent variable is الضرائب غير المباشرة						

يبين الجدول رقم (٣٤) فعالية معادلة التمثيل بين المتغيرين السابقين حيث أن احتمال الدلالة

$$P = 0.003 < \alpha = 0.05$$

وبالتالي توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين الضرائب الغير مباشرة والاستثمار .

جدول رقم (٣٥) قيم معاملات معادلة التمثيل المختارة

Coefficientsa

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	ln.ض.غير م.	45970.805	13419.080	.628	3.426	.003
	(Constant)	-235766.720-	132389.445		-1.781-	.022
The dependent variable is ln: الاستثمار						

يبين الجدول رقم (٣٥) أن احتمال الدلالة

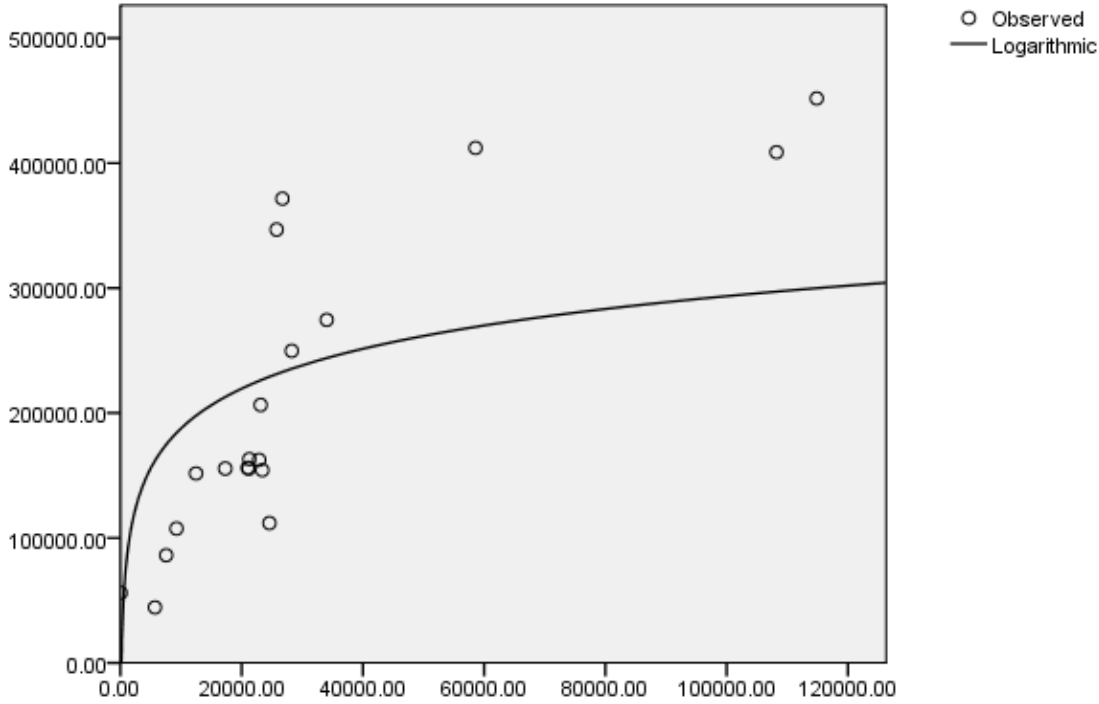
$$P = 0.000 < \alpha = 0.05 \text{ } b \text{ \& } a$$
 بالنسبة للثابتين

أي توجد علاقة بين الضرائب الغير مباشرة والاستثمار حيث تكون معادلة التمثيل على النحو التالي:

$$Y = -235766.720 + 45970.805 \log x$$

أي أن معادلة التمثيل المختارة فعالة وجيدة ويمكن اعتمادها.

والشكل التالي يوضح التمثيل البياني للعلاقة بين الضرائب الغير مباشرة والاستثمار :
نلاحظ تباعد نقاط الانتشار عن خط الانتشار مما يثبت العلاقة الضعيفة بين المتغيرين .



الشكل رقم (٩) خط التمثيل البياني للعلاقة بين الضرائب الغير مباشرة والاستثمار

نستخلص وجود علاقة بين الضرائب المباشرة والاستثمار وبين الضرائب الغير مباشرة والاستثمار في سورية للفترة (١٩٩٠-٢٠٠٩) , ولكن هذه العلاقة ضعيفة وغير قادة على رفع الاستثمار إلى المستويات المطلوبة ,السبب يعود إلى عدم توفر المناخ الاستثماري و الخدمي المناسب, أي أن سورية تعاني من نقص في متطلبات الاستثمار (البنية التحتية والبيئة القانونية والخدمية و المصرفية) والتي تلعب دوراً هاماً في تشجيع الاستثمار مع تجاوز دور الإعفاءات الضريبية الممنوحة (أي الإعفاءات الضريبية لم تحقق أهدافها).

الاستنتاجات :

١- السياسة المالية وسيلة لتحقيق أهداف اقتصادية عامة كزيادة الطلب الكلي وتحفيز المنتجين وزيادة التشغيل وخروج الاقتصاد من الحالات التي يعاني منها باستخدام هذه الأدوات من ضرائب وإنفاق

٢- النظام الضريبي السوري غير كافي لتلبية حاجات الحكومة من الإيرادات وغير متجاوب مع التغيرات والتبدلات التي تطرأ على الدخل القومي وغير مصمم بصورة جيدة للمساهمة في الكفاية والرخاء الوطني .

٣- تعد نسب الاقتطاع الضريبي من الناتج المحلي الإجمالي منخفضة جداً , مما يعني أن النظام الضريبي السوري يعاني من انخفاض في الحصيلة ولا يكفي لتلبية متطلبات وحاجات الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري .

٤- ساهم سوء استخدام أدوات السياسة المالية خلال النصف الثاني من التسعينات إلى تعميق حالة الركود الاقتصادي , حيث عمدت الدولة إلى زيادة الضرائب لتخفيض معدلات التضخم , وخفضت الإنفاق العام فتعمقت حالة الركود ووصلت الدولة إلى حالة من الركود التضخمي .

٥- تعد سياسة الإنفاق التي انتهجتها سورية خلال مرحلة الانفتاح الاقتصادي غير متجانسة إذ أنه تم توجيه الإنفاق العام الاستثماري نحو بعض مشاريع الكهرباء والمياه دون التركيز على إقامة مشاريع صناعية تستطيع جذب استثمارات عربية وأجنبية , مما عزز ظهور ضغوط تضخمية في الاقتصاد السوري .

٦- أثرت النواقص التي تعاني منها السياسة الضريبية في سورية على حجم الاستثمارات بشقيها العامة والخاصة , سواء كانت الضرائب المفروضة مباشرة أم غير مباشرة , إذ لم يساهم ماحصلت عليه الدولة من ضرائب ورسوم في تمويل الاستثمارات ودعمها , حيث لم يكن للحوافز والإعفاءات الضريبية الأثر الإيجابي .

٧- نتج عن انخفاض نسب الاقتطاع الضريبي من الناتج المحلي الإجمالي عدم العدالة في توزيع الدخل القومي , حيث لا تتجاوز نسب المساهمة خلال فترة الدراسة ١٤ % , وانخفاض في حجم الإنفاق العام حيث أنه لم يتجاوز ٣٠ % وبالتالي لم يساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي .

٨- الإعفاءات الضريبية التي منحت منذ عام ١٩٨٥ زادت العبء الضريبي على الطبقات الفقيرة وفقدت الضرائب السورية عدالتها وساهمت بإعادة توزيع الدخل القومي لصالح الطبقات الغنية والسبب هو عدم وضع القيود على الإعفاءات الضريبية وعدم تطبيق أحكام صارمة لمن يتهربون ضريبياً ولهذا فقد النظام الضريبي السوري عدالته منذ عام ١٩٩١ .

٩- لم تساهم السياسة المالية بإعادة توزيع الدخل القومي لصالح الطبقات الفقيرة ، بل سعت لإعادة توزيع الدخل لصالح الأغنياء ، وما نلاحظه الآن هو " زيادة غنى الأغنياء ، وزيادة فقر الفقراء "

١٠- على الرغم من توجه الدولة الحثيث نحو دعم الخدمات الاجتماعية التي تستفيد منها الطبقة الفقيرة في المجتمع ، نجد أن نسبة مساهمة الإنفاق العام في الإنفاق على هذه الخدمات الاجتماعية كان منخفضاً مما يدل على أن الإنفاق العام أعاد توزيع الدخل القومي لصالح الطبقات الغنية .

١١- النمو الاقتصادي في سورية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بسلامة السياسات الاقتصادية الكلية وانخفاض المخاطر السياسية واستقرار السياسات الاقتصادية وكفاءة الأنظمة والقوانين التي تحمي الحقوق لكل من المستثمر والمجتمع .

التوصيات والمقترحات :

١- يتوجب على سورية القيام ببعض الإجراءات التنظيمية لكل قطاع من قطاعات الاقتصاد والقيام بمشاريع لتنمية القاعدة الهيكلية ومشاريع الخدمات الإنتاجية والعمل على تشجيع أصحاب الاستثمارات على الاستثمار والإنتاج .

٢- لا بد من ظهور تأثير للدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية من خلال تأمين مصادر التمويل اللازمة عن طريق ضبط الاستهلاك وتعبئة الفائض الاقتصادي وتوجيه النفقات العامة لتوجيه الصحيح بالإضافة إلى توجيه مسار الإنتاج والاستهلاك وتوزيع الدخل القومي .

٣- التطلع إلى ضرورة إجراء إصلاح ضريبي لهيكلية النظام الضريبي السوري تراعى فيه الاعتبارات التالية :

- أ- اعتبارات الحصيلة من أجل ضمان الحصول على القدر الكافي واللازم لتمويل الإنفاق العام .
- ب- الاعتبارات النفسية سواء من ناحية الممولين الذين يفضلون استبدال بعض الضرائب القديمة بضرائب جديدة , أو من ناحية الإدارة الضريبية وضرورة تخلصها من التقاليد الفنية والإدارية التي ألحقتها بها بعض الضرائب القديمة .
- ج- اعتبارات إدارية من أجل ضمان توفر الأجهزة الفنية والإدارية القادرة على تنفيذ الأحكام الضريبية على أكمل وجه .
- د- اعتبارات اقتصادية سواء من ناحية حجم التدفقات النقدية الكافية لتطبيق ضرائب جديدة أو تعديل في الضرائب الحالية .
- ٤- ضرورة استطلاع رأي أساتذة الجامعة وطلاب الماجستير ورجال الأعمال واتحاد الغرف التجارية والصناعية بشأن وضع القوانين وتعديلاتها .
- ٥- ضرورة توفر نظام رقابة فعال على الإنفاق العام وذلك للحد من مظاهر الفساد .
- ٦- ضرورة إحداث توازن بين حجم الضرائب المباشرة وحجم الضرائب الغير مباشرة وذلك بهدف تحقيق العدالة في التكاليف وعادة ما تكون الضرائب المباشرة في الدول المتقدمة أكبر من الضرائب الغير مباشرة .

٧- ضرورة توحيد القوانين المتعددة المتعلقة بالضرائب الغير مباشرة في قانون واحد يوحد الأسس والإجراءات بالنسبة لأعمال التحقيق والتحصيل الضريبي , مما يعمل على تخفيض تكاليف التحصيل وينظم العلاقة بين الدوائر المالية والمكلفين بصورة واضحة .

٨- ضرورة الدراسة والتمعن بالحوافز والإعفاءات الضريبية الممنوحة وكيفية استخدامها وتوجيهها نحو المشاريع الاستثمارية التي تدعم الاقتصاد الوطني وتحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة، فمثلاً أن تمنح الإعفاءات للمستثمرين في مشاريع البنى التحتية من جسور وطرق وسدود لأنها تساهم في خفض التكاليف وبالتالي زيادة أرباح المستثمر واستمرار العمل ، كذلك منح الإعفاءات للمناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة ، لأن قيام سياسة ضريبية بمنح إعفاءات للمستثمرين في هذه المناطق يساهم في توزيع أكثر عدالة للدخل القومي ويقلل من حدة التفاوت بين الأقاليم وتطور الخدمات الموجودة فيها بالإضافة إلى ضرورة احتضان المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تساهم في خلق فرص عمل كثيرة وتخفيض نسب البطالة .

٩- ضرورة دعم القطاع الخاص والعمل على تطويره ونموه من خلال إجراء إصلاحات على نطاق واسع وعميق يتعدى أدوات السياسة المالية ، كتحسين البنى التحتية ورفع جودة ونوعية الخدمات العامة كالكهرباء والاتصالات ووسائل النقل وغيرها لأن الخدمات الإنتاجية الجيدة تجذب الاستثمار أكثر من الإعفاءات الضريبية^{١٣٩}

١٠- توجيه الاهتمام نحو رأس المال الوطني وأهمية مشاركته في المشاريع الاستثمارية بالمشاركة مع الاستثمارات الأجنبية وإمكانية منح إعفاءات ضريبية لهم مع توجيههم نحو مشاريع وطنية تخدم الاقتصاد الوطني ، لاسيما إذا سعت إلى تجميع المدخرات الوطنية من خلال شركات المساهمة ، كذلك يعتبر فرض الضرائب على الاستهلاك وتخفيض الضرائب على الدخل أحد الأساليب المستخدمة في تجميع المدخرات، ففي هذه الحالة يزداد الادخار وينخفض حجم الاستهلاك كما أن فرض ضرائب تصاعدية على الاستهلاك (السلع الكمالية وشبه الكمالية) سيعمل على ضغط الاستهلاك غير الضروري الذي تتميز به الفئات الغنية في الدول النامية وبالتالي تعمل على تشجيع الادخار .

^{١٣٩} قارة ، مصطفى ، إصلاح القطاع المالي والمصرفي (تجارب بعض الدول العربية) ندوة بعنوان القطاع المالي في البلدان العربية وتحديات المرحلة المقبلة ، صندوق النقد العربي ، والصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، ٢-٣ أبريل ٢٠٠٠ ، أبو ظبي ، الإمارات العربية المتحدة ، ص ١٧٠ .

١١- ضرورة السعي إلى تحقيق توازن بين اعتمادات الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري لأهمية كل منهما في التأثير على الاستثمارات في سورية وهذا ما يتطلب من الحكومة ضرورة وضع خطة لإعطاء الأفضلية لكل نوع من أنواع الإنفاق حسب حاجة الاقتصاد لها .

١٢- ترشيد الإنفاق العام وأهمية التخلص من مظاهر التبذير والهدر والإسراف لا سيما في مؤسسات القطاع العام وضرورة التفاعل بين كافة المستويات في المؤسسة مع تفعيل الرقابة على كل قنوات الإنفاق العام واعتماد مبدأ إنتاجية النفقة .

١٣- زيادة حجم الإنفاق الاستثماري في مجال القاعدة الأساسية وإقامة مناطق صناعية تهدف إلى تشجيع الاستثمارات الداخلية وجذب الاستثمارات الأجنبية .

الخاتمة

نستنتج في نهاية هذه الرسالة أن تأثير السياسة المالية بأدواتها المتمثلة بالضرائب والإنفاق العام على المتغيرات الاقتصادية غير فعال حيث لم تساهم الضرائب في تحسين مستوى الاستثمار العام والخاص مما يعني أن النظام الضريبي غير قادر على مواكبة التطورات الاقتصادية , كما أن قوانين

تشجيع الاستثمار لم تكن فعّالة بالشكل اللازم، فنجد الاستثمارات توجهت نحو الأنشطة الغير منتجة والتي تتمتع بربحية عالية وإنتاجية منخفضة الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في الكثير من التشريعات الضريبية مع ضرورة إصلاح المناخ الاستثماري اللازم لزيادة حجم الاستثمارات .

وفيما يتعلق بإعادة توزيع الدخل القومي نلاحظ أن السياسة الضريبية لم تحقق هدفها في تحقيق العدالة حتى أن النظام الضريبي كان يحابي أصحاب الأرباح والفوائد على حساب أصحاب الدخل المحدودة

كذلك نجد الإنفاق العام لم يحقق الهدف المنشود منه ، حيث غلب الإنفاق الجاري على الإنفاق الاستثماري ، علاوة عن توجيه الإنفاق الاستثماري نحو مشاريع الكهرباء والمياه بدلاً من توجيهها نحو مشاريع تزيد من الإنتاجية وتدعم البنى التحتية ، بالإضافة إلى أن الإنفاق العام كان أحد الأدوات المستخدمة مع الضرائب في تعميق الركود الاقتصادي بفترة التسعينات ، أما الشق المتعلق بإعادة توزيع الدخل القومي لصالح الطبقات الفقيرة فنجد أنه فشل في ذلك ، فكانت نسب مساهمة الإنفاق العام في الإنفاق على الخدمات الاجتماعية منخفضة جداً .

إذاً نسب الاقتطاع الضريبي كانت منخفضة وحجم الإنفاق العام لا يتجاوز ٣٠ % ، مما يثبت أن السياسة المالية لم تساهم لا في إعادة توزيع الدخل القومي ولا في تحفيز النمو الاقتصادي في سورية وأخيراً أتمنى أن أكون قد ساهمت من خلال بحثي هذا في تقديم شيء جديد يساعد في رفد المكتبة العلمية ودعم مسيرة البحث العلمي .

المراجع العربية :

د. بكري ، كامل - د. زكي ، إيمان محمد محب ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، مصر ١٩٩٥ .

باران ، بول ، الاقتصاد السياسي للتنمية ، دار الحقيقة ، بيروت ، ١٩٧١ .

بركات ، عبد الكريم صادق - البطريق يونس أحمد - دراز ، حامد عبد المجيد - المالية العامة ، الدار الجامعية ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٦ .

بركات ، عبد الكريم صادق ، الاقتصاد المالي ، الطبعة الثالثة ، منشورات جامعة دمشق ،
١٩٩٢-١٩٩٣ .

بشور ، عصام ، المالية العامة والتشريع الضريبي ، منشورات دمشق، الطبعة الثانية ، ١٩٩٨ .

بشور ، عصام - نور الله ، نور الله - البطريق ، يونس ، التشريع الضريبي ، منشورات جامعة دمشق ،
الطبعة ٦ ، ١٩٩٩ - ٢٠٠٠ .

تورين ، آلان ، ما الديمقراطية ؟ منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ، ٢٠٠٠ .

جاردنر ، آكلي ، الاقتصاد الكلي ، النظرية والسياسات ، الجزء الأول ، ترجمة د. عطية مهدي سليمان ،
الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ١٩٨٠ .

الجمال ، برهان الدين ، المالية العامة (دراسة مقارنة) ، دار طلاس للنشر ، دمشق ، ١٩٩٢ .

جوارتتي ، جيمس - ريجارد ، استروب ، الاقتصاد الكلي ، الاختيار العام والخاص ، نيويورك ، ترجمة عبد
الفتاح عبد الرحمن - عبد العظيم محمد ، دار المريح للنشر ، الرياض ، السعودية ، ١٩٨٨ .

د. حبيب ، مطانيوس ، التنمية الاقتصادية ، جامعة دمشق ، ١٩٨٢ .

د. حبيب ، مطانيوس ، الاقتصاد السياسي ، مطبعة الداودي ، دمشق ، ١٩٨٤ .

الحريزي ، خالد ، التحليل الاقتصادي الكلي ، جامعة دمشق ، ١٩٩٢ .

د. حشمة ، محمد أحمد ، الاقتصاد السياسي ، جامعة تشرين ، مطبعة المدينة ، ١٩٩٦ .

الحمش ، منير ، الاصلاح الاقتصادي ، دار الرضا للنشر ، دمشق ، سورية ، ٢٠٠٣ .

د. الأخرس ، عبد المالك ، الحسابات القومية ، الأصول النظرية والتطبيقات العملية ، دار طلاس للنشر ،
دمشق ، ١٩٨٨ .

الخرجي , ثائر محمد , النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة , دار مجدلاني للنشر , عمان , ٢٠٠٤ .

الخصاونة , يحيى , مبادئ الاقتصاد الكلي , دار المسيرة , عمان , ٢٠٠٥ .

خليل , سامي , نظرية الاقتصاد الكلي , الكتاب الثاني , مطابع الأهرام , القاهرة , ١٩٩٤

الدباغ , أسامة بشير - الجومرد , أثيل , المقدمة في الاقتصاد الكلي , دار المناهج للنشر , عمان , ٢٠٠٣ .

د. دليلة , عارف , الاقتصاد السياسي , منشورات حلب , ١٩٨١ .

دراز , حامد عبد المجيد , مبادئ المالية العامة , الدار الجامعية , بيروت , ١٩٨٨ .

د.دويدار , محمد , مبادئ الاقتصاد السياسي , الجزء الرابع (الاقتصاد المالي) , منشورات الحلبي الحقوقية , بيروت , ٢٠٠٣ .

الرداوي , تيسير , التنمية الاقتصادية , مديرية المطبوعات والكتب الجامعية , منشورات جامعة حلب , ١٩٩٤ .

زيدان , رامي , حساسية النظام الضريبي في سورية , دمشق , ٢٠٠٩ .

زكي , رمزي , عجز الموازنة العامة , دار ابن سينا للنشر , القاهرة , ١٩٩٢ .

سام ويلسون , بول , الاقتصاد , نيويورك , الطبعة العاشرة , ١٩٧٦ .

سامويلسون - نورد هاوس , الاقتصاد , ترجمة عبد الله , الدار الأهلية , عمان , ١٩٩٥ .

سذراراسوف , أبالكين , الاقتصاد السياسي , ترجمة سعد رحى , شركة الأمل للطباعة , ١٩٨٠ .

الشافعي , محمد زكي , التنمية الاقتصادية , الكتاب الأول والثاني , القاهرة , ١٩٧٠ .

د.شرف , سمير , الاقتصاد المالي والنقدي , جامعة تشرين , اللاذقية , ٢٠٠٧ .

شهاب , مجدي محمود , الاقتصاد المالي , الدار الجامعية , بيروت , ١٩٨٥ .

الصباخي , حمدي , دراسة في الاقتصاد العام والسياسة المالية , الدار المغربية , الدارة البيضاء , ١٩٩٢ .

د, صدقي , عاطف , المالية العامة , دار النهضة العربية , القاهرة , ١٩٧٢ .

د. صقر , أحمد صقر , النظرية الاقتصادية الكلية , وكالة المطبوعات , الكويت , ١٩٨٨

عبد المجيد , عبد المطلب , السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي , مجموعة النيل , القاهرة , ٢٠٠٢ .

د. العريبي , عدنان فهد , التحليل الاقتصادي الجزئي , جامعة تشرين , اللاذقية , ١٩٩٦ .

عزت , غزلان محمد , اقتصاديات النقود والمصارف , دار النهضة العربية , بيروت , ٢٠٠٢ .

د. العلي , عادل - الكداوي , طلال , اقتصاديات المالية العامة , الكتاب الأول , جامعة الموصل , العراق , ١٩٨٨ .

العمادي , محمد , تجربة سورية في تحرير التجارة وسياسات الاصلاح الاقتصادي , وزارة الاقتصاد والتجارة , دمشق , آب ١٩٩٤ .

عواضة , حسن , المالية العامة , دار النهضة العربية , بيروت , ١٩٧٣ .

عوض الله , زينب حسين , مبادئ المالية العامة , الدار الجامعية , بيروت , ١٩٩٥ .

غالي , كمال , الاقتصاد المالي , مطبعة جامعة دمشق , دمشق , ١٩٨٦ .

ف- بروس , الاقتصاد الاشتراكي ومشكلاته العامة , ترجمة هشام الدجاني , وزارة الثقافة , دمشق , ١٩٧٣ .

د. الفرهود , محمد سعيد , مبادئ المالية العامة , دار النهضة العربية , القاهرة , ١٩٧٢ .

د. الفرهود , محمد سعيد , علم المالية العامة , جامعة حلب , ١٩٩٤ .

فوزي , عبد المنعم , المالية العامة والسياسات المالية , دار النهضة العربية , بيروت , ١٩٧٢ .

- د. كنعان ، علي ، الاقتصاد المالي ، منشورات جامعة دمشق ، سورية ، دمشق ، ٢٠٠٩ .
- د. كنعان ، علي ، المالية العامة والإصلاح المالي في سورية ، دارالرضا للنشر ، دمشق ، الطبعة الأولى ٢٠٠٣ .
- د. لطفي ، علي - د. العدل ، محمد رضا ، اقتصاديات المالية العامة ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٨٦ .
- ماركس ، كارل ، إسهام في نقد الاقتصاد السياسي ، وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٧٣ .
- د. محبك ، محمد ظافر ، التحليل الاقتصادي الكلي ، جامعة حلب ، ٢٠٠٠ .
- د. المحجوب ، رفعت ، الاقتصاد السياسي ، الجزء الثاني ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٣ .
- د. المحجوب ، رفعت ، المالية العامة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٠ .
- د. مصطفى ، فريد أحمد - السيد حسن ، سهير محمود ، مبادئ علم الاقتصاد ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، ١٩٨٩ .
- د. مندور ، أحمد محمد - د. زكي ، إيمان محبك ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، مركز الإسكندرية للكتاب ، الإسكندرية ، ١٩٩٥ .
- المهاني ، محمد خالد - الجشي ، خالد الخطيب ، المالية العامة والتشريع الضريبي ، منشورات جامعة دمشق ، ٢٠٠٠ .
- المهر ، خضير عباس ، تقلبات الاقتصادية و عمادة شؤون الكتابات ، الرياض ، ١٩٨١
- المهرة ، علي ، الادخار ودوره في عملية التنمية ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٩٦ .
- النابلسي ، محمد سعيد ، الاقتصاد السياسي ، مطبعة الجاحظ ، دمشق ، ١٩٨٢ .
- د. ناشد ، سوزي عدي ، المالية العامة ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت .
- د. ناصر ، زين العابدين ، علم المالية والتشريع المالي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٧١ .

- د. نجار , أحمد منير , الحسابات الاقتصادية القومية , جامعة حلب , حلب , سورية , ١٩٨٢ .
- د. النجار , عبد الهادي , اقتصاديات النشاط الحكومي , مطبعة ذات السلاسل , الكويت , ١٩٨٢ .
- د. الناصر , ناصر عبيد , المدخل إلى علم الاقتصاد السياسي , مديرية الكتب المطبوعات الجامعية , منشورات جامعة حلب , ١٩٨٧ .
- نيكتين , أسس الاقتصاد السياسي , دار التقدم , موسكو , ١٩٨٤ .
- ولعو , فتح الله , الاقتصاد السياسي , توزيع المداخل , النقود والائتمان , دار الحداثة , بيروت , لبنان , ١٩٨١ .
- يسري , أحمد عبد الرحمن , أسس التحليل الاقتصادي , مؤسسة شباب الجامعة , الإسكندرية , ١٩٧٩ .

رسائل الماجستير :

- البعيني , خالد ذوقان , رسالة ماجستير , الضريبة على دخل الأرباح وعلاقتها بتشجيع الاستثمار في سورية , بإشراف د. خالد الخطيب الجشي , جامعة دمشق , ٢٠٠٠ .
- الشيخ , أحلام علي , نظام الضرائب النوعية ونظام الضريبة على الإيراد العام (حالات في التشريع الضريبي المقارن , رسالة ماجستير بإشراف د. محمد خالد المهاني , جامعة دمشق , دمشق , سورية , ١٩٩٩ .

صندوق , عفيف عبد الكريم , دور السياسات المالية العامة في تحقيق التوازن الاقتصادي مع إشارة خاصة إلى واقع الجمهورية العربية السورية , رسالة ماجستير , بإشراف د. موسى الضير , جامعة دمشق , دمشق , ٢٠٠٠ .

المقالات والندوات :

باذيب , رامز - شجاع , صافي , الإنفاق العام في سورية بين إلغاء الدعم وزيادة الأجور , المركز الاقتصادي السوري , الإصدار رقم (٣٥) , شباط , ٢٠٠٦ .

زيدان , رامي , مفهوم الدخل القومي وأهميته , مقالة نشرت في صحيفة العروبة الصادرة في حمص , العدد ١١٣٦٤ , تاريخ الجمعة ٣ - ١ - ٢٠٠٣ .

زيدان , رامي , مفهوم الناتج القومي والإنفاق القومي , مقالة نشرت في صحيفة العروبة الصادرة في حمص , العدد ١١٣٧٠ , تاريخ الجمعة ١٠ - ١ - ٢٠٠٣ .

العمار , رضوان وليد , السمات الرئيسية للنظام الضريبي السوري ونواحي القصور فيه , محاضرة غير منشورة أقيمت في المركز الثقافي العربي في مدينة بانياس , طرطوس , ٧-٥-٢٠٠١ .

قارة , مصطفى , اصلاح القطاع المالي والمصرفي (تجارب بعض الدول العربية) , ندوة بعنوان القطاع المالي في البلدان العربية وتحديات المرحلة المقبلة , صندوق النقد العربي , الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بالتعاون مع صندوق النقد العربي والبنك الدولي , ٢-٣ أبريل , ٢٠٠٠ .

يسري , أحمد عبد الرحمن , دراسات في التنمية الاقتصادية , معهد البحوث والدراسات العربية التابعة للجامعة العربية , ١٩٧٣ .

المجلات :

تقرير جديد لهيئة الصادرات عن الاقتصاد السوري , المجلة الاقتصادية , العدد (٤٥٢) تموز ٢٠١٠ .

الحسين , محمد , الاصلاح الضريبي , أهدافه وأبعاده , جمعية العلوم الاقتصادية السورية , ٢٠٠٤ .

زيدان , رامي , النظام الضريبي السوري , تشريع قديم وقوانين متقدمة , مجلة الاقتصاد العالمي , العدد السادس , ٢٠٠٦

د.سلمان , حيان ,مقالة حول أهمية ودور الاستثمارات في تحقيق التنمية المجتمعية السورية , المجلة الاقتصادية , العدد ٤٥٦ , ٢٢ آب ٢٠١٠

شهابي , نوال , النظام الضريبي في سورية هل أصبح أكثر استقراراً , مجلة عالم المال , السنة الأولى , العدد (٢) , كانون الأول , ٢٠٠٦ .

غدير , هيفاء , الإنفاق العام ودوره التنموي في الاقتصاد السوري , بحث مجلة نشر عام ٢٠٠٨ , جامعة تشرين , العدد (٣) .

فضلية , عابد , واقع الاستثمار في سورية في ظل قانون الاستثمار رقم (١٠) لعام ١٩٩١-٢٠٠٠-مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية , المجلد ١٧ , العدد (٢) .

د, كنعان , علي , عجز الموازنة أسبابه وآلياته وطرق المعالجة , جمعية العلوم الاقتصادية دمشق , ندوة الثلاثاء الاقتصادي, ١٩٩٤ .

قوانين ومراسيم :

مجموعة التشريعات الضريبية , الجزء الأول وتعديلاته , وزارة المالية , دمشق , سورية

مجموعة التشريعات الضريبية , الجزء الثاني وتعديلاته , وزارة المالية , دمشق , سورية

قانون ضريبة الدخل وتعديلاته , وزارة المالية , دمشق .

قانون المغتربين رقم (١٩) للعام ١٩٩٠ , منشورات وزارة المالية .

المراجع الأجنبية :

Ackley, G. “ Macro economics : Theory and police “ , Macmillan publishing , New York, 1978.

Duverger, Maurice, Finances publiques, 5eme ed , Paris,1965.

Fblankenau. William, B sipson.Nicole, puplic education expenditures and growth, 1–May ,2003 ,journal of Development Economics.

Hansen ,B. The The economic theory of finance police , Allen &Unwin, London ,1980.

Jondeau, Eric, La soutenablite de lapolitique Budgetire, in economic et prevision, N. Paris , 1992.

Lewis ,A. The Theory of economic growth , Agarwala & Singh ,Oxford university press , london, 1995.

Smithies ,Arthur . The Budgetary process in the united states , Mc. Graw Hill , 1995 .

شكراً وتقديرًا

أتقدم بشكري وتقديري إلى كل من الأستاذ الدكتور القدير
علي كنعان على صدره الرحب واهتمامه الكبير وسهره
في قراءة وتنقيح العمل .
كما أشكر الأستاذ الدكتور عدنان غانم
على تنقيحه الجانب الإحصائي للعمل



إلى من حملوا مشاعل النور ورووا بدمائهم الطاهرة أرض الوطن
.....حماة الديار

إلى قائدنا العظيم وراعي المقاومة
.....الدكتور بشار حافظ الأسد

إلى قوتي وثباتي والإصرار الذي لا يلين
.....عائلتي

إلى النكهة الصباحية المميزة والعاطفة التي لا تنضب
.....شريكي

Key words

كلمات مفتاحية

Finance police	السياسة المالية
Gross domestic product	الناتج المحلي الإجمالي
Producing	الإنتاج
Consumption	الاستهلاك
Saving	الادخار
Investment	الاستثمار
Economical development	النمو الاقتصادي
General expending	النفقات العامة
Tax deduction	الاقطاعات الضريبية
Straightforwardness	العدالة
Distributing	التوزيع
Redistributing	إعادة التوزيع
National income	الدخل القومي
Capitalist society	المجتمع الرأسمالي
Socialist society	المجتمع الاشتراكي
Economic promotion	التنمية الاقتصادية
Salaries	الأجور
Profits	الأرباح
Interest	الفوائد
Source	موارد
Disposable income	الدخل المتاح
Direct tax	الضرائب المباشرة
Indirect tax	الضرائب الغير مباشرة
Public sector	القطاع العام
Private sector	القطاع الخاص

